الفصل الثالث

تأثير الثقافة في التنشئة الاجتماعية السياسية

obeikandl.com

obeikandl.com

تأثير الثقافة في التنشئة

الاجتماعية السياسية

تُعد العادات الاجتماعية الشكل المادي للسلوك الاجتماعي, اي الشكل البادي الظاهر العملي المحسوس الذي نراه ونمارسه. أما القيم, فبوصفها أحكاما بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة, فهي المضمون المعنوي للسلوك, مضمون ينتمي إلى عالم المعتقدات والأفكار والمجردات, ولذلك فأننا لا نرى القيم, وإنما نشعر بها ونحس بمظاهرها وآثارها في اعمالنا وفي أفعالنا وممارساتنا. والحق أن العادات الاجتماعية مظاهر للقيم التي تمثل القوى الديناميكية المحركة لها. فالقيم أساسا أحكام تقويمية, أحكام ترتكز على الاعتقاد وليس هناك شيء أكثر قوة وبعثا على الحركة والفعل من الحكم التقويمي المنبعث من الاعتقاد. وفي هذا المعنى يقول (ريمون رويه), "ومن شأن الاعتقاد انه يتحول إلى عمل. وكما أن العمل هو خير برهان دائما على الاعتقاد, أو على التقويم الضمني, فان الاعتقاد الضمني يترجم إلى أفعال" فالأفعال التي تحدث في البداية تحت تأثير القيم كطاقة محركة وقوة دافعة لا تلبث بعد تكرار طويل أن تصبح عادات اجتماعية متأصلة في السلوك البشري الجمعي. فالقيم والعادات الاجتماعية اذن مظهران لشيء واحد هو السلوك الجمعي. وسبب تكرار السلوك يكمن في حكم الناس التقويمي لهذا السلوك. فلولا تقويم الناس للسلوك بأنه الأفضل أو الأحسن ما كرروه . ونحن لا نتمسك بالعادات الاجتماعية عفوا, وإنما نتمسك بها لأننا نقومها ونحكم بأنها مرغب فيها, مرغوب فيها من الجماعة التي نحرص على الانتماء إليها والتوافق معها. وعملية التقويم والحكم بالمرغوب فيه عملية ابراز للقيمة. فالقيم اذن هي التي تدفع على تمسك الناس بالعادات الاجتماعية كما تضفى عليها معنى وتفسرها وتبين الفكرة التي وراءها والحكم الاعتقادي الدافع إلى التمسك بها [1]. وتشكل هذه القيم والعادات أو الممارسات الاجتماعية بمجموعها الثقافة. وبما أنه ظهر أعلاه أن هذه القيم والممارسات الاجتماعية تمثل مظهران لشيء واحد هو السلوك, فيحصل أن يكون لبعض من هذه القيم والممارسات الاجتماعية أو الثقافة أبعاداً سياسية تؤثر في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد والجماعة بمعنى أنها تؤثر في السلوك السياسي. ومن أجل دراسة كل ذلك سيتم دراسة تأثير القيم الاجتماعية العربية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في المبحث الأول, والبحث في تأثير الممارسات الاجتماعية العربية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في المبحث الثاني, ودراسة الثقافة السياسية العربية وأثرها في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في المبحث الثالث والأخير.

---

[1] فوزية دياب, مصدر سبق ذكره, ص 336- 337.

المبحث الأول

تأثير القيم الاجتماعية العربية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية

- القيم الاجتماعية التي تقوم وضع المرأة (قيمة التفرقة بين الجنسين) في المجتمعات العربية (دراسة حالة)

يحصل أن يكون لبعض القيم الاجتماعية أبعاداً سياسية، بمعنى تأثيراً على تنشئة الفرد الاجتماعية السياسية وبالتالي على سلوكه السياسي. ومن أجل دراسة تأثير القيم الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية السياسية سنختار هنا دراسة القيم الاجتماعية التي تقوم وضع المرأة في المجتمع العربي، لذلك تطلب الأمر أولا التعريف بقيمة التفرقة بين الجنسين، ومظاهر وجودها في المجتمع العربي ثانيا، والتعليل النفسي والاجتماعي لهذه القيمة الاجتماعية ثالثا، ودراسة أبعادها السياسية أخيرا.

المطلب الأول

تعريف قيمة التفرقة بين الجنسين

لا شك أن مركز الطفل في الأسرة يعتبر عاملا آخر له أهميته الكبرى في تطبيعه وتنشئته وتكوين شخصيته. فالقيمة التي تستند إلى مركز الطفل أو إلى جنسه تحدد الطريقة التي يعامله بها أبواه، كما تحدد أيضا شكل التفاعل الذي يتم بينه وبين إخوته ويترتب على هذا كله أن يكتسب الطفل صفات ودوافع تشكل شخصيته تشكيلاً معيناً. فإذا كان الأبوان مثلا يفضلان الولد على البنت نجد أن هذا التفضيل ينعكس على الحقوق التي يحصل عليها الأولاد، كما يحدد أنواع الثواب التي يتمتعون بها، مما قد يعطيهم فرصة أوسع للنمو والانطلاق. في حين نجد على العكس من هذه الحالة أن البنت تنمو في اتجاه مخالف حيث تحس بالنقص والتقيد بالنسبة للولد [1]. كما تعرف التفرقة بين الجنسين على أنها "تعمد عدم المساواة بين الأبناء والتفضيل بينهم بسبب الجنس أو ترتيب المولود أو السن. كتفضيل الذكر على الأنثى، أو تمييز الولد الأكبر عن إخوته وأخواته في المأكل والملبس والمصروف... [2] وفي هذا المجال توصلت دراسة أردنية، على سبيل المثال، إلى أن 63,1٪ من أفراد العينة أيدت وجود تفرقة بين الذكر والأنثى مقابل 36,1٪ ممن لا يؤيدون وجود ذلك [3].

ما يمكن أن يخلص إليه أن قيمة التفرقة بين الجنسين تعني أن القيم والممارسات الاجتماعية في المجتمعات العربية تفضل الذكر على الأنثى مما يترك آثارا اجتماعية

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 313.
[2] د.عمر همشري، مصدر سبق ذكره، ص 335.
[3] مي عبد الله عوض الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 42.

وسياسية على مركز وسلوك المرأة الاجتماعي والسياسي، ولكن ما مظاهر هذه التفرقة؟ تتطلب الإجابة على ذلك الانتقال إلى المطلب القادم.

المطلب الثاني

مظاهر قيمة التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية

تحاول الدراسة هنا بيان مظاهر أو مؤشرات قيمة التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية. يتمثل اتجاه التفرقة في تعمد عدم المساواة بين الأبناء والتفضيل بينهم بسبب الجنس أو ترتيب المولود أو السن. كتفضيل الذكر على الأنثى، أو تمييز الولد الأكبر عن إخوته وأخواته في المأكل والملبس والمصروف وغالباً ما يترتب على هذا الاتجاه شخصية أنانية تعودت ان تأخذ دون أن تعطي، تحب أن تستحوذ على كل شيء لنفسها أو على أفضل الأشياء لنفسها حتى لو على حساب الآخرين، شخصية تعرف ما لها ولا تعرف ما عليها. أما بالنسبة للإخوة والأخوات فغالباً ما تتولد لديهم الغيرة الشديدة، والحقد المبطن على الأخ، أو الأخت المميزة، وإلى زيادة العدوانية نحوه [1]. وبقدر ما يتعلق بمكانة المرأة في المجتمعات العربية، اختلفت قيمة المرأة في المجتمعات العربية قبل الإسلام باختلاف الزمن وباختلاف المكانة الاجتماعية. ففي العهد الجاهلي (في شبه الجزيرة العربية) عرفت المرأة مركز متفاوت. فبعض القبائل كانت تئد البنات خشية العار، ولم يكن للمرأة اعتبار يذكر. حيث كان رب الأسرة يَسوَدُ الوجه ويحزن ويحير بين دفن المرأة أو إبقاءها...على النقيض من ذلك وصلت المرأة في قبائل أخرى إلى منزلة عالية عند قومها كشاعرات وتاجرات وكاهنات ذو شرف وسيادة ومكانة مثل (خديجة بنت خويلد) و (هند بنت عتبة). وشهدت تلك الفترة ظواهر تشير إلى انحطاط مكانة المرأة في تلك المجتمعات العربية مثل تعدد الزوجات وزواج المتعة وتبادل الأخوات بين المتزوجين والزنا وعشرة الرجل لأكثر من امرأة واحدة وإرث الأولاد لنساء آبائهم بعد موتهم [2]. ويظهر من بعض الدراسات أن قيمة تفضيل المولود الذكر قد استمرت حتى الوقت الحاضر، وفي هذا المجال تشير أحدى الدراسات إلى أنه لا جدال في وجود التفرقة في المعاملة لصالح الذكر عموماً وتفضيله خاصة كما في تفضيل المولود الذكر عن المولود الأنثى [3]. وترى الدراسة، وإذا كان الدين الإسلامي قد أكد المساواة بين الذكر والأنثى متجاوزاً بذلك القيم الثقافية لمجتمع ما قبل الإسلام في الجزيرة العربية غير أن ذلك النمط الثقافي العربي "ما قبل الإسلام" قد استمر كما في اليمن، في تأكيد نمط التفرقة بين الذكر والأنثى وبأشكال مختلفة وظلت تلك القيم الثقافية تظهر تارة وتختفي تارة أخرى مقاومة أحياناً، ومتعايشة أحياناً أخرى مع تعاليم الإسلام ومحاولة تطويع النصوص وتفسيرها لتبرير الرؤية

---

[1] د.عمر همشري، مصدر سبق ذكره، ص 335.
[2] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 20- 21.
[3] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 732.

الثقافية القائمة على فكرة تعظيم الرجل وتحقير المرأة، وسادة فكرة تحقير الأنثى كل شرائح المجتمع اليمني تقريباً... [1].

وتشير أحدى الدراسات إلى أن الواقع يرجح سيادة اتجاه تقليدي في المجتمعات العربية يحصر وظيفة المرأة في الشؤون العائلية والإنجاب، وآخر يعترف بحق المرأة في العمل ولكن في حدود طبيعتها... [2]، ويمكن تلخيص هذه الوضعية في الجدول المذكور في الصفحة التالية:

جدول رقم (1)

الوضعية الاجتماعية للرجال والنساء في المجتمعات العربية

الرجال	النساء
سلطة اقتصادية وسياسية	مركز المرأة محافظ دون سلطة اقتصادية
وجود عام وظاهر	وجود خاص ومعتزل
وجود المجال	وجود مجال منزلي، البيت مقر نسوي بالدرجة الأولى
الحق في التعليم	حين اللزوم، تعليم في اختصاص التسيير المنزلي حتى سن الزواج
قلق حول صفاء النسل وجوب الدفاع والمراقبة	اندماج جسدي ونسلي
ينظر إلى المرأة كوسيلة للإنجاب	السلبية والخضوع
المركز المثالي: أب عائلة	الوضعية المثالية: الأم الكبيرة

فوزية العطية، المرأة والتغيّر الاجتماعي في الوطن العربي، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث الاجتماعية، 1983، ص 119. نقلاً عن: عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 26.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية إلى نتائج متشابهة حين وجدت القيم الاجتماعية المصرية تؤكد سيادة السلطة للرجل، والطاعة للمرأة، فقد ظهر من بيانات هذه الدراسة أن 63٪ من المبحوثين من الذكور يقرون بحق الرجال وحدهم دون النساء في الطلاق مقابل رفض 11,4٪ من المبحوثين الإناث لذلك. وهذا يشير إلى تمسك الذكور وقبول الإناث بصفة ضمنية وإن تكن عامة بأن تكون السلطة للرجل في هذا الموقف. هذا بينما بلغت

---

[1] المصدر نفسه، ص 732

[2] فوزية العطية، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث الاجتماعية، 1983، ص 119. نقلاً عن: عقاب نصيرة، ص 26.

نسبة من ينشدون المساواة في هذا الموقف 37٪ من الذكور مقابل 78,2٪ من الإناث [1]. وعلى صعيد توزيع السلطة، توصلت الدراسة نفسها إلى أن نسبة من فضل أحلال البنت البكر محل الأب كانت ضعيفة بشكل ملحوظ ولم تتعد من بين طبقات المبحوثين المختلفة 9,1٪ [2]، بمعنى آخر يفضل الولد في أن يحل محل الأب في حالة غيابه [3]، كما وجد تفاوتاً في توزيع السلطة بين الزوج والزوجة، حيث وجد أن الرجل هو المستأثر بالسلطة [4]. وعلى صعيد تحمل المسؤوليات داخل الأسرة أشارت نتائج الدراسة إلى ضعف تعاون أفراد الأسرة في تحمل المسؤوليات، والقيام بالوظائف المختلفة، وبالتالي تمايز الأدوار التي توكل إلى أفراد الأسرة، وظهر كذلك أن الدور الذي يحدد للمرأة يضيق ويتمايز بدرجة أكبر من الدور الذي يحدد للرجل في المجتمع المصري [5]. وخلصت الدراسة عينها إلى أن من القيم السائدة فيما يتعلق بالمركز بين الأبناء تلك القيمة التي تفضل الولد على البنت، والأكبر على الأصغر ويلاحظ بشكل عام مدى اهتمام الوالدين وغيرهما من المحيطين بأن يكون المولود الجديد ذكراً [6]. ولاشك أن الجو الأسري، أي العلاقات والخبرات الأسرية، تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تدعيم نفس هذه القيم عند الأبناء [7].

وعلى صعيد المجتمع الأردني، توصلت دراسة ميدانية إلى شيوع قيمة التفرقة بين الجنسين، وفي هذا المجال كانت نسبة الذكور الذين يسمح لهم بالخروج من البيت في أي وقت 35,0٪ مقابل 23,0٪ من الإناث، وكانت نسبة الذكور الذين لا يسمح لهم بالخروج من البيت في أي وقت 65,2٪ مقابل 77,4٪ من الإناث، وبالنظر إلى هذه النسب يتبين لنا، بأن الفتاة في المجتمعات الريفية لا زالت تخضع للرقابة والسيطرة من قبل الأهل، أكثر من الذكور [8]. فضلا عن ما تقدم توصلت الدراسة نفسها إلى أن 42,1٪ من الذكور مقابل 28,1٪ من الإناث يسمح لهم بالجلوس مع الضيوف في الريف، بينما بلغت نسبة الذكور الذين لا يسمح لهم بالجلوس مع الضيوف 58,5٪ مقابل 72,1٪ من الإناث [9]. أما من حيث إرغام الوالدين أبناءهم على إتباع أوامرهما، دلت البيانات على أن نسبة الذكور الذين يرغمهم آباؤهم على إتباع أوامرهم بلغت 42,0٪ مقارنة مع 70,0٪ من الإناث. وقد يعود هذا الفرق إلى السيطرة الشديدة التي تفرض على الإناث [10]. أما من حيث وجود تفرقة بين الولد والبنت من حيث

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 194، 199.
[2] المصدر نفسه، ص 91.
[3] المصدر نفسه، ص 57.
[4] المصدر نفسه، ص 134- 135.
[5] المصدر نفسه، ص 57.
[6] المصدر نفسه، ص 134- 135.
[7] المصدر نفسه، ص 216- 217.
[8] مي عبد الله عوض الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 45.
[9] المصدر نفسه، ص 46.
[10] المصدر نفسه، ص 47.

ممارسة الألعاب أثناء قضاء وقت الفراغ, فقد ذكرت 87٪ من الإناث بأن هناك تفرقة مقارنة مع 34٪ من الذكور [1]. وتوصلت دراسة أردنية أخرى إلى الأمهات تتساهل وتتسامح مع الأبناء الذكور أكثر من الإناث [2]. وفي مجال آخر تبدو الأهمية واضحة لسيادة الرجل سواء كان ذلك داخل الأسرة أو العشيرة أو المجتمع, مما ترتب عليه زيادة صلاحية الرجل في ممارسته لأدواره وحتى أدوار بقية أفراد الأسرة... [3]. فضلا عن ما تقدم, توصلت دراسة جرت في المجتمع الأردني التي سألت المبحوثين: هل توافق على أن تنال المرأة نفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالرجل؟ إلى أن ثلاثة عشر مبحوثا من الذكور أجابوا بنعم مقابل عشرة مبحوثين من الذكور أيضا أجابوا بالرفض. وقد علق بعض المبحوثين بالقول لا ليس بشكل مطلق في حين قال واحد منهم نعم وأكثر [4]. وتوصلت أخرى في المجتمع الأردني [5]. التي سألت السؤال عينه, إلى: أجاب ثمانية وثلاثون مبحوثا بالإيجاب مقابل تسعة وخمسون مبحوثا بالرفض, وإجابة مبحوث واحد بأن ذلك يعتمد, ولم يجب مبحوثين عن السؤال. ومن المدهش أن تسعة وعشرون أنثى من بين ستة وخمسون أنثى من اللواتي شملتهن الدراسة أجبن بالرفض مقابل موافقة أربعة وعشرون مبحوثا واجابة واحدة بأن ذلك يعتمد وامتناع اثنين عن الإجابة, في حين أجاب أربعة عشر مبحوثا من الرجال بالإيجاب مقابل رفض ثلاثون مبحوثا. وقد يكون ذلك مؤشرا على سيادة شيوع القيمة الاجتماعية حتى بين النساء التي تقر بالتفرقة بين الجنسين على صعيد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والسياسية. وقد علق بعض المبحوثين على هذا السؤال بالقول: نعم وفقا للإسلام, وأن الإسلام ميز بين حقوق الرجال والنساء, وقال آخر: أن لها الحق في المساواة مع الرجل في الحقوق الاجتماعية ولكن ليس كل السياسية والاقتصادية, وقال آخر: ليس في كل الحقوق: لأن المرأة عاطفية, ولم تخلق للسيطرة على رجال الأمة في بعض المناطق, ولأن طبيعة المرأة تختلف عن طبيعة الرجل, وقال آخر: كلا يجب أن يملك الرجل معظم المسؤوليات. وقال مبحوث آخر: نعم أوافق على منح المرأة حقوق متساوية كالرجل لأن المرأة والرجل نصفان كل واحد يمثل الآخر لذلك كيف يعطى الرجل حقوق تحرم منها المرأة.

---

[1] المصدر نفسه, ص 47-48.

[2] نبال فوزي الشلبي, مصدر سبق ذكره, ص 51- 52.

[3] غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد, مصدر سبق ذكره, ص 15

[4] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من ثلاثة وعشرون مبحوثا أردنيا, 2000.

[5] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, شملت مائة طالب من بين ثمانمائة طالب يشتركون في فصل صيفي يضم طلاب جميع الأقسام التالية: البرمجة, الدائرة التجارية (المحاسبة) والمختبرات الطبية للكلية الجامعية المتوسطة في عمان, الأردن. وقد أيدت الكلية بكتابها المؤرخ 2000/08/27 هذه الدراسة. وقد أعلنت جريدة الزمان عن هذه الدراسة في عددها (712), 2000/8/30).

فضلا عن ما تقدم, توصلت دراسة لبنانية, إلى أن المنع الواقع على الإناث يكون أكثر من نظيره على الذكور في مجالات الحياة اليومية ووقائعها المختلفة. وهذا يعني أن الفتاة تتعرض للمنع- في حياتها اليومية والعادية- أكثر مما يتعرض له الفتى, فقد تبين أن المنع المفروض على الفتاة يفوق بمعدل الضعف المنع المفروض على الفتى, فقد وصل المنع على الذكور إلى 25,25٪ مقابل 43,29٪ على الإناث. وظهر أن الشاب يتمثل لسلطة المنع الأبوية بنسبة أقل (44,8٪) مما تمتثل له الفتاة لسلطة المنع الأبوية (70,85٪) رغم أن هذه السلطة هي لغير صالحها وتطال مجمل حياتها وحركتها وكيانها ووجودها. وهكذا فإذا كان المنع على الفتاة هو ضعف المنع على الفتى من ناحية والامتثال عند الشابات هو أيضا ضعف الامتثال عند الشباب فإننا نجد أن القمع الأبوي السلطوي يقابله الخضوع الأنثوي المضاعف بشكل مزدوج (بالمقارنة مع وضع الذكور) [1].

وعلى ضوء الإطار الدراسي نفسه, توصلت دراسة فلسطينية إلى أن هناك فصل بين الجنسين في مجال اللعب المختلط, إذ تبين أن 64٪ من الأمهات يسمحن للعب الأولاد مع البنات حتى عمر ست سنوات فما دون وهو الشائع بقطاع غزة, بينما يسمح 24٪ من الأمهات بلعب الأولاد مع البنات حتى سن ثمانية سنوات فما دون, في حين تسمح 12٪ من الأمهات بلعب الأولاد مع البنات حتى عمر عشر سنوات فما دون. كما أفادت 52٪ من الأمهات بقيامهن بتشجيع لعب الأولاد مع البنات, بينما عارضت ذلك 48٪ منهن [2]. يظهر بشكل عام بأن ظاهرة الفصل بين الجنسين هي شائعة بين أفراد عينة الدراسة.

فضلا عن ما تقدم, توصلت احدى الدراسات العربية إلى أن القطريون أكثر ميلاً للتفرقة بين الأبناء في المعاملة من المصريين والفلسطينيين [3]. ومن خلال نتائج دراسة في المجتمع اليمني يمكن القول أنها توصلت إلى النتيجة نفسها حيث تبين أن مظاهر التفرقة بين الجنسين تتضح في تفضيل تعليم الذكور دون الإناث [4], وتوجيه الذكور للعمل خارج المنزل والإناث للإعمال المنزلية, وعدم اختلاط الإناث بالذكور, وعدم جواز انتقال المرأة إلا بمحرم [5]. واختلاف نمط المعاملة داخل الأسرة بين الذكور والإناث, والتي تخلق لدى الأطفال ذكوراً وإناثا تصورات محددة عن الذات وعن الدور داخل الأسرة وخارجه كنظرة الرجل لمسألة تعليم المرأة والعمل خارج المنزل كما يجسد نظرة المرأة لنفسها ولدورها الأسري والاجتماعي [6].

---

[1] د. عباس مكي وزهير حطب, مصدر سبق ذكره, ص 220- 222.
[2] عليان عبد الله سليمان الحولي, مصدر سبق ذكره, ص 135
[3] نقلا عن: عيسى رمضان شريف عيسى, مصدر سبق ذكره, ص 24, كذلك أنظر: رشاد محمد العليمي, مصدر سبق ذكره, ص 732
[4] رشاد محمد العليمي, مصدر سبق ذكره, ص 735
[5] المصدر نفسه, ص 736
[6] المصدر نفسه, ص 737.

وعلى صعيد المجتمع العراقي، خلصت دراسة عراقية، التي سألت المبحوثين: إذا ما كانوا يوافقون على تنال المرأة نفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالرجل؟ [1] إلى أن واحد وسبعون مبحوثا يوافقون على أن تنال المرأة نفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالرجل، مقابل رفض 40 مبحوثاً، وعدم إجابة مبحوث واحد. وقد أجابت تسعة نساء من بين اثنتي عشر مبحوثة شملهن البحث بالإيجاب مقابل رفض ثلاثة. في حين أجاب ستون من المبحوثين الرجال بالإيجاب مقابل تسعة وثلاثون مبحوثا بالرفض، وامتناع مبحوث واحد عن الإجابة. يظهر من نتائج هذه الدراسة أن غالبية النساء مع المساواة مع الرجال على عكس ما ظهر مما تقدم في الدراسة الأردنية الثانية، كما أن حوالي أقل من ثلاثين من الرجال مع إعطاء المرأة حقوق متساوية مع الرجل. وهي نسبة أفضل من ما سجله الذكور مما تقدم في الدراسة الأردنية الأولى، وأقل بقليل مع ما سجله الذكور في الدراسة الأردنية الثانية. في حين أن النساء في العينة العراقية سجلت نسبة أفضل بالمقارنة مع نظيراتهن من الدراسة الأردنية في مجال الدفاع عن المساواة مع الرجل. وقد علق بعض المبحوثين من العينة العراقية على ذلك بالقول: "ليس في كل الأمور ولكن من الأفضل مشاورتهن". وقال آخر: "أعطائها بعض الحقوق". وذكر آخر: "كلا فحقوق المرأة مرهونة بمحافظتها والتزامها بالشرع الإسلامي، وقد ضمن لها كل الحقوق، وقول الحق تبارك وتعالى (الرجال قوامون على النساء) يعني الكثير من الحقائق". وقال آخر: "ممكن ولكن طبيعة الحياة واختلاف المجتمعات قد تحتم شيئا آخر فالمجتمع الأوربي ليس كالمجتمع العربي مثلا فقد تنجح المساواة في مكان مثلا ولا تنجح أو لا يمكن تطبيقها كليا في مكان آخر فالواقع له حكمه وقوله والسياسة اقرب ما تصلح للرجل وتقترب من طبيعته". وقال آخر: "نعم أنا أوافق ولكن بالحدود التي رسمها لها الإسلام". وقال آخر: "لا مرأة صحيحا". وقال آخر: "نتكلم بها لكن عند التطبيق نقف في مواضيع كثيرة أما رأي الشخصي لما لا". وقال آخر: "كلا أعطائها الحقوق كما ورد في الشرع الإسلامي مثلا حقوق الميراث". وقال مبحوث آخر: "نعم بشرط المحافظة على طيبة الأسرة كأسرة، فعلى المرأة واجبات أسرية لا يجب أن تذوب وسط حرية واهية". وقال آخر: "لا وإلا اندمجوا بجسد واحد وحتى لو تم ذلك سنقول من هو ذلك الجسد أهو جسد الرجل أم جسد المرأة؟ وغير ذلك لا يعمر الكون، بل يجب التساوي إنسانيا واحترام كلاهما الآخر حسب جنسه". وقال آخر: وفضلنا الرجال على النساء درجة. وقال آخر: "نعم ولكن حسب الضوابط الاجتماعية كلا لم أوافق لأن المرأة عليها شروط وضوابط فمثلاً يحق للرجل الزواج أكثر من مرة ولكن المرأة لا". وقال آخر: "كلا اثنين من النساء تعادل رجل واحد في الحقوق والشهادة". وقال آخر: "نعم ولكن بصورة شرعية وسليمة على ضوء المجتمع الذي

---

[1] اشتقت الفكرة الأساسية لهذا السؤال من:

Divo Presse Dienst, Cologne, April 2, 1958, Cited by: Gabriel A. Almond and Sidney Verba, op. cit., p.400

نعيش فيه". وقال آخر: "ولكن يوجد هنالك فوارق جسدية من حيث ممارسة العمل والاحتشام" [1].

وفي المجتمع الجزائري، وجدت دراسة جزائرية بأن البنات الجامعيات يمتنعن من الصعود مع شخص غريب في السيارة أو الذهاب إلى المسرح والسينما امتثالا إلى تنشئة الأهل التي تقوم على أساس التفرقة بين الولد والبنت منذ الصغر فقد رفضت تسعة وعشرون مبحوثة مسألة التردد على السينما مقابل قبول ستة عشر مبحوثة معللة ذلك... بعدم الثقة بالشخص الغريب [2].

ما يخلص إليه من كل ما تقدم أن هناك مظاهر لقيمة التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية وفقا للنماذج الدراسية المنتخبة من بعض المجتمعات العربية (الأردن، لبنان، فلسطين، قطر، العراق، اليمن، الجزائر)، كما في التفرقة أو التمييز أو المحاباة لصالح الرجل وعلى حساب المرأة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بعض المجالات منها:

1- تفضيل الرجل على المرأة بشكل عام، كما في القول: "اثنين من النساء تعادل رجل واحد في الحقوق والشهادة".

2- تفضيل انجاب الذكور على البنات: كما في وئد البنات: أي دفنها بعد ولادتها، كما حصل ذلك في العصر الجاهلي في شبة الجزيرة العربية.

3- الرجل أكثر حرية في الخروج إلى العمل وغيره خارج البيت. كما في حصر عمل المرأة في الشؤون العائلية والإنجاب، وتواجدها داخل المنزل، أو العمل في حدود طبيعتها خارج البيت، واحتشام المرأة أكثر من الرجل، وارتداء الحجاب، وتعليمها حين الحاجة، والتحجب، وعدم اختلاط الإناث بالذكور وعدم انتقال المرأة إلا بمحرم، والرقابة والسيطرة عليها أكثر من الذكور كما في منعها من الخروج في أي وقت، وعدم السماح لها بالجلوس مع الضيوف من الذكور، وإرغام الوالدين أبنائهم البنات على إتباع أوامرهما أكثر من الرجال، والفصل الجنسي وعدم الركوب مع شخص غريب في السيارة او الذهاب معه على المسرح والسينما.

4- حرية الرجل الجنسية أكثر من المرأة: كما في تعدد الزوجات، وزواج المتعة، وتبادل الأخوات بين المتزوجين، والزنا وعشرة الرجل لأكثر من امرأة، والاندماج الجسدي والتناسلي للمرأة مع الرجل، والوضعية المثالية للمرأة هو الأم الكبيرة.

5- خضوع وطاعة المرأة للرجل أكثر من خضوع وطاعة الأخير لها: السلطة للرجل والطاعة للمرأة، حق الطلاق للرجل وحده دون النساء، تحمل المسؤوليات داخل الأسرة للرجل كمسؤوليات الأب وليس للأم في مجال الصرف واتخاذ القرارات التي تخص الأسرة، وإحلال

---

[1] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من مائة واثنتي عشر مبحوثا من الجالية العراقية المقيمة في عمان، الأردن، 2000.

[2] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 140- 149.

الولد محل أبيه في حالة غيابه وليس البنت، ووقوع القمع السلطوي على النساء أكثر من الرجال، وللرجل حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر من المرأة؛ كما في إرث الأولاد لنساء آبائهم بعد موتهم.

المطلب الثالث

التعليل والتحليل النفسي والاجتماعي لأصل قيمة التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية

وفي معرض البحث عن الأسباب التي تقود إلى وجود قيمة التفرقة بين الجنسين، أو القيمة التي تقوم وضع المرأة في المجتمعات العربية فأن هذه الدراسة تفترض أن هناك بعض الأسباب النفسية والاجتماعية مثل الأسباب الذاتية، والنظام الأبوي، والأسباب الدينية، والقيم الاجتماعية، والثقافة العامة تقف وراء ذلك، والتي ستعالج على التعاقب.

1- الأسباب الذاتية: يحصل أن تتحمل جزئيا المرأة نفسها انحياز القيم الاجتماعية إلى تفضيل الذكر عليها، إذ تسلم بعض النساء بحق الرجال في الطلاق نتيجة عملية التطبيع الاجتماعي [1]، بمعنى أن المرأة تتكيف مع نمط تنشئة اجتماعية يساهم في تجسيد نظرة المرأة لنفسها ولدورها الأسري والاجتماعي [2]. فقد ظهر من دراسة مصرية بأن 63٪ من المبحوثين من الذكور يقرون بحق الرجال وحدهم دون النساء في الطلاق مقابل رفض 11,4٪ من النساء لذلك. وهذا يشير إلى تمسك الذكور وقبول الإناث بصفة ضمنية وإن تكن عامة بأن تكون السلطة للرجل في هذا الموقف. هذا بينما من يبلغ من ينشدون المساواة في هذا الموقف نسبة 37٪ من الذكور مقابل 78,2٪ من الإناث. وهذا يعني أن نسبة عالية من النساء لا يسلمن بسلطة الرجل في مجال الطلاق [3] وقد أوضحت الدراسة نفسها بأن طاعة الزوجة لزوجها "قيمة" تنتشر في المجتمع وفي الثقافات الفرعية بنسب مختلفة وقوامها أن للزوج على زوجته حق الطاعة وتنفيذ أوامره أو تعليماته، وعدم خضوع الزوجة لهذه القيمة يعطي الزوج في بعض الأحيان حق فصم عرى العلاقة الزوجية بالطلاق [4] بالإضافة إلى ما تقدم توصلت دراسة أردنية التي سألت المبحوثين: هل توافق على أن تنال المرأة نفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالرجل؟ إلى أن: تسعة وعشرون أنثى من بين ستة وخمسون أنثى من اللواتي شملتهن الدراسة أجبن بالرفض مقابل موافقة أربعة وعشرون منهن وإجابة واحدة بأن ذلك، يعتمد وامتناع أثنين عن الإجابة، في حين أجاب أربعة عشر مبحوثا من الرجال

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 194.
[2] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 737.
[3] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 194.
[4] المصدر السابق، ص 199.

بالإيجاب مقابل رفض ثلاثون مبحوثا [1]. وقد يكون ذلك مؤشرا على تسليم المرأة بسيادة شيوع القيمة الاجتماعية التي تقر بالتفرقة بين الجنسين على صعيد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لصالح الرجل [2]. فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية إلى أنه لا يوجد بين النساء، وطبعا لم يوجد بين الرجال، من تطلب أن يكون حسم الخلاف الأسري في يد الزوجة. وقد يكون تعليل ذلك تقبل النساء للقيم الأبوية التي ينطوي عليها هذا الاتجاه... [3].

يخلص مما تقدم، يحصل أحيانا أن تتحمل المرأة مسؤولية وضعها كأن تستسلم لواقع دورها الاجتماعي كدور ثانوي يأتي بعد دور الرجل كما في تسليمها بدورها الثانوي في مجال الطلاق وحل الخلافات الأسرية، وإقرارها بعدم المساواة بينها وبين الرجل.

2- النظام الأبوي: توصلت دراسة مصرية إلى أن للنظام الأبوي دوراً كبيرا في تسليم المرأة في أن يكون حسم الخلاف الأسري في يد الزوج، وإصرار الزوج على أن يكون الدور له في حل مثل هذه الخلافات والمشاكل العائلية [4]. وظهر أيضا أن للأسرة الأبوية دورا كبيرا في تنشئة الابن الأكبر في أن يكون بديلا للأب في المستقبل وبالتالي ينظر الابن الأكبر لنفسه وتصبح توقعاته هي توقعات الأسرة، فقد تبين من خلال سؤال المبحوثين: عن رأيهم حول من الذي يحل محل الأب إذ غاب عن البيت لأي سبب؟ [5] أن نسبة بين صفر ٪ و 3,3٪ تقر بالاتجاه التعاوني وهي نسبة ضعيفة مقابل 25٪ (الوسطى مدينة)، و 54,5٪ (في الدنيا ريف) يفضلون ان يحل الابن الأكبر على الأم في حالة غياب الأب. إن الإحلال محل الأب عند غيابه له مغزاه العميق من ناحية التطبيع الاجتماعي فهو يعني في الواقع أن من يحل الأب عند غيابه يعتبر بمثابة بديل الأب ومن يتوقع أن يأخذه دوره وحقوقه ووجباته في المستقبل، وأول ما يسترعي الانتباه من نتائج هذه الدراسة: أن هناك تخصصاً واضحاً بمن يقوم بهذه المهمة، فالاستجابة التي تعكس تعاون بقية الأفراد في تحمل مسؤولية غياب الوالد والقيام بواجباته كانت منعدمة تقريباً. كما أن التفكير في إحلال البنت الكبيرة محل الأب قد انعدم كذلك تقريباً [6].

يخلص مما تقدم أن للنظام الأبوي تأثيرا في شيوع القيم الاجتماعية التي تفرق بين الجنسين لصالح الذكر كما أطلاق يد الرجل في حل الخلافات الأسرية والمشاكل التي تواجه الأسرة، وفي تفضيل أن يحل الأبن الذكر وليس البنت أو الأم الأنثى في حالة غياب الأب.

---

[1] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر نفسه.

[3] د.محمد عماد الدين إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 189، 191.

[4] المصدر السابق، ص 189، 191.

[5] وقد كانت خيارات الاستجابات أ- الابن الأكبر ب- البنت البكر ج- الأم د- بالتعاون. حول ذلك راجع: المصدر نفسه، ص 282 – 287.

[6] د.محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 282 – 287.

3- القيم الاجتماعية: توصلت احدى الدراسات إلى أن العادات والتقاليد والأعراف لا زالت تحكم وتقود الأسرة باتجاه فرض سلطة إرغام على أبناءهم الإناث أكثر من الذكور, إذ وصلت درجة الإرغام على الإناث إلى نسبة (70,0٪) مقارنة مع نسبة (42,0٪) على الرجال, باعتبار وفقاً لهذه القيم الاجتماعية, أن الأنثى تحتاج إلى سيطرة ورعاية أكثر من الذكر. فقد بلغت نسبة الذكور الذين يسمح لهم بالجلوس مع الضيوف (42,1٪) في الريف مقارنة مع نسبة (28,1٪) من الإناث [1], بينما بلغت نسبة الذكور الذين لا يسمح لهم بالجلوس مع الضيوف 58,5٪ والإناث 72,1٪, ويعود هذا الفرق في معاملة الذكور والإناث إلى مكانة الذكر المميزة في المجتمعات الريفية, بحيث يشكل الذكر رمز للجاه والعزة, إضافة إلى أنه الجانب المسيطر كما أن الأسر في المجتمعات الريفية تقوم بتعليم الذكر منذ الصغر أن يتصرف كالرجال تماماً, بعكس الأنثى التي توضع على تصرفاتها قيوداً كثيرة, فرضتها عليها ثقافة المجتمعات الريفية [2]. وقد اوضحت نتائج دراسة مصرية بأن طاعة الزوجة لزوجها "قيمة" تنتشر في المجتمع وفي الثقافات الفرعية بنسب مختلفة وقوامها أن للزوج على زوجته حق الطاعة وتنفيذ أوامره أو تعليماته, وعدم خضوع الزوجة لهذه القيمة يعطي الزوج في بعض الأحيان حق طلاق الزوجة [3]. فضلا عن ما تقدم, تبين أن للرغبة في انجاب الذكور دون الإناث, وتفضيل الذكور عوامل عديدة في الثقافة اليمنية التقليدية لعل أهمها سيادة مفهم القوة في تحقيق العدل فالعدالة تتحقق في البناء الاجتماعي القبلي بالاعتماد على فكرة التوازن بين أطراف النزاع وفكرة التوازن مصدرها زيادة عدد الذكور (المحاربين). ويسود النمط نفسه في المناطق الزراعية حيث يشكل الرجال القوة الأساسية للأعمال الزراعية وهذا العامل يشكل في الغالب أساسا لتفضيل انجاب الذكور. أما العامل الثاني فيتمثل في تشتت الملكية, حيث شكلت المرأة مصدراً لتشتت الملكية خارج الأسرة من خلال نظام المواريث في الإسلام وترفض القبيلة والعشيرة أو الأسرة في معظم الأحوال الدخيل عليها وعلى ملكيتها من خلال الزواج كما أن النسب (المصاهرة) يصبح في أكثر الأحيان عبئاً ثقيلاً من خلال فكرة الانتصار للأنساب وقد عبر عن ذلك المثل اليمني (إذا قلت رجالك ناسبت) أي تزوجت أو زوجت احد أفراد قبيلة أو عشيرة أو أسرة رجال اقوياء [4]. ويعزى توافر فرص التعليم للرجل أكثر من المرأة إلى القيم الاجتماعية أيضا, فتقسيم العمل الاجتماعي بين الرجل والمرأة قد انعكس على مسألة تعليم الإناث, فقيم العمل التقليدية حصرت عمل الإناث في أطار المنزل خاصة داخل المدن كما أن انعدام فرص التعليم للذكور والإناث على السواء في الريف اليمني قد جعل

---

[1] مي عبد الله عوض الخطيب, مصدر سبق ذكره, ص 47.
[2] المصدر نفسه, ص 46.
[3] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره, ص 199.
[4] رشاد محمد العليمي, مصدر سبق ذكره, ص 733.

تعليم الإناث محصوراً في شرائح محدودة في المجتمع [1]. ولا زالت بعض الأسر تقاوم فكرة مواصلة الأنثى في اليمن التعليم الجامعي بحجة الاختلاط بالذكور في حين شكل الزواج المبكر أحد العوامل الرئيسية لتوقف الإناث عن مواصلة التحصيل الدراسي [2]. وتوصلت دراسة مصرية إلى أنه بالرغم من الوضع الطبقي والبيئة الجغرافية كما هو الحال مع الطبقة الوسطى في المدينة إلا أنها تلتقي مع الطبقة الدنيا في الريف على أن البنت ينبغي أن تُعدّ أساساً كربة بيت [3] وهذا ما يؤشر سيادة هذه القيمة الاجتماعية.

يخلص مما تقدم، بأن للقيم الاجتماعية تأثيرا على قيمة التفرقة بين الجنسين، كما في تأثيرها على زيادة المنع والأوامر والقيود على النساء أكثر من الرجال، وقلة فرص تعليمها مقارنة بالرجل، وتفضيل انجاب الذكور على الإناث، وعّد البيت المكان الطبيعي للمرأة كزوجة أو رب بيت.

4- الأسباب الدينية: يمكن ان يستخلص من نتائج بعض الدراسات بأن للدين دوراً في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين. وفي هذا المجال تشير احدى الدراسات إلى أن بعض المبحوثين، في معرض إجابته على السؤال: هل تؤمن بأن تنال المرأة نفس حقوق الرجل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ لا يؤمنون بالمساواة بين الجنسين معللين ذلك "فحقوق المرأة مرهونة بمحافظتها والتزامها بالشرع الإسلامي، وقد ضمن لها كل الحقوق، وقول الحق تبارك وتعالى (الرجال قوامون على النساء) يعني الكثير من الحقائق"، وقال آخر: "نعم أنا أوافق ولكن بالحدود التي رسمها لها الإسلام"، وقال آخر: "كلا أعطائها الحقوق كما ورد في الشرع الإسلامي مثلا حقوق الميراث"، وقال مبحوث آخر: وفضلنا الرجال على النساء درجة، وقال آخر: "كلا أثنين من النساء تعادل رجل واحد في الحقوق والشهادة"، وقال آخر: "نعم ولكن بصورة شرعية وسليمة على ضوء المجتمع الذي نعيش فيه"، وعلل بعض المبحوثين في دراسة تمت في المجتمع الأردني [4] أجابتهم بالنفي على السؤال نفسه: "نعم وفقا للإسلام، وان الإسلام ميز بين حقوق الرجال والنساء".

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة فلسطينية، إلى أن الأمهات الفلسطينيات بقطاع غزة تمنع اللعب المختلط بين الجنسين كلما تقدم أعمارهم، وخصوصا بعد سن العاشرة من العمر انطلاقا من تأثرهن بالبيئة الفلسطينية التي يغلب عليها الطابع المحافظ، والملتزم بالعادات والقيم والتقاليد الإسلامية إذ أن الاختلاط غير موجود حتى في مؤسسات التعليم العالي (الجامعة الإسلامية/غزة/جامعة الأزهر/كلية التربية) فجميعها مؤسسات قائمة على

---

[1] المصدر نفسه، ص 734.
[2] المصدر نفسه، ص 735.
[3] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 101.
[4] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية، مصدر سبق ذكره.

الفصل بين الجنسين في التعليم فصلاً كاملاً [1]. وتقول أحد المبحوثات الجزائريات ان الإسلام لا يسمح للفتاة بأن تصاحب الفتى الذي يمكنها الزواج منه باعتباره شخص غريب [2].

يخلص مما تقدم إلى أن للدين الإسلامي دوراً في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين ولصالح الذكر.

5- الأسباب الثقافية: تبين من احدى الدراسات, بأنه في القيم في مجال توزيع السلطة كقيم توزيع الوظائف والاختصاصات, يفضل أن تقوم أم العريس باختيار العروسة له بدلا من قيام والد العريس بهذه المسؤولية. كما اتضح بأنه لا تظهر أي فروق ذات دلالة بالنسبة لجميع الأبعاد, أي بغض النظر عن الاختلاف الطبقي (طبقة وسطى أو دنيا) والجغرافي (ريف أو مدينة) ونوع الجنس (ذكر او انثى), ومن هنا يمكن النظر إلى القيمة التي ترتبط بهذا التفضيل على اساس كونها من العمومية بحيث يمكن اعتبارها ثقافية عامة أي يشترك الأفراد في داخل الثقافة الحالية اشتراكا لا يؤدي إلى ظهور فروق بالنسبة للبعد الريفي المدني أو البعد الجنس أو البعد الطبقي [3].

ما يمكن أن يُخلص إليه مما تقدم, أن الأسباب الثقافية تتشكل من مجموع القيم الأبوي, والقيم لدينية, والقيم الاجتماعية, بحيث أصبحت جزء من الثقافة العامة التي ساهمت في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية.

6- التنشئة الاجتماعية: تقوم التنشئة الاجتماعية, بحكم طبيعتها المحافظة نسبياً, بإعادة التنشئة إلى ما تقدم من سمات شخصية وذاتية, وقيم دينية, وقيم اجتماعية, وسمات ثقافية عامة. لذلك فهي تساهم في الغالب في إعادة إنتاج الأسباب التي تكرس قيمة التفرقة بين الجنسين. وفي هذا المجال توصلت أحدى الدراسات إلى: أن اختلاف شخصية البنت عن الولد في المجتمع اليمني انما يعود إلى أن تنشئة البنت يختلف إلى حد كبير عن تنشئة الولد بمعنى أن القيم التي تعكسها هذه التنشئة الاجتماعية تخلق نمطين مختلفين للشخصية من الجنسين [4]. كما توصلت الدراسة نفسها إلى أن توجيه الذكور للعمل خارج المنزل والإناث للإعمال المنزلية نابع من سيادة اعتقاد راسخ ومتوارث لدى معظم أفراد المجتمع اليمني أن العمل خارج المنزل بأجر يقوم به الذكور دون الإناث, وتم ترسيخ وتجسيد هذا الاعتقاد من خلال مفهوم الاختلاط بالذكور وعدم جواز انتقال المرأة إلا بمحرم. وقد تعمق هذا المفهوم من خلال التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ومن خلال العلاقات الاجتماعية المختلفة [5]. فضلا عن ما تقدم ترى الدراسة عينها أن اتسام معاملة الذكور من الأطفال داخل الأسرة

---

[1] عليان عبد الله سليمان الحولي, مصدر سبق ذكره, ص 165.
[2] عقاب نصيرة, مصدر سبق ذكره, ص 130.
[3] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 266- 268.
[4] المصدر نفسه, ص 57.
[5] رشاد محمد العليمي, ص 736

اليمنية بنمط مختلف عن التعامل مع الإناث، والذي يمثل ذلك تجسيداً لفكرة التفرقة بين الذكور والإناث التي تخلق لدى الأطفال ذكوراً وإناثا تصورات محددة عن الذات وعن الدور داخل الأسرة وخارجه، أنما نابع أيضا من التنشئة الاجتماعية التي تخلق قيما للعلاقات الاجتماعية تعبر عنها نظرة الرجل لمسألة تعليم المرأة والعمل خارج المنزل كما يجسد نظرة المرأة لنفسها ولدورها الأسري والاجتماعي [1]. فضلا عن ما تقدم أظهرت دراسة مصرية بأن مبعث أقرار غالبية المبحوثين من الذكور (63٪) بحق الرجال وحدهم دون النساء في الطلاق مقابل رفض 11,4٪ من النساء، وتسليم بعض النساء بحق الرجال في الطلاق هو عملية التنشئة الاجتماعية [2]. كما وجدت الدراسة نفسها بأن طاعة الزوجة لزوجها "قيمة" تنتشر في المجتمع وفي الثقافات الفرعية بنسب مختلفة وقوامها أن للزوج على زوجته حق الطاعة وتنفيذ أوامره أو تعليماته، وعدم خضوع الزوجة لهذه القيمة يعطي الزوج في بعض الأحيان حق الطلاق [3]. بمعنى أنها قيمة اجتماعية متجسدة عبر عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمع. وتعتبر التنشئة الاجتماعية من ناحية تخصيص أدوار الذكور وأخرى للإناث واحدة من أهم التجارب التعليمية للطفل الصغير، والأنثى عموما في المجتمعات العربية فضلا عن المجتمعات الريفية- بصفة خاصة- تكون في تنشئتها الاجتماعية التبعية دائما، فهي لا تتعود منذ الصغر على القيادة أو المسؤولية واتخاذ القرارات. فالطفلة اليوم في كثير من البلدان- وبصفة خاصة- دول العالم النامي ومن بينها المجتمعات العربية توضع في مركز أدبي أقل من مركز الطفل، وتتمتع بأقل مما يتمتع به من حقوق وفرص ومزايا الطفولة، إذ تعطى له الأولوية في موارد الأسرة والمجتمع المحلي "لأن الابن الذكر هو الذي يكون قادراً على القيام بكل المسؤوليات التي يتطلبها عمل الأب ومساعدته، وسيحمل أسم العائلة ويخلدها" [4].

يُفهم مما تقدم، أن للتنشئة الاجتماعية السياسية العربية ذاتها دوراً في شيوع قيمة التفرقة بين الجنسين طالما أنها تقوم بإعادة التنشئة على ما تم ذكره أعلاه من سمات شخصية وذاتية، وقيم دينية، وقيم اجتماعية، وسمات ثقافية عامة. لذلك فهي تساهم في الغالب في إعادة إنتاج الأسباب التي تكرس قيمة التفرقة بين الجنسين.

يخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب، إلى: أن الأسباب الذاتية الخاصة بالمرأة، والنظام الأبوي، ، وبعض القيم الاجتماعية، والأسباب الدينية، هي المسؤولة عن قيمة التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية. فقد تبين أنه يحصل أحيانا أن تتحمل المرأة مسؤولية وضعها كأن تستسلم لواقع دورها الاجتماعي كدور ثانوي يأتي بعد دور الرجل كما في تسليمها

---

[1] المصدر نفسه، ص 737.
[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 194.
[3] المصدر نفسه، ص 199.
[4] د. السيد عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 53.

بدورها الثانوي في مجال الطلاق وحل الخلافات الأسرية، وإقرارها بعدم المساواة بينها وبين الرجل، وأن للنظام الأبوي تأثيرا في شيوع القيم الاجتماعية التي تفرق بين الجنسين لصالح الذكر كما في أطلاق يد الرجل في حل الخلافات الأسرية والمشاكل التي تواجه الأسرة، وفي تفضيل أن يحل الأبن الذكر وليس البنت أو الأم الأنثى في حالة غياب الأب، وأن للقيم الاجتماعية تأثيرا على قيمة التفرقة بين الجنسين، كما في تأثيرها على زيادة المنع والأوامر والقيود على النساء أكثر من الرجال، وقلة فرص تعليمها مقارنة بالرجل، وتفضيل أنجاب الذكور على الإناث، وعّد البيت المكان الطبيعي للمرأة كزوجة أو رب بيت، وأن للدين الإسلامي دوراً في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين ولصالح الذكر، وأن الأسباب الثقافية تتشكل من مجموع القيم الأبوي، والقيم لدينية، والقيم الاجتماعية، بحيث أصبحت جزء من الثقافة العامة التي ساهمت في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين

المطلب الرابع

الأبعاد السياسية لقيمة التفرقة بين الجنسين

في المجتمعات العربية

وبعد أن تعرفنا على ماهية التفرقة بين الجنسين، ومظاهر وأسباب التفرقة بين الجنسين، يبقى معرفة الأبعاد أو الآثار السياسية التي ترتب على تلك القيمة الاجتماعية، وهذا ما يعالجه هذا القسم من الدراسة.

يحصل أن يمتد تأثير سمات الشخصية، وقيم اجتماعية أو ثقافة معينة إلى سلوك سياسي. فمثلا على صعيد سمات الشخصية، تبين أن من بين أهم متطلبات أو شروط المشاركة السياسية هو الشعور بالتفوق والثقة بالنفس وارتفاع مفهوم الذات، ولكن الذي يحصل للمرأة في المجتمعات العربية أن هذه المتطلبات أو الشروط تتضاءل لديها بسبب نمط التنشئة الاجتماعية السياسية الذي تتلقاه المرأة في ظل هذه المجتمعات التي تشعرها دوما بأنها أقل شأنا من الرجل في كل ميادين الحياة بما فيها السياسية. من هنا تتضح العلاقة بين القيم الاجتماعية التي تقوم وضع المرأة وتأثيرها على سلوكها السياسي. وفي هذا الإطار توصلت دراسة أردنية إلى أن الذكور يتفوقون على الإناث في مفهوم الذات وعللت الدراسة ذلك بالدور الاجتماعي المتوقع من الذكور والإناث ولا سيما في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الأردني خصوصا. فالذكور يتلقون عناية ورعاية واهتماما أكثر مما تتلقى الإناث، مما يشعرهم بالتفوق ويرفع ثقتهم بأنفسهم ويؤدي إلى رفع مفهوم الذات لديهم. على عكس دراسات أخرى التي أظهرت تفوق الإناث على الذكور في مفهوم الذات. مع ذلك يُعتقد أن 16٪ فقط من التباين في مفهوم الذات تفسره أسلوب التنشئة الاجتماعية [1].

---

[1] صفية محمود يوسف جبالي, مصدر سبق ذكره, ص 31- 32.

وظهر أيضا أن تأثير النظام الأبوي يمتد إلى سلوك المرأة السياسي في مجال الوعي السياسي وقيمة تحمل المسؤولية, فقد تبين من دراسة مصرية, إلى أن التنشئة الاجتماعية في الأسرة المصرية هي أسرة أبوية ويحتل فيها الذكر مكانة عالية, يتاح له التدريب على تحمل المسؤولية منذ مراحل مبكرة من حياته [1] وهذا قد يعني أن المرأة قد لا تتاح لها فرص التدريب على قيمة تحمل المسؤولية وبالتالي ازدياد الوعي السياسي لديها بقدر عدم حصولها على قدر كاف من خبرات تحمل المسؤولية. كما ظهر لنا من خلال الدراسة التي سألت المبحوثين: عن رأيهم حول من الذي يحل محل الأب إذ غاب عن البيت لأي سبب؟ أن نسبة بين صفر ٪ و 3,3٪ تقر بالاتجاه التعاوني وهي نسبة ضعيفة, وأن 25٪ من الطبقة الوسطى في المدينة, و 54,5٪ من الطبقة الدنيا في الريف يفضلون ان يحل الابن الأكبر بدل الأم في حالة غياب الأب, وقد فسرت الدراسة نفسها ذلك: إلى إن الإحلال محل الأب عند غيابه له مغزاه العميق من ناحية التطبيع الاجتماعي فهو يعني في الواقع أن من يحل الأب عند غيابه يعتبر بمثابة بديل الأب ومن يتوقع أن يأخذه دوره وحقوقه ووجباته في المستقبل وأول ما يسترعي الانتباه أن هناك تخصصاً واضحاً بمن يقوم بهذه المهمة فالاستجابة التي تعكس تعاون بقية الأفراد في تحمل مسؤولية غياب الوالد والقيام بواجباته كانت منعدمة تقريباً. كما أن التفكير في إحلال البنت الكبيرة محل الأب قد انعدم كذلك تقريباً, وعلى ذلك فان الأسرة الأبوية تطبع الابن الأكبر وتنظر وتتوقع منه أن يكون بديلا للأب في المستقبل وبالتالي ينظر الابن الأكبر لنفسه وتصبح توقعاته توقعات الأسرة [2].

فضلا عن ما تقدم, يمتد تأثير القيم الاجتماعية هو الأخر إلى المجال السياسي, فمثلا أن الأهمية الواضحة لسيادة الرجل في المجتمع الأردني لا يقتصر على داخل الأسرة فقط بل يمتد إلى العشيرة أو المجتمع, مما ترتب عليه زيادة صلاحية الرجل في ممارسته لأدواره وحتى أدوار بقية أفراد الأسرة [3]. وفي السياق نفسه, خلصت دراسة أردنية إلى أن القيم الاجتماعية التي تقوم وضع المرأة في المجتمع هي التي تمنع مشاركة المرأة السياسية حتى لو توافرت فيها القدرات على المشاركة السياسية. فحسب هذه القيم والتوقعات المجتمعية الأردنية ينظر إلى المرأة على أنها تابعة للرجل ويعني خروج المرأة عن هذه القيم والتوقعات المجتمعية تمرداً ويواجه بالنقد والرفض مما يؤدي إلى إنكار قدرات المرأة على المشاركة السياسية. من هنا فمشاركة المرأة في واحدة من الانتخابات النيابية وصلت إلى 48,8٪ من مجموع عينة الدراسة ولم تشارك بقية أفراد هذه العينة من النساء في هذه الانتخابات [4]. وتوصلت دراسة جزائرية إلى أن فرص المشاركة في الحياة السياسية للمجاهدات ضئيلة جدا وهذا راجع إلى

---

[1] د. سمير خطاب, مصدر سبق ذكره.195- 196

[2] د.محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون, ص 282 – 287.

[3] غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد, مصدر سبق ذكره, ص 15.

[4] د. موسى شتيوي ود. أمل داغستاني, مصدر سبق ذكره , ص 42.

عدة أسباب منها طبيعة نظام الحكم, وسيطرة الرجال على هيئات صنع القرار ومنه يمكن القول أن العلاقة بين التنظيم السياسي أو التشكيل الحزبي, وسلوك الأعضاء الذي يكونون المجتمع هي علاقة جدلية تتفاعل أبعادها وتتكامل بحيث تشكل نموذجا له سماته المميزة. ومن بين سمات المواطن الجزائري بصفة عامة والمجاهدات بصفة خاصة العزوف عن المشاركة السياسية [1]. وتقول أحدى المبحوثات الجزائريات: "أنه ليس للمرأة حرية التعبير فالرجال هم الذين يتكلمون دائما" [2]. لذلك "هنا نلاحظ امتداد (السلطة والقوة) الممارسة في العائلة إلى الممارسات السياسية, التي تمنع المرأة من القيام بالمشاركة السياسية الفعلية والحقيقية" [3]. وفي الإطار نفسه, ترى مبحوثة أخرى: "لقد فقدت المرأة حريتها: نتيجة تبعيتها وانتمائها الوجداني غير العقلاني للأسرة ولعدم انتماءها ومشاركتها السياسية والاجتماعية الحقيقية وأيضاً لامتداد سلطة الرجل من الأسرة إلى سائر أنظمة المجتمع الأخرى" [4] لذلك "فمشاركة المرأة ومساهمتها ارتبطت بحدث أو ظرف موضوعي مرحلي مرّ به المجتمع, وتنتهي مشاركتها بانتهاء الحدث وإن استمرت المشاركة تكون مشاركة مظهرية كمية مفرغة من المضمون الحقيقي للديمقراطية ولا تعبر عن مصالح مجتمعها ومصالح المرأة خاصة" [5]. أكثر من ذلك يمتد أحياناً تأثير القيم الاجتماعية على السلوك السياسي عندما يتجسد ذلك التأثير رسميا في دستور البلاد, إذ تشير أحدى المبحوثات في دراسة جزائرية إلى أن الدستور الجزائري في كل مواد الفصل الخامس يتوجه للمواطن أو المواطنين باستثناء المادة (74) التي تستعمل تعبير شخص والمادة (81) التي تتعلق بالمرأة, والوظيفة المزدوجة للمرأة كأم وزوجة في مقطعين من الميثاق الوطني الخاص بجبهة التحرير الوطني, 1976, كمواطنة وعاملة مثل الرجل, والآخر يكرس للمرأة أدوار خاصة كأم وكزوجة [6] بمعنى أن النظرة إلى المرأة انعكست في الدستور بشكل حصلت على حقوق أقل من الرجل.

فضلا عن ما تقدم, يمكن القول أن القيمة الاجتماعية التي ترى بأن البيت هو المكان الطبيعي للمرأة, كما اتضح لها ونحن نتابع مظاهر قيمة التفرقة بين الجنسين قد تكون لها أبعاداً سياسية كما في ترك المرأة العمل السياسي بعد الزواج والولادة. وفي هذا المجال, ترى مبحوثة جزائرية أن التقسيم الجنسي للعمل هو الذي يحول دون إعطاء فرصة لهن في المشاركة السياسية: "زوجي وولدي يخدموا في السياسة, بركات أنا نعقد في البيت" [7], إذن "عالم السياسة خاص بالرجال وعالم البيت خاص بالنساء, قيم وتنشئة اجتماعية وتقليدية,

---

[1] سعدو حورية, مصدر سبق ذكره, ص 211.
[2] المصدر نفسه, ص 219.
[3] المصدر نفسه, ص 219.
[4] المصدر السابق, ص 219.
[5] سعيدة الرحموني, مصدر سبق ذكره, ص 123.
[6] سعدو حورية, مصدر سبق ذكره, ص 88- 89, 95.
[7] المصدر نفسه, ص 220.

عليه فأن المرأة عامة تترك العمل السياسي عند التزامها بأي عمل، أو عند مواجهتها أي مسؤولية اجتماعية كالزواج والولادة، وتربية الأطفال، فالمرأة التي لا تجد مساعدة أو حل لمشاكلها الاجتماعية من طرف الحزب أو الهيئات السياسية والاجتماعية الأخرى مما يدفعها هذا إلى الانعزال عنه" [1].

فضلا عن ما تقدم، أن قيمة التفرقة بين الجنسين في مجال توزيع السلطة داخل الأسرة، التي تم مناقشتها في مظاهر قيمة التفرقة بين الجنسين، والذي يصب في صالح الرجل له أبعاداً سياسية أيضا. كيف يحصل ذلك؟ لقد ظهر لنا من تلك الدراسة بأن الاتجاه إلى التعاون بين الأب والأم في تقاسم سلطة التحكم في الصرف يبدو ضعيفاً بوجه عام وبغض النظر عن الاختلاف الطبقي (طبقة وسطى أو دنيا) والجغرافي (ريف أو مدينة) ونوع الجنس (ذكر أو أنثى). أي أن عينة الدراسة من المبحوثين تعطي الرجل حق التحكم في مصروف البيت من اجل شراء حاجات البيت والعائلة [2]. وظهر لنا أيضاً أن العادات والتقاليد التي ترى في المرأة كائن ضعيف ولا تجد قوتها إلا في البيت..وعدم تمتعها بالسلطة الاقتصادية كالرجل، ووجودها في المنزل طول الوقت، وما تتمتع به من سلبية وخضوع [3] قد يعلل التفرقة بين الجنسين في المجال السياسي لصالح الرجل وإلا كيف يمكن أن نفسر تسلم الرجال فقط أو غالبيتهم، على الأقل في الفترة الحديثة والمعاصرة لمقاليد السلطة دون النساء؟ وكيف نفسر عدم السماح بجلوس المرأة مع الرجال في البرلمان ورمي الناخبات بطاقات اختياراتهن للمرشحين في مكان مخصص للنساء حيث توجد فيه صناديق الاقتراع كما في الكويت والبحرين؟

قد يمكن لنا القول، في معرض الإجابة على السؤال أعلاه، أن عدم المساواة الاجتماعية بين الجنسين لصالح الرجل وعلى حساب المرأة التي سببها قيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل تؤدي إلى سيطرة الرجل على عالم السياسة دون النساء. في حين أن الديمقراطية تفترض المساواة السياسية بين الجنسين. وفي هذا المجال يُذكر: "أن الديمقراطية الحقة لا يمكن أن يكتب لها التحقيق والبقاء ما لم تجد المرأة فيها مكانة محترمة بجانب الرجل لأن أحد شروط تحقيق الديمقراطية هو المساواة بين الرجل والمرأة" [4].

وعلى صعيد أثر القيم الاجتماعية أيضا والدينية على سلوك المرأة السياسي، توصلت أحدى الدراسات المصرية إلى نتيجة مفادها: في الوقت الذي تبين أن نسبة 11,5٪ من الذكور لم يقيدوا أسماءهم في جداول الانتخاب بسبب المرض أو صغر السن أو كبر السن أو السفر خارج القطر وذلك وقت فتح باب القيد في جداول الانتخاب، تبين أن نسبة أكبر (76,7٪) من

---

[1] المصدر السابق، ص 220.
[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 140- 153.
[3] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 26- 27.
[4] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 177.

الإناث لم يقيدن أنفسهن في هذه الجداول. وبذلك لم يتيسر لهن ممارسة حقوقهن السياسية. وقد وجد أن أسباب عدم القيد مرجعه إلى مشاكل المرأة المنزلية. وعدم الاقتناع بجدوى ممارسة هذه الحقوق والتقاليد الدينية والاجتماعية. ولأن هذه الحقوق تعتبر من المسائل الجديدة التي لم تتعودها المرأة. علاوة على كونها اختيارية. على جانب أسباب أخرى مثل عدم موافقة الزوج أو كبر السن أو صغره وقت فتح باب القيد في جداول الانتخاب [1].

على النقيض مما تقدم. تشير بعض الآراء إلى أن التفرقة بين الجنسين في مجال بقاء المرأة في بيتها وتربية الأطفال أنما له أبعاداً سياسية أيضا بقدر دور المرأة في تنشئة جيل وطني يتحمل المسؤوليات الاجتماعية والسياسية التي تحتاجها الدولة. وفي هذا السياق تظن أحد المبحوثات المجاهدات الجزائريات "بأن تربية الأولاد. تربية وطنية على طريقة حزب جبهة التحرير الوطني. هي مهمة صعبة وهي كذلك نضال ومشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. لكي نخرج أولادنا أطباء. مهندسين. معلمين فهذا كله في صالح البلاد" [2].

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب. ظهر أن لقيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل أبعاداً سياسية تؤثر سلبا على دور المرأة في المجال السياسي. فكلما توفرت بيئة اجتماعية تنظر إلى المرأة بعين المساواة مع الرجل كلما تساوت أو اقتربت المرأة مع الرجل في سلوكها السياسي والعكس هو الصحيح. فقد ظهر لنا أن شعور المرأة بالتفوق والثقة بالنفس وارتفاع مفهوم الذات وهي من السمات الضرورية لكفاءة المرأة السياسية تقل كلما زادت قيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل. كما ظهر لنا أن سلطة الرجل تزداد من المجال الاجتماعي إلى السياسي كلما زادت الأسباب التي تحط من شأن المرأة وترفع من شأن الرجل. وتزداد درجة الاغتراب السياسي وضعف مشاركة المرأة السياسية كلما زادت التنشئة التي تنشأ على أن عالم البيت خاص بالنساء وعالم السياسة خاص بالرجال. وتبين لنا أيضا أن من بين الأبعاد السياسية للقيم الاجتماعية هو تثبيت قيمة التفرقة بين الجنسين في الدستور وامتداد السلطة والقوة من الممارسة في العائلة إلى الممارسات السياسية التي تمنع من المشاركة السياسية الفعلية.

ما يمكن أن يُخلص إليه في هذا المبحث. أن قيمة التفرقة بين الجنسين تعني أن القيم والممارسات الاجتماعية في المجتمعات العربية تفضل الذكر على الأنثى مما يترك آثارا اجتماعية وسياسية على مركز وسلوك المرأة الاجتماعي والسياسي. وأن هناك مظاهر لقيمة التفرقة بين الجنسين وفقا للنماذج الدراسية المنتخبة من المجتمعات العربية (الأردن. لبنان. فلسطين. قطر. العراق. اليمن. الجزائر). كما في التفرقة أو التمييز أو المحاباة لصالح الرجل وعلى حساب المرأة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما في تفضيل الرجل

---

[1] المصدر نفسه, ص 282.
[2] سعدو حورية, مصدر سبق ذكره, ص 220.

على المرأة، وتفضيل أنجاب الذكور على البنات، وللرجل حرية في الخروج إلى العمل وغيره خارج البيت أكثر من المرأة، وحصر عمل المرأة في الشؤون العائلية والإنجاب، وتواجدها داخل المنزل، أو العمل في حدود طبيعتها خارج البيت، واحتشام المرأة أكثر من الرجل، وارتداء الحجاب، وتعليمها حين الحاجة، والتحجب، وعدم اختلاط الإناث بالذكور وعدم انتقال المرأة إلا بمحرم، والرقابة والسيطرة عليها أكثر من الذكور كما في منعها من الخروج في أي وقت، وعدم السماح لها بالجلوس مع الضيوف من الذكور وإرغام الوالدين أبنائهم البنات على إتباع أوامرهما أكثر من الرجال، والفصل الجنسي وعدم الركوب مع شخص غريب في السيارة أو الذهاب معه إلى المسرح والسينما، وحرية الرجل الجنسية أكثر من المرأة، كما في تعدد الزوجات، وزواج المتعة، وتبادل الأخوات بين المتزوجين، والزنا وعشرة الرجل لأكثر من امرأة، وتبادل الأخوات بين المتزوجين، والاندماج الجسدي والتناسلي للمرأة مع الرجل، والوضعية المثالية للمرأة هو الأم الكبيرة، وخضوع وطاعة المرأة للرجل أكثر من خضوع وطاعة الأخير لها: السلطة للرجل والطاعة للمرأة، وحق الطلاق للرجل وحده دون النساء، وتحمل المسؤوليات داخل الأسرة للرجل كمسؤوليات الأب وليس للأم في مجال الصرف واتخاذ القرارات التي تخص الأسرة، وإحلال الولد محل أبيه في حالة غيابه وليس البنت، ووقوع القمع السلطوي على النساء أكثر من الرجال، وللرجل حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر من المرأة: كما في إرث الأولاد لنساء آبائهم بعد موتهم.

وتبين في هذا المبحث أيضا، أن الأسباب الذاتية الخاصة بالمرأة، والنظام الأبوي، وبعض القيم الاجتماعية، والأسباب الدينية، هي المسؤولة عن قيمة التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية. فقد تبين أنه يحصل أحيانا أن تتحمل المرأة مسؤولية وضعها كأن تستسلم لواقع دورها الاجتماعي كدور ثانوي يأتي بعد دور الرجل كما في تسليمها بدورها الثانوي في مجال الطلاق وحل الخلافات الأسرية، وإقرارها بعدم المساواة بينها وبين الرجل، وأن للنظام الأبوي تأثيرا في شيوع القيم الاجتماعية التي تفرق بين الجنسين لصالح الذكر كما في أطلاق يد الرجل في حل الخلافات الأسرية والمشاكل التي تواجه الأسرة، وفي تفضيل أن يحل الأبن الذكر وليس البنت أو الأم في حالة غياب الأب، وأن للقيم الاجتماعية تأثيرا على قيمة التفرقة بين الجنسين، كما في تأثيرها على زيادة المنع والأوامر والقيود على النساء أكثر من الرجال، وقلة فرص تعليمها مقارنة بالرجل، وتفضيل أنجاب الذكور على الإناث، وعّد البيت المكان الطبيعي للمرأة كزوجة أو ربة بيت، وأن للدين الإسلامي دوراً في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين ولصالح الذكر وأن الأسباب الثقافية تتشكل من مجموع القيم الأبوي، والقيم الدينية، والقيم الاجتماعية، بحيث أصبحت جزء من الثقافة العامة التي ساهمت في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين، وظهرت أن لقيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل أبعاداً سياسية تؤثر سلبا على دور المرأة في المجال السياسي. فكلما توفرت بيئة اجتماعية تنظر

إلى المرأة بعين المساواة مع الرجل تساوت أو اقتربت المرأة مع الرجل في سلوكها السياسي والعكس هو الصحيح. فقد ظهر لنا أن شعور المرأة بالتفوق والثقة بالنفس وارتفاع مفهوم الذات وهي من السمات الضرورية لكفاءة المرأة السياسية تقل كلما زادت قيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل. وأن سلطة الرجل تزداد من المجال الاجتماعي إلى السياسي كلما زادت الأسباب التي تحط من شأن المرأة وترفع من شأن الرجل. وتزداد درجة الاغتراب السياسي وضعف مشاركة المرأة السياسية كلما زادت الأسباب التي تنشأ على أن عالم البيت خاص بالنساء وعالم السياسة خاص بالرجال. وأن من بين الأبعاد السياسية للقيم الاجتماعية هو تثبيت قيمة التفرقة بين الجنسين في الدستور وامتداد السلطة والقوة من الممارسة في العائلة إلى الممارسات السياسية التي تمنع من المشاركة السياسية الفعلية. وبعد أن تعرفنا على القيم الاجتماعية وتأثيرها في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية فما هو تأثير الممارسات الاجتماعية السياسية العربية في هذه التنشئة؟ تتطلب محاولة الإجابة على ذلك الانتقال إلى المبحث القادم.

المبحث الثاني

تأثير الممارسات الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية

يتطلب دراسة الجانب المادي أو الملموس للثقافة أو ما يمكن أن يطلق عليها بالممارسات الاجتماعية كسلوك اجتماعي. التعريف بالممارسات الاجتماعية السياسية العربية أولا. ثم دراسة مظاهر هذه الممارسات. وبعد ذلك تحليل وتعليل أصولها وأسبابها. وأخيرا دراسة أبعادها السياسية.

المطلب الأول

تعريف الممارسات الاجتماعية السياسية العربية

أن ما يجربهُ الفرد من تجارب وممارسات وأنماط أو أساليب من التنشئة من مرحلة الطفولة وحتى آخر لحظة من وعيه. من المحتمل جداً أن تترك تأثيراتها على تنشئته الاجتماعية وسلوكه. ومن الممكن أن يكون لتلك التجارب والممارسات وأنماط التعامل أو التنشئة أبعاداً سياسية أيضا. لذلك: "تعتبر مرحلة الطفولة مهمة استناداً للدراسات التي أوضحت أثرها في بناء شخصية الفرد سلباً أو إيجاباً تبعاً للظروف البيئية التي عاشها. وخاصة في السنوات الخمس الأولى من حياته. وأثر ذلك في شخصيته مستقبلاً. فقد كان الاهتمام منصباً على حاجات الطفل الجسمية فقط. في حين بدأ التركيز على جوانب عقلية واجتماعية ونفسية إضافة إلى الجانب الجسمي. حيث توصلت بعض الدراسات السيكولوجية إلى أن هناك علاقة قوية بين طرق أو أنماط أو أساليب التنشئة الاجتماعية التي يعيشها

الطفل وسلوكه واستجاباته المختلفة..." [1]. فالممارسة البناءة للمشاركة السياسية مثل التصويت والمشاركة في المناقشات السياسية وتقديم الشكاوى والاقتراحات واكتساب عضوية التنظيمات الحزبية والجماهيرية والترشيح للمناصب العامة أو نقيضها من الممارسات السلبية للمشاركة السياسية كما في العزوف عن التصويت والمشاركة في المناقشات السياسية والاغتراب وعدم الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني وغيرها يفترض أنها جاءت نتيجة قدر من التمرن أو التدريب على مثل هذه الممارسات, ومن ثم تعود الفرد عليها بحيث تصبح جزءا من سلوكه الاجتماعي السياسي.

ما يُخلص إليه مما تقدم أن هناك ممارسات أو أساليب وأنماط اجتماعية تعود عليها الفرد أو الجماعة, بحكم تأثير البيئة الاجتماعية بهيئاتها وعوامل أخرى مؤثرة فيها. وتفترض الدراسة أن لهذه الممارسات أو لبعضها أبعاداً سياسية تؤثر على سلوك الفرد في الحياة اليومية, وفي المجالين الاجتماعي والسياسي كما سنرى ونحن نتابع المطلب الرابع من هذا المبحث, ولكن بعد التعريف بالممارسات الاجتماعية السياسية ما هي مظاهرها؟ تتطلب الإجابة على ذلك الانتقال إلى المطلب الثاني.

المطلب الثاني

مظاهر الممارسات الاجتماعية السياسية العربية

تفترض الدراسة هنا أن هناك بعض المؤشرات أو المظاهر للممارسات الاجتماعية في المجتمعات العربية, يُذكر منها الممارسات أو السلوك الذي يتسم بالشدة والصرامة والتسلط والضرب, وإثارة الألم النفسي, وضعف الثقة بالنفس وبالآخرين (ضعف الأنا), وعدم تحمل المسؤولية أو اللامبالاة, وضعف الدافعية للإنجاز وغياب روح المبادرة, فضلا عن ما تقدم تشيع ممارسات التبعية, والخضوع, والطاعة السلبية, والخوف من السلطة أي كان شكلها.

فعلى صعيد شيوع مظاهر سلوك الشدة والصرامة والتسلط والضرب وإثارة الألم النفسي في المجتمعات العربية, توصلت بعض الدراسات المصرية إلى أن من بين الأساليب أو أنماط التنشئة في المجتمع المصري يُذكر استخدام الشدة والصرامة وأساليب عنيفة ومثيرة للقلق وخصوصا في مواقف الإخراج أو التدريب على النظافة [2], وأسلوب الفطام المفاجيء بطريقة مؤلمة كوضع مادة مرة (صبار) على الثدي والضرب من أجل منع الطفل من تناول حليب أمه [3], ولجوء بعض الأسر إلى أسلوب العقاب البدني أيضا لمنع الطفل من اللعب بأعضائه التناسلية والذي يلجأ إيه نسبة 47٪ من أفراد العينة [4], واستخدام نمط الوقاية

---

[1] عليان عبد الله سليمان الحولي, مصدر سبق ذكره, ص 3.

[2] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع, راجع: د. محمد عماد الدين إسماعيل, "الاتجاهات الوالدية في مواقف الإخراج", في د. محمد عماد الدين وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 176- 181.

[3] المصدر نفسه, ص 153- 163.

[4] المصدر نفسه, ص 196- 197.

الشديدة أيضا لمنع الأطفال من الخروج إلى الشارع نهائياً وبخاصة إذا وجدت في البيت الظروف الملائمة، كوجود حجرة خاصة للعب أو حديقة أو ساحة في المنزل أو غير ذلك [1]. وتوصلت دراسة أخرى إلى شيوع السلوك العدواني والاتجاه التسلطي لدى بعض الأطفال والأسر [2]. فضلا عن ما تقدم توصلت دراسة أخرى إلى تعرض الأطفال في مصر للإيذاء في صغرهم [3]. إذ بينت الدراسة أن الصورة العامة لأساليب تنشئة الطفل في المجتمع المصري تشير إلى ذيوع الاتجاهات التسلطية والمحافظة من الآباء، إذ أن الوسيلة الأولى للعقاب هي الضرب ويستخدمها 50٪ من الأمهات في الريف والحضر بالنسبة للذكور والإناث، كما تستخدم أساليب أخرى غير العقاب البدني مثل الصراخ في وجه الطفل، وحرمان الطفل من الأشياء التي يحبها، وتحقير الطفل وتوبيخه، وتبين أيضا أن الملامح المميزة للتنشئة الاجتماعية في مصر سواء في الطبقة المتوسطة أو الطبقة الدنيا في هذه المرحلة العمرية المبكرة- تتمثل في استخدام أساليب غاية في الشدة أو القسوة، كالعقاب البدني الذي تتميز به الطبقة الدنيا، أو النصح والإرشاد اللفظي المثير للقلق والشعور بالذنب- الذي تتميز به الطبقة المتوسطة [4]. وتوصلت دراسة أخرى إلى شيوع نمط الإسراف في القسوة والصرامة والشدة مع الطفل، وإنزال العقاب فيه بصورة مستمرة، وصده وزجره، كلما أراد أن يعبر عن نفسه [5].

وفي المجال نفسه، توصلت بعض الدراسات الأردنية إلى أن: المرأة تتعرض للإيذاء من قبل الزوج والأخ والأب، والابن [6]. وأن الزوجات في المجتمع الأردني تعاني كل أشكال العنف الاجتماعي والجنسي والجسدي واللفظي والصحي وأنواع التهديد كافة [7]. وإن 86٪ من المربيات، من عينة دراسة ثانية جرت في المجتمع الأردني، تلجأ إلى معاقبة الأطفال عندما يسلكون سلوكاً غير مرغوب فيه مقابل 14٪ ممن لا يفعلن ذلك [8]. وشيوع شدة المعاملة في التنشئة [9]. وتعرض المبحوثين إلى العنف النفسي [10]. وفي الاتجاه نفسه، توصلت دراسة

---

[1] المصدر نفسه, ص 166- 168

[2] د. محي الدين أحمد حسين وآخرون, "أساليب تنشئة الأسر المصرية لفتياتها الجامعيات وعلاقتها بسلوكهن العدواني واتجاهاتهن التسلطية", في: د. لويس كامل مليكه, المجلد الرابع, 1985, (إعداد وتقديم), قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي, الهيئة المصرية العامة للكتاب, مصر, المجلد الرابع, 1985.

[3] د. إجلال إسماعيل حلمي, العنف الأسري, 1999, دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, ص 138.

[4] بحث احتياجات الطفولة في جمهورية مصر العربية, إعداد: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع اليونيسيف, مصر 1974. نقلا عن:عليان عبد الله سليمان الحولي, مصدر سبق ذكره, ص 80-81.

[5] د. عبد الرحمن العيسوى, بسيكولوجية التنشئة الاجتماعية, مصدر سبق ذكره, في: د. محمد عماد الدين إسماعيل, مصدر سبق ذكره, ص 230.

[6] غنان جميل فريد حمدان, إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية: دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من الأسر في لواء طولكرم، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996, ص 126.

[7] أمل سالم حسن العوادة, مصدر سبق ذكره, ص 91- 92.

[8] عليان عبد الله سليمان الحولي, مصدر سبق ذكره, ص 139.

[9] :دراسة رحمة, 1965, ص 287- 307, نقلا عن: محمد عبد الحميد زيدان, مصدر سبق ذكره, ص 146.

[10] غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد, مصدر سبق ذكره, ص 22.

فلسطينية, إلى أن معظم الإناث في محافظة طولكرم يتعرضن لكافة أنواع الإيذاء, حيث بلغت أعلى نسبة له 90,3٪, فقد وصلت نسبة الإيذاء الجسدي إلى 35,9٪. وعلى صعيد المجتمعات العربية عموما, توصلت دراسة عربية إلى أن الأنماط الأكثر سيادة في تربية الأطفال في المجتمعات العربية هي: النمط التسلطي, ونمط القسوة في المعاملة, ونمط التدليل والحماية الزائدة ونمط الإهمال والنبذ [1], وهي انماط أو أساليب تنشئة سلبية أو غير سوية.

ولكن على خلاف ما تقدم من الدراسات, توصلت بعض الدراسات العربية كإحدى الدراسات السعودية إلى عدم وجود علاقة دالة موجبة بين السلوك العدواني وممارسات التسلط والإهمال وإثارة الألم النفسي والتذبذب والتفرقة والقسوة والتدليل والحماية الزائدة كأساليب تنشئة والدية [2], بمعنى آخر ليس بالضرورة أن تكون ممارسات التسلط والإهمال وإثارة الألم النفسي والتذبذب والتفرقة بين الجنسين والقسوة والتدليل والحماية الزائدة كأساليب غير سوية وسلبية في التنشئة وراء السلوك العدواني كسلوك غير سوي, كما أفادت دراسة فلسطينية بأن 97٪ من المربيات يشجعن الأطفال على الاستفسار وطرح التساؤلات, بينما لا تقوم بذلك 3٪ [3]. فضلا عن ما تقدم توصلت دراسة أخرى إلى أن أساليب التنشئة في مصر لا تقتصر على الأساليب غير السوية كالتسلط والعقاب البدني بل تستخدم أساليب أخرى مثل الإقناع ومناقشة الطفل في أخطائه, وأسلوب إبداء الملاحظات, وبينت الدراسة نفسها أن الآباء يمتنعوا عن عقاب الأطفال تقريباً عندما يبلغوا (12 سنة) من العمر [4]. أي أن الأسلوب السوي في التنشئة أيضا له وجود في المجتمعات العربية. فضلا عن ما تقدم فأن مثل هذه الممارسات السلبية لا يقتصر وجودها في المجتمعات العربية فحسب, فقد أشارت بعض الدراسات الأجنبية إلى وجود ممارسات من قبيل توكيد السلطة, واستخدام الوسائل العقابية المؤلمة التي تؤثر سلبا على سلوك الأفراد [5].

وعلى صعيد آخر يمكن الاستنتاج من بعض الدراسات الأردنية والمصرية: أن الأساليب غير السوية أو السلبية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية من المحتمل جدا أن تكون وراء انخفاض في مفهوم موجب عن الذات وعن الآخرين لدى غالبية عينة البحث, مما يجعلهم لا يثقون بأنفسهم, وبالآخرين, ولا يشعرون بالكفاءة في المواقف الاجتماعية وضعف

---

[1] رمضان 1990: أنماط التنشئة الأسرية السائدة في المجتمع العربي. نقلا عن: موفق سليم صبح بشارة, مصدر سبق ذكره, ص 30.

[2] منيرة صالح علي الغصون, السلوك العدواني لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته بأساليب التنشئة الوالدية والذكاء بمدينة الرياض, رسالة دكتوراه في علم النفس مقدمة إلى قسم التربية وعلم النفس في كلية التربية بالرياض, 1992, ص 145- 153.

[3] عليان عبد الله سليمان الحولي, مصدر سبق ذكره, ص 139.

[4] بحث احتياجات الطفولة في جمهورية مصر العربية, مصدر سبق ذكره. نقلا عن: المصدر نفسه, ص 80-81.

[5] Hoffman, M. & Saltzstein, 1967, pp.45-57.
نقلا عن: محمد عبد الحميد زيدان, ص 129- 130

الأنا والشخصية [1]، وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية [2]، وعدم الاعتماد على الذات والميول إلى الاتكال على الغير بدلا من ذلك، والعجز عن مواجهة مواقف الحياة فيما بعد [3]، والانطواء [4]، وعدم تحمل مواقف الفشل والإحباط في الحياة الخارجية [5]، والتردد وعدم الحسم في الأمور، وعدم التعبير الصريح عن آرائهم ومشاعرهم، والخشية من اقتحام المواقف الجديدة [6]، وتوصلت دراسة أخرى إلى أن 20,9٪ من المبحوثين يلجأون إلى الوسطاء الأساسيين [7]، وتوصلت دراسة أخرى إلى غياب روح المبادرة لدى الفلاح المصري [8]. وعززت دراسة أخرى، ما تقدم من الدراسات حيث وجدت بأن هناك ضعف في سمات "الأنا" لدى الشباب الجامعي العربي إذ تبين بأن نسبة الذين يوصفون بضعف "الأنا" تصل إلى 48٪ عند الذكور و 56٪ عند الإناث [9].

ولكن على العكس من نتائج بعض الدراسات أعلاه، توصلت دراسة أردنية شملت طلاب بعض المدارس الابتدائية في عمان إلى نسبة من الطلاب لديهم مفهوم ايجابي عن الذات [10]. فضلا عن ما تقدم توصلت دراسة أجنبية إلى غياب روح التعاون والاعتماد على النفس والقدرة على الإبداع والنشاط والشعبية بين بعض عينة البحث [11]، بعبارة أخرى لا يقتصر وجود مثل هذه الممارسات السلبية، كما في انخفاض مفهوم الذات، على المجتمعات العربية.

أما على صعيد الخضوع والتبعية والخوف من السلطة، توصلت دراسة عربية إلى أن سمات التبعية والخضوع هي السمات الغالبة لدى أفراد عينة البحث حيث أن هذه النسبة تصل إلى ضعف نسبة الذين يتميزون بسمات قيادية ايجابية لدى الذكور ويفوق الضعف لدى الإناث

---

[1] نبال فوزي الشلبي، مصدر سبق ذكره، ص 46- 49 وهذا يتفق مع دراسات سابقة كدراسة حداد (1990) ودراسة كشك (1991) حيث أشارتا إلى أن استخدام الأب أسلوب التقبل مع أبنائه ذكوراً وإناثاً قد ارتبط ارتباطاً إيجابياً بتقدير الأبناء لذواتهم. ويتفق مع دراسات عربية أخرى، حول ذلك راجع: صفية محمود يوسف جبالي، مصدر سبق ذكره، ص 4؛ محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 146، 176؛ دراسة مرسي 1986، نقلا عن: نبال فوزي الشلبي، مصدر سبق ذكره، ص 47؛ دراسة رحمة، مصدر سبق ذكره، ص 287- 307. نقلا عن: سلوى محمد، مصدر سبق ذكره، ص 30، كما يتطابق مع دراسات أجنبية أخرى، حول ذلك أنظر: كامل عايد سليم عبدوني، مصدر سبق ذكره، ص 34.

[2] د. عبد الرحمن العيسوى، مصدر سبق ذكره، في: د. محمد عماد الدين إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 229. أنظر كذلك: سلوى محمد، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[3] د. عبد الرحمن العيسوى، مصدر سبق ذكره، في: د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 229- 233.

[4] دراسة رحمة، مصدر سبق ذكره، ص 287- 307. نقلا عن: سلوى محمد، مصدر سبق ذكره، ص 30؛ محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 146.

[5] د. عبد الرحمن العيسوى، مصدر سبق ذكره، في: د. محمد عماد الدين إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 229.

[6] المصدر نفسه، في: المصدر نفسه، ص 229، 231.

[7] ديانا مدحت الإفرنجي، (نقص)، ص 56- 57، على العكس من ذلك وجدت دراسة أجنبية شيوع أساليب سوية في التنشئة عند بحثها العلاقة بين رعاية الوالدين والسلوك الأخلاقي "الأنا الأعلى" عند الأبناء، وعدم الاستقلالية، والشعور بالذنب، وكره السلطة الوالدية. حول ذلك، راجع: د. عبد الرحمن العيسوى، مصدر سبق ذكره، في د. محمد عماد الدين إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 230.

[8] د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 72.

[9] محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 176.

[10] كامل عايد سليم عبدوني، مصدر سبق ذكره، ص 24

[11] المصدر نفسه، ص 30.

حيث تبين أن نسبة الذين يتصفون بسمات الخضوع بلغت نسبة 48٪ عند الذكور ونسبة 56٪ عند الإناث [1]. كما توصلت دراسة مصرية، إلى أن الفلاح قد وجد السلامة في الانصياع والوداعة، والطاعة، وأن الفلاحون المصريون كانوا يحترمون الملتزم القوي ويحتقرون الملتزم الضعيف: "وإذ التزم بهم ذو رحمة ازدروه في أعينهم واستهانوا به وبخدمه ماطلوه في الخراج وشتموه بأسماء النساء وتمنوا زوال التزامه بهم وولاية غيره من الجبارين"، بمعنى آخر تشيع ظاهرة احترام أو/والخوف من القوي الظالم أو من يمارس القوة [2].

ما يخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، وجود مظاهر لممارسات اجتماعية أو سلوك اجتماعي في المجتمعات العربية يُذكر منها شيوع الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي الشديد والصارم والتسلطي والعنيف جسديا ونفسيا، وانخفاض مفهوم الذات الايجابي عن النفس والآخرين، والاعتماد على الآخرين، والانطواء، والتردد، وعدم التعبير الصريح عن الآراء والمشاعر واللجوء إلى الوسطاء، وسيادة سلوك الخضوع والتبعية والخوف من السلطة الاجتماعية. ولكن يبقى السؤال: ما هو أصل هذه الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي في المجتمعات العربية؟ تتطلب الإجابة على ذلك الانتقال إلى المطلب القادم.

المطلب الثالث

التحليل النفسي والاجتماعي للممارسات الاجتماعية السياسية العربية

وبعد أن تعرفنا على بعض مظاهر الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي في المجتمعات العربية، يبقى محاولة دراسة أسباب أو أصل بعض من هذه الممارسات مثل: نمط القسوة والصرامة واستخدام العقاب البدني، والخضوع المطلق للسلطة، وضعف الأنا، وتدني المشاركة الاجتماعية، بالاستناد إلى التحليل النفسي والاجتماعي. تفترض دراستنا: أن هناك مجموعة من العوامل مثل عامل الشخصية، ونمط التنشئة الاجتماعية السياسية، وعوامل أخرى كالعوامل البيئية يمكن أن تفسر وتحلل لنا أصل أو جذور الممارسات الاجتماعية في المجتمعات العربية، وفيما يلي دراسة لذلك:

أولا: عامل الشخصية (الأسباب النفسية): تفترض الدراسة هنا، وبالاستناد إلى بعض الدراسات المشار إليها أدناه، أن البحث في العوامل النفسية كما في عامل الشخصية قد يفسر لنا جزء من مظاهر السلوك الاجتماعي في المجتمعات العربية، فقد أشارت العديد من

---

[1] محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 176.

[2] د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 72- 74.

الدراسات إلى وجود علاقة بين نوع الشخصية والسلوك الاجتماعي, بمعنى أن لنوع الشخصية اثر في السلوك الاجتماعي.

وبقدر ما يتعلق الأمر بمحاولة البحث في أسباب مظاهر السلوك التسلطي السائد في المجتمعات العربية, يظهر أن لنوع الشخصية الخاضعة والخائفة بشكل شبه مطلق دوراً في التنشئة على الخضوع وتعزيز وتشجيع السلوك التسلطي, وفي هذا المجال, توصلت دراسة مصرية, إلى: "ولا شك أن انصياع الفلاح شبه المطلق لمن بيدهم مقاليد الأمور قد أدى بهم إلى مزيد من الطغيان. ذلك أن الحاكم ورجال حكومته على كافة المستويات- من حيث عهدوا لفلاح شخصا مطيعا- راحوا يسرفون في الاستبداد به دون رادع. هذا السلوك يعبر عنه المثل الشعبي القائل "يا فرعون أيش فرعنك قال ما لقتش حد يردني". ومع خوف الفلاح من السلطة, لم يستشعر في نفسه القدرة على نقدها وذكر أخطائها علنا, وأضحى الكتمان سلوكه المفضل والمألوف واللجوء إلى نقدها سراً [1]. بعبارة أخرى تميزت شخصية الفلاح المصري بالخضوع والخوف شبه المطلق لمن هم في السلطة مما عزز وكرس وزاد من تسلطها واستبدادها.

أما على صعيد محاولة تعليل وتفسير أصل ضعف الأنا, توصلت دراسة عربية إلى وجود نوع من الشخصية يتسم باللامبالاة والذي يقود إلى غياب روح المبادرة: "لا شك, أن شعور الأغلبية بالمباداة أمر ضروري, سواء لمناهضة الظلم والطغيان أو للمشاركة في الجهود الإنمائية. ويبدو أن الغالبية في الأقطار العربية تنقصهم هذه الروح, حيث يتصورون ان كل قرار وكل مبادرة ينبغي أن تأتي من أعلى, وأن الحكومة هي المسؤولة عن كل شيء من بناء المصانع حتى ردم الحفر. أن الدولة في نظر الإنسان العربي دولة أبوية, تتكفل به من المهد إلى اللحد. وكثيراً ما يعلم الواحد منا بقصور هنا أو انحراف هناك لكنه لا يبادر باتخاذ موقف ايجابي, بل ينتظر غيره ليقوم بذلك. وما دام كل واحد ينتظر مبادرة الآخر, ليس غريباً ان يستمر التردي في مؤسساتنا وحياتنا" [2]. فضلا عن ما تقدم تحاول دراستنا تعليل غياب الشعور بالمباداة (المبادرة والتغلب على الشعور بالذنب) إلى الاستعانة ببعض مراحل التطور الاجتماعية الثمانية التي وردت في نظرية (إريكسون), إذ تفترض دراستنا أن الفشل في تخطي هذه المراحل أو بعضها بنجاح قد يكون مسؤولا عن هذا النوع من الشخصية الذي يتميز بضعف الأنا. وفيما يلي ذكرا لبعض هذه المراحل:

1- المرحلة الثالثة: وبقدر ما يتعلق الأمر بالمرحلة الثالثة من مراحل التطور الاجتماعي وهي الخاصة بتطوير شعور المباداة (المبادرة) والتغلب على الشعور بالذنب, يرى (إريكسون) إن هذه المرحلة تغطي الفترة الممتدة بين الثالثة والسادسة من عمر الطفل, اي مرحلة ما قبل

---

[1] د. كمال المنوفي, "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي", مصدر سبق ذكره, ص 74.
[2] المصدر نفسه, ص 70- 71.

المدرسة, وتقابلها في نظرية فرويد المرحلة التناسلية. وفي هذه المرحلة يتخلص الطفل من الاعتماد الشديد على الوالدين, ويخرج إلى العالم المحيط ويتحرك في بيئته, وينطلق على عالم جديد من الخبرة, فإذا تمّ ذلك, يقال بأن الطفل قد طوّر شعوراً بالمبادأة. أما إذا استمر الطفل في اعتماده الشديد على والديه, ولا يخرج إلى العالم المحيط به دون موافقتهما المسبقة, فإنه يطور شعوراً بالذنب, وذلك لشعوره بأنه ما زال عاجزاً عن تلبية توقعات المجتمع الكبير منه (التفاعل مع بيئته مستقلاً عن والديه) [1].

2- أما المرحلة الرابعة: فهي تغطي الفترة الممتدة بين السنة السادسة من عمر الطفل وبداية البلوغ, أي فترة المدرسة الابتدائية والإعدادية, ويقابلها في نظرية فرويد مرحلة الكمون. وفي هذه المرحلة يتعلم الطفل المهارات الأساسية اللازمة للتفاعل مع مجتمع الراشدين؛ إذ تلعب المدرسة دوراً مهماً في هذا المجال. وتشير مشاعر المواظبة والعمل إلى شعور الطفل بالإنجاز نتيجة نجاحه في تطبيق المهارات الجديدة المكتسبة في مواقف الحياة المختلفة وحل مشكلاتها. أما الشعور بالنقص فيشير إلى مشاعر العجز لدى الطفل عندما يشعر بأن مستوى المهارات التي اكتسبها لا تُمكّنه من التعامل مع المشكلات الراهنة وحلها [2].

3- المرحلة السادسة: وتخص المرحلة السادسة: تطوير شعور بالانتماء والتغلب على مشاعر الوحدة والانعزال: وتمتد هذه المرحلة من نهاية فترة المراهقة حتى انتهاء فترة الرشد المبكر التي تنتهي في أوائل الثلاثينات من العمر. ويعدّ الزواج وتكوين الأسرة أكثر مظاهر المشاركة والانتماء شيوعاً في المجتمعات الإنسانية. فإذا استطاع الإنسان أن يحقق هذه العلاقة مع شخص آخر يكون قد طور شعوراً بالانتماء, وإذا فشل في إقامة علاقة مع شخص آخر يكون قد طوّر شعوراً بالعزلة والوحدة [3].

يتضح من الدراسات الأخيرة, أن غياب روح المبادرة الذي تتميز به الشخصية العربية, والذي يمثل أو يعكس في الوقت نفسه, ضعف في الأنا, قد يعلل جزئيا أسباب الإتكالية واللامبالاة والاعتماد على الحكومة وبالتالي تسلطها واستبدادها. كما يخلص مما تقدم من نظرية (إريكسون) أن تخطي الفرد لبعض مراحل التطور الاجتماعي كالمراحل الثالثة والرابعة والسادسة, بنجاح من خلال التخلص من الاعتماد الشديد على الوالدين والخروج إلى المجتمع, أثناء المرحلة الثالثة, سيعزز من شعور الفرد بالمبادأة أو المبادرة والتخلص من الشعور بالذنب, وتعلم المهارات اللازمة للتعامل مع مجتمع الراشدين, أثناء المرحلة الثانية, مرحلة المدرسة, وتطوير الشعور بالانتماء والتغلب على مشاعر الوحدة والانعزال, أثناء المرحلة الثالثة, مرحلة الزواج وتكوين الأسرة. وإذا فشل الفرد في تخطي هذه المراحل الثلاث فأن يطور شعوراً

---

[1] د. عمر أحمد همشري, مصدر سبق ذكره, ص 130.
[2] المصدر السابق, ص 131.
[3] المصدر نفسه, ص 132.

بالذنب، والنقص، والعزلة والوحدة، وهذه المشاعر السلبية تعطي مؤشراً لسمات الشخصية التي تتصف بضعف الأنا.

يُفهم مما تقدم، أن للعوامل النفسية كما في سمات الشخصية تأثيرا في السلوك الاجتماعي. فقد تبين أن الشخصية الخاضعة والخائفة لمن هم في السلطة تعزز من تسلط واستبداد من هم في الحكم، وأن غياب روح المبادرة نابع من الشخصية التي تتميز بالإتكالية واللامبالاة والاعتماد على الحكومة، مما يعزز تسلط الأخيرة واستبدادها، وأن الشخصية التي تتميز بالشعور بالذنب، والنقص، والعزلة والوحدة، تؤدي إلى شخصية تتسم بضعف الأنا.

ثانيا- عامل التنشئة الاجتماعية: تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية في الغالب بإعادة انتاج نوع الشخصية التي يتميز بها مجتمع من المجتمعات، فضلا عن إعادة انتاج أساليب أو انماط وممارسات اجتماعية معينة، والثقافة العامة للمجتمع، لهذا تفترض الدراسة أن التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي يمكن أن تفسر لنا، على الأقل جزئيا، بعض مظاهر سمات الشخصية العربية، وانماط أو الممارسات أو السلوك الاجتماعي والثقافة في المجتمعات العربية.

فعلى صعيد البحث عن أسباب مظاهر ضعف الأنا والإتكالية وعدم الثقة في الناس والتسلط، توصلت أحدى الدراسات العربية، إلى أن القطريون أكثر حماية لأبنائهم من المصريين والفلسطينيين، والمصريين أكثر إهمالا من الفلسطينيين، والقطريين والمصريين أكثر قسوة من الفلسطينيين مع أبنائهم. وأن الفلسطينيين هم أقل العينات تسلطاً وإهمالا، وأن القطريين أكثر ميلاً لاستخدام أساليب العقاب المعنوي مع ابناءهم، والقطريون أكثر ميلاً للتفرقة بين الأبناء في المعاملة من المصريين والفلسطينيين، والفلسطينيون أكثر ممارسة للأساليب السوية من وجهة نظر الحقائق التربوية والنفسية إذا ما قورنوا بالقطريين [1]. ومن المعروف أن أسلوب التنشئة الاجتماعية التسلطي يؤدي إلى التنشئة على قيم السعي للكسب وتحقيق المنافع (النفعية)، وطلب الكسب المادي السريع (الانتهازية) [2]، وعدم الحرص على أداء الواجبات وتحمل المسؤولية [3]، بينما تزدهر قيمة الاستقلالية [4] في ظل

---

[1] نقلا عن: عيسى رمضان شريف عيسى، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[2] قيمة الانتهازية أو طلب الكسب السريع: تعبر هذه القيمة عن حرص الأفراد على تحقيق مصالحهم الشخصية وإشباع حاجاتهم الآنية دون النظر إلى مدى أخلاقية الوسائل أو مشروعيتها. حول ذلك، أنظر: مصطفى محمود عبد الهادي حوامدة، التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلاقتها بأنساقهم القيمية: دراسة مقارنة بين الذكور والإناث لدى عينة من طلاب الأردن، دكتوراه فلسفة في دراسات الطفولة من قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، 1991، ص 330.

[3] قيمة الحرص على أداء الواجب وتحمل المسؤولية: تضمنت هذه القيمة ميل الأفراد إلى أداء واجباتهم بجدية، مع عدم الالتفات إلى أي علاقات تؤدي إلى أعاقة تأدية هذا الواجب وهي بهذا المعنى من القيم الإيجابية الموضوعية. حول ذلك، أنظر: المصدر نفسه، ص 331.

[4] قيمة الاستقلالية في الرأي والتصرف: تعبر هذه القيمة عن امتلاك الفرد لإرادة حره تمكنه من أبداء وجهة نظره قولاً وعملاً حول المشكلات التي تحيط به دون ان يتأثر بآراء وضغوطات الآخرين. حول ذلك، أنظر: المصدر نفسه، ص 330.

المستوى الأوسط للمعاملة الوالدية أو أسلوب الضبط الاجتماعي, الذي يشكل حالة وسط بين التسلط أو الشدة والإهمال أو التسيب [1].

يفهم مما تقدم, بأن أنماط التنشئة في قطر وفلسطين ومصر تتسم بالحماية الزائدة التي من المحتمل جدا أن تقود إلى عدم الثقة بالناس, والإهمال, والقسوة والتسلط, والتي من المحتمل جداً أيضا أن تؤدي إلى قيم النفعية والانتهازية والإتكالية واللامبالاة والتسلط, والعقاب المادي, والتفرقة بين الجنسين التي تخلق عدم المساواة, في حين يؤدي نمط التنشئة القائم على الضبط الاجتماعي والذي يشكل نمط وسط بين التسلط والإهمال إلى الاستقلالية والاعتماد على النفس.

فضلا عن ما تقدم, وفي سبيل البحث عن أسباب شيوع سمات الخضوع والتبعية والخوف وضعف الأنا وتقدير الذات الإيجابي, تبين أن التسلط يقود إلى ضعف الأنا والأخيرة تساعد على ظهور السمات المتعلقة بالخضوع [2]. بمعنى آخر أن قيمة الاستقلالية [3] التي تعتبر كأحد المؤشرات على قوة الأنا, تزدهر في ظل المستوى الأوسط للمعاملة الوالدية (الضبط الاجتماعي) ويتدنى مستواها في ظل المستوى الأعلى لهذه المعاملة (التسلط الاجتماعي) [4]. وقد وجد في هذا المجال ان الطرق الديمقراطية في تنشئة الأطفال تؤدي إلى مفهوم ايجابي ومرتفع للذات أكثر من الأساليب والطرق الدكتاتورية أو الحيادية. ويعود السبب في ذلك إلى أن الوالدين في الأسلوب الديمقراطي يظهران اهتماماً بنشاطات الأطفال ومرحلة النمو التي يمرون فيها. ويتمتع الوالدان اللذان يستخدمان هذه الطرق الديمقراطية بالدفء والمودة ويحترمان وجهة نظر الطفل ويحددان له معايير معينة تساعده في التعرف على كيفية التصرف من اجل إسعاد الآخرين من حوله. وفي هذا الأسلوب يكون الانضباط متسقا بدلا ان يكون قاسيا ومتفرقا أو غير موجود [5]. فضلا عن ما تقدم, توصلت أحدى الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بين التسلطية وقوة الأنا, فكلما زادت درجة التسلطية انخفضت على الأرجح قوة الأنا, والعكس بالعكس, كلما انخفضت درجة التسلطية زادت الدرجة في قوة الأنا. ان التسلطية تعبير عن التدهور في أدراك الواقع, ويزيد هذا التدهور بزيادة أوجه النقص عند الشخص وضعف الأنا, وان التفكير الوجداني جزء مما يسمى بضعف الأنا, فالتسلطيين يفكرون وجدانياً [6]. فالشخص الذي يتمتع بدرجة كبيرة من قوة الأنا شخص قادر على أدراك العالم الذي يعيش فيه بصورة قريبة من أدراك الآخرين العاديين من نفس بني جنسه وثقافته

---

[1] المصدر نفسه, ص 323.
[2] محمد خير علي مامسر, مصدر سبق ذكره, ص 176.
[3] مصطفى محمود عبد الهادي حوامدة, مصدر سبق ذكره, ص 330.
[4] المصدر نفسه, ص 323.
[5] صفية محمود يوسف جبالي, مصدر سبق ذكره, ص 4.
[6] عبد الستار إبراهيم, "التسلطية وقوة الأنا", في: قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية, (محرر) د. لويس كامل مليكه, مصدر سبق ذكره, ص 209.

وبيئته. بل ويدرك معقولية الأشياء أو واقعيتها على حسب ما تسبغه عليها جماعته. وما تضيفه إليها من معان أو أحكام. ولا شك أنه كلما زادت الأنا ضعفا كلما تدخلت بعض العوامل المعرفية أو الوجدانية لأن تشوه أدراك الشخص لدلالات الأشياء فيدركها بدلالة مختلفة ومخالفة. فأدراك الشخص لصورة إنسان يضحك- عن طريق تعبيرات ظاهرية تشير إلى الضحك أو السرور- على أنه شخص حزين أو مكتئب. قد يعني اضطراب الإدراك الاجتماعي عند هذا الشخص فيدرك الأشياء بصورة مختلفة. ان مفهوم قوة الأنا يشير إلى القدرة على أدراك الحدود الموضوعية. أو أن قوة الأنا تشير إلى ارتفاع القدرة على التقدير الواقعي في الحكم على المتغيرات أو الأشياء الخارجية [1]. وفي هذا المجال بينت دراسة أخرى ان الصورة العامة لأساليب تنشئة الطفل في المجتمع المصري تشير إلى ذيوع الاتجاهات التسلطية والمحافظة من الآباء. مما لا يترك الفرصة أمام الأبناء للنمو المستقل والتصرف المسؤول. إذ أن الوسيلة الأولى للعقاب هي الضرب ويستخدمها 50٪ من الأمهات في الريف والحضر بالنسبة للذكور والإناث. كما تستخدم أساليب أخرى الصراخ في وجه الطفل. وحرمانه من الأشياء التي يحبها. وتحقير الطفل وتوبيخه [2]. فضلا عن ما تقدم أن الملامح المميزة للتنشئة الاجتماعية في مصر سواء في الطبقة المتوسطة أو الطبقة الدنيا في هذه المرحلة العمرية المبكرة- تتمثل في استخدام أساليب غاية في الشدة أو القسوة. كالعقاب البدني الذي تتميز به الطبقة الدنيا. أو النصح والإرشاد اللفظي المثير للقلق والشعور بالذنب- الذي تتميز به الطبقة المتوسطة. والفطام المفاجيء واستخدام الطرق المؤلمة مثل وضع مادة مرة على الثدي الذي يؤثر على شخصية الطفل ويعرضه للعديد من مواقف الصراع والإحباط والأزمات الانفعالية [3].

يُفهم مما تقدم. أن نمط التنشئة القائم على أساس التسلط يقود إلى ضعف الأنا والأخيرة تقود إلى الخضوع. وأن قيمة الاستقلالية التي تعتبر كأحد المؤشرات على قوة الأنا. تزدهر في ظل نمط الضبط الاجتماعي ويتدنى مستواها في ظل نمط التسلط الاجتماعي. كما تؤدي التنشئة الديمقراطية إلى تكوين مفهوم ايجابي ومرتفع للذات أكثر من الأساليب والطرق الدكتاتورية أو الحيادية. بعبارة أخرى ان قوة الأنا تزداد كلما قلت الأساليب التسلطية في التنشئة. وبالتالي تقل سمات الخضوع والتبعية والخوف من السلطة كلما حصل زيادة في قوة الأنا.

---

[1] المصدر السابق, ص 222.

[2] بحث احتياجات الطفولة في جمهورية مصر العربية, مصدر سبق ذكره. نقلا عن:عليان عبد الله سليمان الحولي, مصدر سبق ذكره, ص 80- 81.

[3] دراسة نفسية تمت في العام 1959 للبحث عن الاتجاهات والقيم السائدة في العلاقات العائلية, لكنها لم تغفل الأبعاد الاجتماعية كالطبقية حول ذلك, أنظر: نجيب إسكندر, عماد الدين إسماعيل, ورشدي فام, كيف نربي أطفالها, التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية, ط2, القاهرة, دار النهضة العربية, 1966, نقلا عن د. محمد الجوهري وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 153.

على صعيد آخر تبين أن نمط التنشئة في المدارس يُسهم هو الآخر في التنشئة في تكوين مفهوم سلبي أو ضعيف عن الذات، وبالتالي يُسهم في ضعف الأنا وتعزيز التسلط والخضوع. فقد توصلت دراسة عربية اعتمدت على تحليل مضمون كتب التاريخ والتربية الوطنية في مصر وسوريا والأردن ولبنان إلى: التركيز الشديد لهذه الكتب في هذه البلدان على دور الحكومة "مرادفة للسلطة التنفيذية" باعتبارها مصدر القرارات في كل ما يتعلق بحياة الأفراد، بينما لا تتناول دور المواطن إلا قليلاً وبشكل عارض، وتشير إلى الحكم المحلي والأحزاب السياسية باعتبارها منحة من الحاكم وليست حقاً للمواطن. وتتحدث عن الحكومة والدولة كشيء واحد مع التأكيد على طباعها الأبوي. فعلى سبيل المثال، يقول كتاب التربية السورية: "...أنت في كل ساعة من ساعات حياتك تشعر انك تنعم بما تقدمه لك الدولة، فالخبز تشرف عليه الدولة، واللحم الصحي تشرف عليه الدولة، والشارع الذي تقطنه شقته الدولة، والمدرسة التي تتعلم بها أقامتها الدولة". وتبرز الكتب دور الفرد، حيث تعرض للتاريخ على انه حركة أشخاص وليس جماعات. فأسماء الحكام والقادة وردت (371) مرة في كتاب التاريخ الابتدائي للبنان و (579) مرة في تاريخ السادس الابتدائي للأردن، مقابل (4) مرات للجماهير [1]. ولا يقتصر الأمر على محتوى المقررات الدراسية، بل يتعداه إلى الأساليب التربوية من تلقين وتخجيل وربما عقاب بدني. وهذه بلا شك، ابعد ما تكون عن تنمية الاستعداد لإبداء الرأي والمقدرة على التفكير المستقل والشعور بالثقة بالنفس [2]. فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية إلى أن هناك عدة أسباب ساعدت على تنشئة الفلاح المصري على نمط الخضوع للسلطة، منها سلطوية التنشئة الأسرية [3] فالأسرة لها دور في خضوع الأبناء تبعاً لرغبات الآباء والأمهات وإرادتهم التي تخضع بدورها لأرادت المجتمع ورغباته عامة ولأصحاب السلطة العليا فيه [4]. والمفهوم الإسلامي للسلطة كما فُسر وفهم ساعد على الخضوع للسلطة، كما في التنشئة على طاعة أولي الأمر. ويقرر (هشام شرابي)، ان الطفل في الأسرة العربية يُكرس لديه شعور بأن مسؤوليته الأساسية، هي اتجاه العائلة وليس تجاه المجتمع، ولأن الطفل لا يتاح له سوى مجال ضيق لتحقيق استقلاله الذاتي نجده يشعر بالعجز عن اتخاذ قراراته بنفسه، ويفقد الثقة في آرائه الخاصة مع قبول آراء الآخرين دون تساؤل، كما ان القيم التي تسود العائلة من سلطة وتسلسل وتبعية، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بوجه عام [5]. ويرى (كمال المنوفي) ان دور المسجد لا يختلف عن دور الأب، والمعلم،

---

[1] نادية حسن سالم، مصدر سبق ذكره، ص 62- 68. نقلا عن: كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 77.

[2] المصدر نفسه، ص 77.

[3] المصدر نفسه، ص 72.

[4] د. عباس مكي و د. زهير حطب، مصدر سبق ذكره، ص 75- 76.

[5] د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 72، 77.

ورجل الأعلام الرسمي في تكريس الثقافة غير الديمقراطية، والتنشئة التسلطية [1]. كما توصلت دراسة عربية أخرى إلى أن التنشئة الاجتماعية في الأسرة والقبيلة في المجتمعات العربية تساعد على تنشئة الفرد باللجوء إلى الوسطاء الأساسيين من أجل تحقيق أهدافه، فقد وجدت هذه الدراسة أن 20,9٪ من المبحوثين يلجأون إلى الوسطاء الأساسيين، كما أن الفرد لا يدرب على حل مشاكله بنفسه وهذا النمط من التعامل قد يقود إلى الإتكالية والهروب من المواجهة، لقد أشار (هشام شرابي) إلى أن الطفل يعودّ إلاّ يخاطب والده مباشرة ولكنه يلجأ إلى أمه كوسيط للتعبير عن حاجاته [2] مما قد يؤدي إلى ضعف الأنا وانخفاض تقدير الذات. فضلا عن ما تقدم تفترض الدراسة أن النظام السياسي كهيئة تنشئة يؤدي إلى شيوع أنماط معينة من التنشئة بقدر تعويد الناس على ممارسات اجتماعية سلطوية معينة، فقد توصلت دراسة مصرية إلى أن هناك عدة أسباب ساعدت في تنشئة الفلاح المصري على ممارسات الخضوع للسلطة منها احتكار الصفوة الحاكمة للأرض الزراعية وطغيان السلطة الحكومية [3]. ويرى (ميشال فوكو) [4]: "أن للسلطة، التي لا يمكن إلا ان تكون قمعية، في تعاطيها مع الشباب وخاصة مع جسده، بعض الخصائص منها: في ممارسة السلطة لذة ومتعة، وفي الخضوع للسلطة لذة ومتعة لا تقلان عن ممارستها". [5] ويرى (كمال المنوفي): أن لرجل الأعلام الرسمي دوراً في تكريس الثقافة غير الديمقراطية، والإسهام في تكوين شخصية خائفة مترددة مستكينة، بل ومتسلطة إذا سنحت لها الفرصة..ونظرا لما تبعثه السلطة في نفس الفلاح من هيبة وخوف، لم ينتظر منها أي نوع من الألفة أو رفع الكلفة، بل رآها دائما جادة وعنيفة وصارمة [6].

يتضح مما تقدم، أن أحد أسباب ضعف الأنا والذات والسلوك الخضوعي والتسلطي في المجتمعات العربية يكمن في التنشئة على الولاء للأسرة دون المجتمع، والتنشئة على الإتكالية، والتنشئة على أسلوب الطغيان والقمع والعنف.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم، أن التنشئة في الأسرة، والمدرسة والكتب المدرسية وأساليب المعلمين والمدرسين والأساتذة، والمؤسسة الدينية، ووسائل الاتصال الجماهيرية في المجتمعات العربية تسهم في التنشئة على التقدير السلبي للذات والخضوع والتسلط.

---

[1] المصدر نفسه، ص 78.
[2] هشام شرابي، 1981. نقلا عن: ديانا مدحت الإفرنجي، مصدر سبق ذكره، ص 56- 57.
[3] د. كمال المنوفي ، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 72.
[4] M. Foucault: La Volonte de Savoir, Gallimard, Paris, 1976, pp.50-76.
نقلا عن: د.عباس مكي ود. زهير حطب، مصدر سبق ذكره، ص 75.
[5] المصدر نفسه، ص 75- 76.
[6] د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، 78.

ثالثا- العوامل البيئية والثقافية: بالإضافة إلى تأثير عامل الشخصية وعامل التنشئة الاجتماعية فأن العوامل البيئية والثقافية هي الأخرى لها تأثيرا في السلوك الاجتماعي أو الممارسات الاجتماعية. فقد توصلت بعض الدراسات الاجتماعية والنفسية إلى أن: الأفراد والجماعات التي تتعرض للضغط من أعلى تكون أكثر استعداداً لتبني قيم السلطة التي تتحكم فيها وتمارس نفس الاتجاهات في تعاملها مع الأفراد أو الفئات التي تضعها الظروف تحت سيطرتها وسلطانها. وهذا يفسر كيف أن الزوج في الطبقة الدنيا وهو يعاني من التحكم من صاحب الأرض أو المال أو ما ينوب عنهما يتحكم هو بدوره في زوجته باعتبارها اضعف منه، كما في أبنائه [1]. بمعنى أن للعوامل البيئية كالأوضاع الاقتصادية المتدنية دوراً في تسلط الرجل على الأنثى في المجتمعات العربية. وتوصلت دراسة مصرية أخرى إلى أن: هناك عدة أسباب، منها الأوضاع الجغرافية كما في تنظيم مياه الري التي تطلبت وجود سلطة مركزية لتنظيمها، ساهمت في تعزيز الخضوع وغياب روح المبادرة، وضعف الأنا، وعبادة السلطة وتشخيصها [2]. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن: عصيان الفلاح لأوامر الحكومة يعني الحرمان من حق الحياة إذ طردته من أرضه والبطش به، فآثر الامتثال لأوامرها حتى يجنب نفسه الإيذاء البدني قدر الإمكان، وكان الفلاح آذن قد وجد السلامة في الانصياع والوداعة [3]. بعبارة أخرى، أن الخشية من فقدان العمل دفع الفلاح إلى الطاعة المطلقة، بمعنى آخر ساهمت الأوضاع الاقتصادية في الخضوع المطلق لمن هم في السلطة.

أما على صعيد تأثير الثقافة في الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي: فأن الثقافة بحكم كونها مركب من القيم والممارسات الاجتماعية فأنها تؤثر في سلوك الفرد والجماعة: "أن الثقافة هي التي تحدد الأسس النفسية والاجتماعية للشخصية على أرضية وحدة معيارية" [4].

يتضح مما تقدم، أن للعوامل البيئية كالوسط الجغرافي الاجتماعي والوضع الاقتصادي الاجتماعي والعامل الثقافي تأثيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية كما في دورها في ممارسة التسلط، وتعزيز الخضوع، وغياب روح المبادرة، وضعف الأنا، وعبادة السلطة وتشخيصها.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، أن لبعض العوامل منها عامل الشخصية، وعامل التنشئة الاجتماعية، والعوامل البيئة والثقافية يمكن أن تفسر لنا، على الأقل جزئيا، أسباب شيوع بعض أنواع مظاهر الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي، الذي يتميز بالشدة والصرامة والتسلط والضرب، وإثارة الألم النفسي، وضعف الثقة بالنفس

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص 191.
[2] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 72.
[3] المصدر نفسه، ص 72- 73.
[4] عز الدين دياب، مصدر سبق ذكره، ص 125.

وبالآخرين (ضعف الأنا)، وعدم تحمل المسؤولية أو اللامبالاة، وضعف الدافعية للإنجاز وغياب روح المبادرة، والتبعية، والخضوع، والطاعة السلبية، والخوف من السلطة أي كان شكلها. فقد تبين أن للعوامل النفسية تأثيرا في السلوك الاجتماعي، فالشخصية الخاضعة والخائفة لمن هم في السلطة تعزز من تسلط واستبداد من هم في الحكم، وأن غياب روح المبادرة نابع من الشخصية التي تتميز بالإتكالية واللامبالاة والاعتماد على الحكومة، مما يعزز تسلط الأخيرة واستبدادها، وأن الشخصية التي تتميز بالشعور بالذنب، والنقص، والعزلة والوحدة، تؤدي إلى شخصية تتسم بضعف الأنا، وأن التنشئة في الأسرة، والمدرسة والكتب المدرسية وأساليب المعلمين والمدرسين والأساتذة، والمؤسسة الدينية، ووسائل الاتصال الجماهيرية تسهم في التنشئة على التقدير السلبي للذات والخضوع والتسلط، وأن للعوامل البيئية كالجغرافية الاجتماعية والوضع الاقتصادي الاجتماعي والثقافية تأثيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية كما في دورها في ممارسة التسلط، وتعزيز الخضوع وغياب روح المبادرة، وضعف الأنا، وعبادة السلطة وتشخيصها.

ولكن يبقى السؤال ما أهمية دراسة مظاهر السلوك الاجتماعي والبحث في أسبابه في دراسات العلوم السياسية، وهل يُعد الاستعانة بالدراسات النفسية والاجتماعية في فهم السلوك السياسي ثغرة أو مثلبة على الباحثين في العلوم السياسية؟ تتطلب الإجابة على ذلك الانتقال إلى المطلب الرابع والأخير من هذا المبحث.

المطلب الرابع

الأبعاد السياسية للممارسات الاجتماعية العربية

يحصل أن يمتد تأثير سلوك اجتماعي معين من النطاق الاجتماعي العام إلى النطاق السياسي الخاص بحكم تعود الفرد والجماعة على ذلك السلوك بوعي وبدون وعي وهم ينتقلوا في حياتهم من المجال الاجتماعي العام إلى السلوك أو العمل السياسي تحديداً. وإلا كيف يمكن أن نفسر لجوء فرد أو مجموعة أفراد مثل طلاب العلوم السياسية تعلموا مفاهيم مثل الحرية، وحقوق الإنسان، والاعتراف بالآخر والتسامح، والمساواة، وقيامهم بتدريس تلك المفاهيم كما في قيام أساتذة العلوم السياسية ولكن لا يطبقوها على أرض الواقع في حياتهم اليومية؟ لا بل كيف نفسر سلوكهم الاجتماعي الذي يتميز بالاستبداد وإنكار الآخر وعدم التسامح والتعالي، والتكبر حتى على طلابهم وعلى زملاءهم؟ كيف يمكن أن نفسر سلوك أستاذ في العلوم السياسية يدرس المساواة ولكنه يتكبر على الطلاب، كيف نفسر سلوك أستاذ يدرس حقوق الإنسان، ولكنه لا يعترف بالآخر من الطلاب كونه طالب أو على وشك ان يحصل على شهادة الدكتوراه مثلا؟ كيف يمكن أن نفسر كل ذلك بدون الاستعانة بالدراسات النفسية والاجتماعية التي تؤكد على دور التنشئة الجسمية والنفسية والاجتماعية في تشكيل سلوك الفرد؟

تفترض دراستنا: أن الاستعانة بالدراسات الحياتية والنفسية والاجتماعية قد تعين الباحث في العلوم السياسية على التعليل والتحليل الصحيح طالما أن الدراسة والتدريس في العلوم السياسية لوحدها لا يمكن أن تعلل وتفسر لنا التناقض بين مَنْ تُعلم ويُعلم مفاهيم سياسية لسنين أو عقود طويلة لا يقوم بتطبيقها في الواقع أو مختبر الحياة اليومية. كما يقوم الأستاذ في المجالات العلمية الصرفة باختبار ما يدرسه في الصف أمام عيون الطلبة في المختبر العلمي وترك المجال لهم للتدريب على ما درسوه أمامه. وفي هذا المجال يمكن أن نستشهد بإحدى الدراسات المصرية التي بينت أن نمط التنشئة في المجتمع المصري القائم على استخدام الشدة والصرامة، جعل الفرد يشعر بأنه مراقب مما منعه من الكف عن إبداء أي تعبير أو إصدار أي استجابة إلا إذا تأكد من أنها صحيحة. ذلك أن الخوف من العقاب قد يعمم على الخطأ أو توقع الخطأ أياً كان. وهذا معناه أن الطفل يتوقف عن الإبداع أو الخلق أو استحداث استجابات جديدة وقد يكون هذا أساساً لشخصية خجولة، ومنقادة، ومستسلمة، وضعيفة الثقة بالنفس، والشعور بالذنب والنقص [1]. بمعنى آخر: من المحتمل جداً أن يمتد تأثير نمط التنشئة الذي تلقاه الطفل في مرحلة الطفولة إلى سلوك الفرد عند مرحلة البلوغ بوعي أو بدون وعي حتى وأن تلقى الفرد نفسه في مرحلة البلوغ تنشئة من نمط مختلف كأن يكون ديمقراطي كما في دراسة أو/و تدريس مادة العلوم السياسية.

تختبر دراستنا هنا الأبعاد السياسية لبعض الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي، كالسلوك الاجتماعي الذي يتسم بالشدة والصرامة والتسلط والضرب، وإثارة الألم النفسي، وضعف الثقة بالنفس وبالآخرين (ضعف الأنا)، وعدم تحمل المسؤولية أو اللامبالاة، وضعف الدافعية للإنجاز، وغياب روح المبادرة، وممارسات التبعية والخضوع، والطاعة السلبية، واحترام القوي الظالم، والخوف من السلطة أي كان شكلها.

فعلى صعيد الأبعاد السياسية لنمط التنشئة الذي يتسم بالإسراف في القسوة والصرامة والشدة مع الطفل، وإنزال العقاب فيه بصورة مستمرة، وصده وزجره، كلما أراد أن يعبر عن نفسه، والذي يؤدي إلى صعوبة تكوين شخصية مستقلة نتيجة منعه من التعبير عن نفسه، والشعور الحاد للفرد المتعرض له بالذنب، وكره السلطة الوالدية، قد يمتد هذا الشعور إلى معارضة السلطة الخارجية في المجتمع باعتبارها البديل عن السلطة الوالدية، وقد ينتهج هو نفسه منهج الصرامة والشدة في حياته المستقلة عن طريق عمليتي التقليد أو التقمص لشخصية أحد الوالدين أو كلاهما [2].

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. محمد عماد الدين إسماعيل، "الاتجاهات الوالدية في مواقف الإخراج"، في: د. محمد عماد الدين وآخرين، مصدر سبق ذكره، ص 176- 180.

[2] د. عبد الرحمن العيسوى، مصدر سبق ذكره، في: د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 230- 231. أنظر كذلك: محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 139- 140.

يظهر مما تقدم, انه من الممكن جداً للممارسات الاجتماعية أو نمط التنشئة الذي يتسم بالقسوة والصرامة والعقاب البدني أبعاداً سياسية يمكن أن تتمثل بالخضوع للسلطة السياسية كما يمكن أن تتمثل بمعارضة السلطة السياسية, وممارسة التسلط عند تسلم سلطة اجتماعية أو سياسية. فمن المحتمل جدا أن يمارس الفرد الذي تعرض إلى مثل هذا النمط التسلطي والعنيف التسلط والعنف عندما يتسلم سلطة اجتماعية أو سياسية كأن يصبح معلما أو ضابطا أو وزيرا أو رئيسا للبلاد.

أما على صعيد ممارسات الخضوع والتبعية والطاعة السلبية واحترام القوي, والخوف من السلطة فقد تبين أن عبادة السلطة الحكومية كسلوك اجتماعي من قبل الفلاح المصري الذي بلغ في حقب تاريخية معينة حد التأليه والتقديس, وأذعن لأوامرها بصورة شبه مطلقة وأطاع الحاكم أيماناً من قبل الفلاح بأن طاعتها وإطاعة الحاكم تمثل امتداداً للطاعة داخل المحيط العائلي وواجبا يفرضه الدين, وما درج عليه أبناء مجتمعه, ولذلك كان من الطبيعي إلا يرى الفلاح المصري علاقته بالسلطة من خلال منظور الحرية بل من خلال منظور الإكراه, وقد طبع هذا شخصيته بعدة خصائص أبرزها: عبادة السلطة, وتشخيص السلطة, وتقديس الوظيفة الحكومية [1]. بمعنى آخر: أن الخضوع والطاعة السلبية السياسية من جانب الفلاح المصري يمكن أن نجد أساسها في الطاعة والخضوع الاجتماعي الذي تكرس بفضل التنشئة في الأسرة والمؤسسة الدينية والبيئة الاجتماعية بشكل عام.

يظهر مما تقدم, أن أحد الأبعاد السياسية المتوقعة للخضوع الاجتماعي هو الطاعة السياسية المطلقة أو السلبية أو الخضوع السياسي للسلطة الحاكمة والخوف منها, أو أن الخضوع المطلق للسلطة الحكومية وعبادتها وتشخيصها والخوف منها وتقديس الوظيفة الحكومية ناتج من نمط التنشئة القائم على الطاعة المطلقة من قبل هيئات التنشئة الاجتماعية كما في الأسرة.

وعلى صعيد الآثار السياسية لقوة الأنا والثقة بالنفس, اشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين ضعف الأنا أو الثقة بالنفس وبين الكفاءة السياسية, إذ بينت أن للكفاءة السياسية [2] جنور في علم النفس الاجتماعي ولها صلة وثيقة بقوة الأنا (ego

---

[1] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين, مصدر سبق ذكره, ص 72- 73.

[2] تشير الكفاءة أو الأهلية السياسية (competence or efficacy) إلى اعتقاد الشخص بإمكانية التأثير على التغير السياسي والاجتماعي ويمكن أن تؤدي جهوده الفردية أو المشتركة مع الآخرين إلى الحصول على السلوك المرغوب فيه من قبل السلطات السياسية. حول ذلك أنظر:

Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", op.cit., p.225.

ويُعد مصطلح الكفاءة السياسية معروف لدى علماء السياسة الذي يعملون في مركز البحوث المسحية في جامعة مشيكان, والبحث في مجال الشعور بالكفاءة السياسية هو مشروع ضخم, فديفيد أستن وجاك دنيس, على سبيل المثال, كشفوا أو عَدوا أكثر من أربعين دراسة في هذا المجال, ويمكن لهذا العدد أن يضاعف بسهولة, حول ذلك, أنظر:

David Easton and Jack Dennis, "The Child's Acquisition of Regime Norm: Political Efficacy, "American Political Science Review, 61 (March 1967, pp.25-38. The

strength) والكفاءة الذاتية والثقة بالنفس والفعالية الشخصية (الإنجاز) [1]. أما الآثار السياسية التي من الممكن أن تترتب على شيوع ظاهرة اللامبالاة أو الإتكالية والاعتماد على الغير، أو ضعف الأنا، وضعف الثقة بالنفس فهو ضعف الكفاءة السياسية التي تُعد احد مستلزمات المشاركة السياسية. لذلك نظر إلى الشعور بالكفاءة السياسية المنخفضة على أنها جزء من أعراض مواقف اللامبالاة السياسية، وقد عُد الشعور بالكفاءة السياسية المرتفعة متطلب سابق للمشاركة السياسية [2]. فضلا عن ما تقدم، أن الشخص الذي أستوعب أو غرس مثل هذا المعيار أو قاعدة السلوك أفترض أنه من المحتمل قليلا ان يشترك في أعمال سياسية تتحدى نظام الحكم [3] ومن المحتمل أن يكون للشعور بعدم الكفاءة السياسية نتائج مهمة لاستمرار النظام السياسي [4]. وفي هذا المجال توصلت دراسة مصرية، على سبيل المثال، إلى أن الفلاح المصري يتميز بواحد من مظاهر السلوك الاجتماعي إلا وهو غياب روح المبادرة التي قادت به إلى الخضوع السياسي [5]. قد يمكن القول بعبارة أخرى أن ضعف كفاءة الفلاح المصري طالت من عمر النظام السياسي المصري. ويرى (كمال المنوفي) أن الممارسة البناءة للمشاركة السياسية كما التصويت والمشاركة في المناقشات السياسية وتقديم الشكاوى والاقتراحات واكتساب عضوية التنظيمات الحزبية والجماهيرية والترشيح للمناصب العامة تتطلب اقتناعاً بضرورة وجدوى المشاركة بحيث ترقى إلى مرتبة الالتزام والواجب. وتشير الأدلة المادية المتاحة إلى غياب هذا الاقتناع لدى الأكثرية في المجتمعات العربية، فالسلبية السياسية متفشية هنا وهناك بين الأغنياء والفقراء، بين المتعلمين وغير المتعلمين [6]. بعبارة أخرى يمكن أن يشير الاقتناع هنا إلى عدم توفر قوة الأنا والثقة بالنفس، واللامبالاة، والاتكال على الغير، وعدم الاعتماد على النفس. وفي هذا المجال أيضا، خلص بحث ميداني أجري على (374) فرداً من المجتمع المصري في العام 1978، إلى أن نسبة 43٪ من المجيبين لا يصوتون مطلقاً، وأن نسبة 88,7٪ من المبحوثين لم يلتحقوا بأي من الأحزاب السياسية القائمة

---

review here relies on George I. Balch's review presented in "Multiple Indicators in Survey Research: The Concept "Sense of Political Efficacy", paper delivered at the Annual Meeting of the American Political Science Association, 1971, pp.2-3. Cited from:

Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (editors), op.cit., p. 22, 30,

[1] Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", op.cit., p.225.

[2] Sidney Verba and Norman Nie, Participation in America, (New York: Harper and Row, 1972), p.133. Cited from, Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (editors), op.cit., pp. 22, 30.

[3] George I. Balch, op.cit., p.1. Also, see Easton and Dennis, "The Child's Acquisition", op.cit. Cited from: Ibid, pp. 22.

[4] Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (editors), op.cit., p.22.

[5] د. كمال المنوفي , "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي" , مصدر سبق ذكره, ص 72.

[6] المصدر نفسه, ص 68.

آنذاك، وأن نسبة 61٪ من المبحوثين لديهم اهتمام محدود بأمور الحكم والسياسة [1]. وأفادت دراسة ميدانية أخرى أجريت على عينة عشوائية من (492) فلاحاً مصرياً، إلى: أن 18٪ فقط من المبحوثين يشاركون بانتظام في الانتخابات، وأن نسبة 89٪ منهم لم يسبق لهم الترشيح لأي منصب عام حتى على مستوى القرية، وان نسبة 96٪ ليسوا أعضاء في أي حزب، وأن نسبة 67٪ يتجنبون الدخول في مناقشات سياسية [2]. ومن المظاهر الأخرى للسلبية السياسية (ضعف الاقتدار السياسي أو الكفاءة السياسية) يُذكر أنه لم تتجاوز نسبة المقيدين بالقوائم الانتخابية نسبة 50٪ من السكان في سن التصويت في مصر بين الفترة 1957- 1984. وكانت نسبة المقترعين إلى المقيدين أقل من نسبة 50٪ حيث تراوحت بين نسبة 39٪ ونسبة 43,8٪ [3]. ويعني هذا أن نصف السكان في سن الانتخاب ليست لديهم بطاقات انتخابية، وان أكثر من نصف الذين يحملون بطاقات يعزفون عن التصويت. وعلى صعيد الكويت، شكل المقترعون 66٪ من جملة الناخبين المسجلين في انتخابات مجلس الأمة الثاني في العام 1967، ثم هبطت إلى 51٪ في انتخابات المجلس الثالث في العام 1971، ربما بسبب اهتزاز الثقة الذي نجم عن الوقائع التي رافقت انتخابات المجلس الثاني. وعاودت النسبة ارتفاعها لتصل إلى حوالي 60٪ في انتخابات المجلس الرابع في العام 1975، وسجلت المشاركة الانتخابية معدلاً غير متوقع في انتخابات المجلس الخامس في العام 1981، حيث أدلى 83٪ من الناخبين بأصواتهم. ولعل هذا يرجع بدرجة كبير إلى فرحة الشعب الكويتي بعودة الحياة النيابية بعد توقفها لسنوات أربعة شهدت خلالها صدور قوانين عدة بمراسيم أميرية كان لها، على ما يبدو، وقع سيء في نفوس الكثيرين. وفي انتخابات العام 1985 زاد نسبة المقترعين عن 85٪ من مجموع الناخبين. فضلا عن ما تقدم، تظهر السلبية داخل المؤسسات السياسية ذاتها، كما في عدم حرص بعض النواب الكويتيين، في حضور الجلسات البرلمانية بانتظام، وعزوف البعض عن المشاركة فيما يثار داخل البرلمان من نقاش، الأمر الذي يعوق أداءه لمهامه على الوجه الأكمل [4].

يتضح من الدراسات أعلاه أن هناك تراجع على الصعيد السياسي في مجال ضعف المشاركة السياسية في مصر والكويت، والذي قد يعني أنه انعكاس لانخفاض قوة الأنا والثقة بالنفس وارتفاع درجة اللامبالاة والإتكالية والاعتماد على الغير والثقة بالنفس. بمعنى آخر

---

[1] السيد غانم, "المشاركة السياسية" في: علاء الدين هلال(محرر), النظام السياسي (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر, 1983), ص 56- 57). نقلا عن: المصدر نفسه, ص 68

[2] كمال المنوفي, "الإسلام والتنمية: دراسة ميدانية," (بحث مقدم إلى لجنة البحوث والتدريب, جامعة الكويت, كلية التجارة, 1984), ص 46- 48). نقلا عن: المصدر نفسه, ص 68.

[3] السيد غانم, مصدر سبق ذكره, ص 44-46. أنظر كذلك: كمال المنوفي, "الانتخابات والديمقراطية في مصر", الوطن, 1984/06/18, ص 10. نقلا عن: المصدر نفسه, ص 68.

[4] د. كمال المنوفي , "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي", مصدر سبق ذكره, ص 68-69.

من المحتمل جداً أن يكون لضعف الأنا والثقة بالنفس والإتكالية أبعاداً سياسية تتمثل بضعف الكفاءة السياسية الضرورية للمشاركة السياسية.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، أنه من الممكن جداً أن يكون للممارسات الاجتماعية أو نمط التنشئة الذي يتسم بالقسوة والصرامة والعقاب البدني أبعاداً سياسية يمكن أن تتمثل بالخضوع للسلطة السياسية كما يمكن أن تتمثل بمعارضة السلطة السياسية، وممارسة التسلط، وأن أحد الأبعاد السياسية المتوقعة للخضوع الاجتماعي هو الطاعة السياسية المطلقة أو السلبية أو الخضوع السياسي للسلطة الحاكمة والخوف منها، أو أن الخضوع المطلق للسلطة الحكومية وعبادتها وتشخيصها والخوف منها وتقديس الوظيفة الحكومية ناتج من نمط التنشئة القائم على الطاعة المطلقة من قبل هيئات التنشئة الاجتماعية كما في الأسرة، ومن المحتمل جداً أن يكون لضعف الأنا والثقة بالنفس والإتكالية أبعاداً سياسية تتمثل بضعف الكفاءة السياسية الضرورية للمشاركة السياسية.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث، أن هناك ممارسات أو أساليب وأنماط اجتماعية تعود عليها الفرد أو الجماعة، وأن من بين مظاهرها يُذكر شيوع الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي الشديد والصارم والتسلطي والعنيف جسديا ونفسيا، وانخفاض مفهوم الذات الايجابي عن النفس والآخرين، والاعتماد على الآخرين، والانطواء، والتردد، وعدم التعبير الصريح عن آرائهم ومشاعرهم واللجوء إلى الوسطاء، وسيادة سلوك الخضوع والتبعية والخوف من السلطة الاجتماعية، وأن لبعض العوامل مثل عامل الشخصية، وعامل التنشئة الاجتماعية، والعوامل البيئة والثقافية يمكن أن تفسر لنا، على الأقل جزئيا، أسباب شيوع بعض أنواع مظاهر الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي، فقد تبين أن للعوامل النفسية تأثيرا في السلوك الاجتماعي، فالشخصية الخاضعة والخائفة لمن هم في السلطة تعزز من تسلط واستبداد من هم في الحكم، وأن غياب روح المبادرة نابع من الشخصية التي تتميز بالإتكالية واللامبالاة والاعتماد على الحكومة، مما يعزز تسلط الأخيرة واستبدادها، وأن الشخصية التي تتميز بالشعور بالذنب، والنقص، والعزلة والوحدة، تؤدي إلى شخصية تتسم بضعف الأنا، وظهر ان التنشئة في الأسرة، والمدرسة والكتب المدرسية وأساليب المعلمين والمدرسين والأساتذة، والمؤسسة الدينية، ووسائل الاتصال الجماهيرية تسهم في التنشئة على التقدير السلبي للذات والخضوع والتسلط، وأن للعوامل البيئية كالوسط الجغرافي الاجتماعي والوضع الاقتصادي الاجتماعي والعوامل الثقافية تأثيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية كما في دورها في تعزيز ممارسة التسلط، وتعزيز الخضوع وغياب روح المبادرة، وضعف الأنا، وعبادة السلطة وتشخيصها، وتبين أيضا أنه من الممكن جداً أن يكون للممارسات الاجتماعية أو نمط التنشئة الذي يتسم بالقسوة والصرامة والعقاب البدني ابعاداً سياسية يمكن أن تتمثل بالخضوع للسلطة السياسية أو معارضتها، وممارسة التسلط،

وأن أحد الأبعاد السياسية المتوقعة للخضوع الاجتماعي هو الطاعة السياسية المطلقة أو السلبية أو الخضوع السياسي للسلطة الحاكمة والخوف منها، أو أن الخضوع المطلق للسلطة الحكومية وعبادتها وتشخيصها والخوف منها وتقديس الوظيفة الحكومية ناتج من نمط التنشئة القائم على الطاعة المطلقة من قبل هيئات التنشئة الاجتماعية كما في الأسرة، ومن المحتمل جداً أن يكون لضعف الأنا والثقة بالنفس والإتكالية أبعاداً سياسية تتمثل بضعف الكفاءة السياسية الضرورية للمشاركة السياسية.

obeikandl.com

المبحث الثالث

تأثير الثقافة السياسية العربية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية:

يتمثل دور الثقافة في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس، والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم [1]. لذلك تؤلف كل من القيم الاجتماعية السياسية العربية، والممارسات الاجتماعية السياسية العربية التي تم دراسة البعض منها في المطلبين الأول والثاني من هذا المبحث معا الثقافة السياسية العربية، والتي تُعرف على أنها: فرع من الثقافة العامة أو أنها ذلك الجزء من الثقافة العامة الذي له أبعادا أو تأثيرات سياسية على سلوك الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها [2]. ومن أجل دراسة تأثير الثقافة السياسية العربية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية سيتم تحديد نوع الثقافة السياسية العربية أولا، ثم بيان علاقة التأثير المتبادلة بين الثقافة السياسية العربية والتنشئة الاجتماعية السياسية العربية ثانيا.

المطلب الأول

نوع الثقافة السياسية العربية

تفترض دراستنا بناءً على البيانات الواردة في المطلبين الأول والثاني من هذا المبحث أن نوع الثقافة السياسية [3] العربية هي من نوع الثقافة السياسية الخليطة أو المركب من عدة ثقافات (Mixed Political Culture)، أي النوع الذي يجمع بين خصائص الثقافة السياسية الخاضعة، والثقافة السياسية المشاركة، فضلاً عن الثقافة السياسية الرعوية. ويمكن أن يضاف إليها خاصية التبعية؛ وبذلك تصبح الثقافة السياسية العربية من نوع الثقافة السياسية التي يمكن أن يطلق عليها (الثقافة السياسية- الرعوية- الخاضعة- المساهمة- التابعة خارجيا) [4]. وفي هذا المجال يرى (هشام شرابي): بأن المجتمع العربي هو

---

[1] هند قاسم إبراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة حالة البحرين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005, ص 148.

[2] Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, op.cit, p.100.

ولمزيد من تعاريف الثقافة السياسية، راجع: أحمد شحاذة محمد الكبيسي، إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002, ص 83- 85.

[3] حول أنواع الثقافات السياسية، راجع:

Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op.cit., pp. 17- 25.

[4] يرتبط النموذج الذي قدمه الموند وفيربا في تحديد الاتجاهات السياسية لقياس نمط الثقافة السياسية بشكل خاص بالفكر (الأنجلو – سكسوني) ويعكس الإطار الفكري الغربي الذي لا يتفق بالضرورة مع آليات الفكر الأخرى لاختلاف الأنظمة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية وبالتالي فإن عدم انطباق النموذج على بعض المجتمعات الأخرى وعدم وجود ثقافة سياسية مشاركة كما يسميها (الموند وفيربا) ليس بالضرورة وجود عيب أو خلل في تلك الأنظمة أو ثقافتها السياسية: بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره, ص 43.

مجتمع "نيو بطركي" أو "أبوي جديد" يتألف من خليط متضارب من علاقات وقيم وبنى اجتماعية تقليدية من ناحية تعود في تركيبتها ومصدرها إلى أقدم مراحل المجتمع البطركي بعلاقاته وقيمه القبلية والعشائرية والعائلية والطائفية والدينية المستمدة من روابط الدم والمعتقد، والمستحدثة من ناحية أخرى، وهو مجتمع تابع، أي انه ينقصه الاستقلال الذاتي، والتوجه الذاتي، ويعيش أزمة التحول في ظل الهيمنة الخارجية سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وحضاريا [1]. وتأكيدا على ما تقدم، قد يمكن وصف بعض المجتمعات العربية النفطية بما فيها مجتمعات الخليج العربية، على سبيل المثال، بأنها دول عشائرية- ريعية – نفطية تتعايش في إطارها تكوينات قبلية وعلاقات عشائرية سابقة للرأسمالية مع علاقات رأسمالية مستحدثة مرتبطة بتكوين فئة التجار والنشاطات الجديدة من راس المال الأجنبي [2].

ويجمع النظام الأبوي الجديد أو الثقافة الخليطة بين علاقات اجتماعية عمودية تتميز بعدم المساواة أكثر منها أفقية تتميز بالمساواة، وتسيطر عليها العلاقات الاجتماعية الأسرية والعشائرية والطائفية أكثر من العلاقات الطبقية، وهي ثقافة محافظة بطبيعتها من حيث الجوهر وأن بدى على مظاهرها الخارجية نوع من الحداثة، ويرى (هشام شرابي): بأن المجتمع الأبوي الجديد يمثل عقبة إزاء الديمقراطية السياسية، وحكم القانون، وتحقيق حقوق الإنسان، وتشيع ثقافة التبعية والخضوع في ظل الثقافة الأبوية، وليس قيم الاستقلال الذاتي [3]. ويقوم المجتمع الأبوي أو الذات (البطركية)، على السيطرة والخضوع بدل التعاون والمساواة والعدالة والحرية. كما يقوم على التمييز بين الذكر والأنثى لمصلحة الذكر [4].

وتأكيدا على الخصائص التي وصفت بها الثقافة السياسية العربية، وفي محاولة لتوضيح وتفسير أوسع لهذا التصنيف للثقافة السياسية العربية؛ أتضح لنا مما تقدم ونحن نتابع دراسة القيم الاجتماعية، في المطلب الأول من هذا المبحث، والتي هي أحدى عنصري الثقافة السياسية في المجتمعات العربية بأن هناك تميز بين الجنسين لصالح التحيز للرجل، أي أن هناك مظاهر لقيمة التفرقة بين الجنسين وفقا لبعض النماذج الدراسية المنتخبة من المجتمعات العربية (الأردن، لبنان، فلسطين، قطر العراق، اليمن، الجزائر)، كما في التفرقة أو التمييز أو المحاباة لصالح الرجل وعلى حساب المرأة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما مره ذكره. وظهر لنا أن لقيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل أبعاداً سياسية تؤثر سلبا على دور المرأة في المجال السياسي. فكلما توفرت بيئة اجتماعية تنظر إلى

---

[1] د. هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطريكي، في: الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطريكي، الكويت، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الثاني، 1984- 1985، ص 18-19.

[2] جبار إسماعيل عبد الجبوري، النظام السياسي الكويتي: دراسة سياسية للتطورات السياسية المعاصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006, ص 38.

[3] د. هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطركي، مصدر سبق ذكره، ص 21- 22.

[4] المصدر نفسه، ص25.

المرأة بعين المساواة مع الرجل كلما تساوت أو اقتربت المرأة مع الرجل في سلوكها السياسي والعكس هو الصحيح. فقد ظهر لنا أن شعور المرأة بالتفوق والثقة بالنفس وارتفاع مفهوم الذات وهي من السمات الضرورية لكفاءة المرأة السياسية تقل كلما زادت قيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل، وأن سلطة الرجل تزداد من المجال الاجتماعي إلى السياسي كلما زادت الأسباب التي تحط من شأن المرأة وترفع من شأن الرجل، وتزداد درجة الاغتراب السياسي وضعف مشاركة المرأة السياسية كلما زادت الأسباب التي تنشأ على أن عالم البيت خاص بالنساء وعالم السياسة خاص بالرجال. وتبين لنا أيضا أن من بين الأبعاد السياسية للقيم الاجتماعية هو تثبيت قيمة التفرقة بين الجنسين في الدستور وامتداد السلطة والقوة من الممارسة في العائلة إلى الممارسات السياسية التي تمنع المرأة من المشاركة السياسية الفعلية. وبما أن أحد شروط الثقافة السياسية المشاركة هو المساواة [1] بين الناس عموما، بما فيها المساواة بين الرجل والمرأة، فيمكن القول أن الثقافة السياسية العربية ينقصها عنصر المساواة بين الجنسين مما يجعلها توصف بأنه ثقافة سياسية خاضعة وتسلطية بخضوع المرأة للرجل وتفوق الأخير عليها في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فضلا عن ما تقدم، يؤدي وضع المرأة هذا إلى جعل الثقافة السياسية العربية توصف بكونها ثقافة سياسية رعوية طالما أن النساء لا تؤثر في السياسة، وقد يكون العكس هو الصحيح، أي أن السياسة لا تؤثر في المرأة إلا بقدر أبعادها عن الحياة السياسية. وفي هذا المجال تقول احدى الباحثات: "وقد كان من بين الأبعاد السياسية لتأثير النظام الأبوي المتحيز للرجل في حساب المرأة هو الانحياز الجنسي في توزيع المناصب السياسية لصالح الرجل لأسباب مرتبطة بالقيم المحلية، وبالنسق الثقافي السائد" [2]. ولكن السؤال الذي يتبادر للذهن هنا: هل أن عدم المساواة في المجتمعات العربية تقتصر على عدم المساواة بين الرجل والمرأة أو تمتد حتى بين الرجال أنفسهم؟ يظهر أن المساواة بين الرجال أنفسهم في المجتمعات العربية مفقودة، فتداول السلطة التنفيذية محصور في عائلة السلطة الحاكمة كنظام وراثي أو رئاسي أو حزبي دون باقي الناس. كما لا تكون هناك مساواة بين الكبير والصغير. ان عدم تولي أو السماح بوصول واحد من عامة الناس من المواطنين لتولي منصب سيادي في المجتمعات السياسية العربية عن طريق الانتخابات أو التعيين يعني الإقرار بعدم المساواة الاجتماعية والسياسية بين الناس.

---

[1] حول المساواة كأحد عناصر الثقافة السياسية التشاركية، راجع: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 42.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 104.

ما نخلص إليه مما تقدم أن الثقافة السياسية في المجتمعات العربية فقدت واحدة من أهم مُركب من مُركبات الثقافة السياسية الديمقراطية [1] إلا وهي قيمة المساواة بين الجنسين من جهة، وقيمة المساواة بين الرجال أنفسهم من جهة أخرى. ويُعدّ غياب المساواة احدى مؤشرات الثقافة السياسية الخاضعة التي تتميز بتأثير النظام السياسي وتسلطه، وخضوع الشعب بالمقابل أكثر من تميزها بأنها علاقة طاعة تستند إلى توازن الحقوق والواجبات.

فضلا عن ما تقدم، تبين لنا في المطلب الثاني من هذا الفصل، وجود مظاهر لممارسات اجتماعية أو سلوك اجتماعي منها شيوع الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي الشديد والصارم والتسلطي والعنيف جسديا ونفسيا، وانخفاض مفهوم الذات الايجابي عن النفس والآخرين، والاعتماد على الآخرين، والانطواء، والتردد، وعدم التعبير الصريح عن الآراء والمشاعر واللجوء إلى الوسطاء، وسيادة سلوك الخضوع والتبعية والخوف من السلطة الاجتماعية في الأسرة العربية التي من المحتمل جدا أن يكون لها أبعاداً سياسية تتمثل بالخضوع للسلطة السياسية، أو معارضتها، أو تقمص التسلط، وضعف الكفاءة السياسية الضرورية للمشاركة السياسية. فضلا عن ما تقدم تشيع ظاهرة وجود العديد من المساجين والمنفيين في في المجتمعات العربية كما في البحرين على الأقل قبل العام 2002 [2]، وعدم استجابة الحكومة للمطالب الشعبية، واللجوء إلى الاضطرابات السياسية في البلاد، واستخدام الرصاص في تفريق المتظاهرين، ولجوء الحكومات إلى المداهمات والاعتقالات، وانتهاك حقوق المعتقلين السياسيين، وحصول حالات العنف السياسي في العديد من المجتمعات العربية الأخرى كما في المملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت، والأردن، وفلسطين، ولبنان، والصومال، والجزائر ومصر وحصول محاولات الانقلاب لقلب نظام الحكم بالقوة دلائل على مظاهر شيوع التسلطية، واحتكار السلطة، والعنف السياسي، وعدم الاستجابة إلى المطالب الشعبية والفئات الطموحة ديمقراطيا، التي يمكن أن تُعد بمجموعها من مؤشرات الثقافة السياسية الخاضعة والتسلطية في آن واحد.

ما يُخلص إليه مما تقدم، بروز خاصية التسلط والخضوع، وضعف الكفاءة السياسية والعنف السياسي في الثقافة السياسية العربية.

فضلا عن ما تقدم، يؤشر ولاء عدد من السكان للأسرة، والقبيلة، والطائفة في المجتمعات العربية مظهر من مظاهر الثقافة السياسية الرعوية [3]، أي أن ولاء الفرد للقبيلة والطائفة

---

[1] تشير الدراسات إلى أن الثقافة هي مركب من القيم الاجتماعية، ومن الممارسات الاجتماعية. حول مركبي الثقافة، راجع: د. فوزية دياب، مصدر سبق ذكره، ص 336, ومن بين القيم الاجتماعية التي تعتبر شرطا للثقافة السياسية التشاركية، فضلا عن قيمة المساواة يُذكرُ قيمة التسامح، واعتبار الآخرين، والثقة الاجتماعية.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 115, أنظر كذلك: عبد الرحمن حسين محمد الجميلي، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006, ص 162؛ لواء دكتور وجمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 69.

[3] حول خصائص الثقافة الرعوية، راجع:

Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op.cit., pp18-19, 23.

يعني عدم شعوره بأنه يستطيع التأثير في النظام السياسي في مجال تحقيق الطلبات وتحقيق الأمن؛ لذلك يلجأ إلى شيخ قبيلته أو طائفته بدلا من اللجوء إلى عضو البرلمان أو ممثلي السلطة التنفيذية وهذا النوع من الولاء قد يؤشر خاصية من خصائص الثقافة الرعوية. من ناحية أخرى فأن المؤشر الآخر على خصائص الثقافة الرعوية هو أن الحكومة لا تستطيع التأثير في الرعايا وأن الرعايا يلجأوا إلى ولاءاتهم الضيقة بدل القنوات الرسمية وشبه الرسمية. وقد أثر الولاء القبلي حتى على دول جمهورية ثورية كما هو الحال في سوريا حيث تسلم الرئيس السوري (بشار الأسد)، وهو الابن، السلطة محل أبيه وهو نظام جمهوري وليس ملكي أو أميري وراثي وهذا دليل على تأثير الولاء العائلي والقبلي، والحال نفسه يُمكن أن يقال عن مصر حيث يُعد لتوريث (جمال مبارك) محل والده الرئيس الحالي (حسني مبارك).

ما يُخلص إليه هو: وجود خاصية الثقافة الرعوية كمركب من مركبات الثقافة السياسية العربية، نتيجة ولاء شرائح واسعة من الأفراد إلى ولاءات فرعية كالأسرة والقبيلة والطائفة، وليس للنظام السياسي وضعف قدرة الأخير في التأثير على الأفراد.

من جهة أخرى، تتميز الثقافة السياسية العربية بوجود عناصر تنحو نحو التغير، "فعناصر الثقافة السياسية في أي من المجتمعات تحتوي على مقومات أساسية تسير مع آليات التغيير التي تؤثر على الثقافة السياسية فهي لا تعرف الثبات المطلق وتتغير تبعا للظروف المختلفة فلا يمكن إطلاق صفة عامة على تجمع بشري أو على أي مجتمع بأنه يمتاز بنمط من الثقافة السياسية والمهم ان تدفع الأحداث والمتغيرات المختلفة التي تؤثر على الثقافة السياسية بتوجهات الأفراد نحو المشاركة السياسية أي المشاركة الايجابية التي تدعم تكوين نمط ثقافي ديمقراطي" [1]. لهذا يحصل أن تقوم هيئة أو عدة هيئات تنشئة اجتماعية سياسية أخرى في تغيير جزء من الثقافة السياسية القائمة، وفي أحيانا أخرى تؤدي هذه الهيئات وظيفة التنشئة على ثقافة جديدة [2]، فهناك فئات طموحة ديمقراطيا من الأفراد والجماعات في المجتمعات العربية، تمارس ممارسات اجتماعية تشاركية من قبيل الانخراط في حركات سياسية حزبية، وتعبر عن آراءها السياسية والاجتماعية التي تتسم بقدر من الليبرالية... [3] وتطالب بالمشاركة السياسية على النمط الغربي، وفي هذا المجال يُعتقد أنه لم يؤمن بالثقافة الوافدة سوى أقلية تم تثقيفها وتدريبها كأدوات تنفيذية لترسيخ السيطرة الاستعمارية [4]، ولكن على النقيض مما تقدم يُشير رأي آخر إلى عملية التحديث والنمو التي شهدتها

---

[1] بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 43.

[2] حول علاقة التنشئة بالثقافة، راجع:

Richard E. Dawson, Kenneth Prewitt, op.cit., p.27.

[3] حول تعايش الأنماط الثقافية الحديثة والتقليدية في الكويت، راجع: باقر سلمان النجار، "المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر"، المستقبل العربي، العدد (261)، 2000، ص 84.

[4] أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 88، وقارن مع: محمد حردان علي الهيتي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1986، ص 118.

المجتمعات العربية بضمنها مجتمعات الخليج العربية قد أفرزت في مجتمعاتها قوى شعبية تسعى إلى المشاركة والانخراط في الحياة السياسية كثمرة من ثمرات هذا التحديث الذي أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الثقافي واتساعه بشكل كبير بسبب التوسع في التعليم, وانتشار وسائل الأعلام, والاحتكاك بالعالم الخارجي [1].

يمكن القول بعبارة أخرى أن الثقافة السياسية العربية تحوي بين ثناياها عنصر المشاركة أو المساهمة على الأقل لفئة اجتماعية صغيرة طموحة تسعى للمشاركة في النظام السياسي أو التأثير فيه.

أما فيما يتعلق بالمركب الأخير من مركبات الثقافة السياسية العربية إلا وهو مركب التبعية للبيئة الدولية، فبعض المجتمعات العربية كالمجتمعات النفطية مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي الغربي وأوضاع السوق العالمية للنفط [2], واعتمدت على الدعم الخارجي في مجالات عدة [3], ولهذا يقول أحد الباحثين: "وتعتمد الدولة الريعية - النفطية على الريع الخارجي, والذي يعني إلحاق الدولة الريعية - النفطية بالتبعية للخارج فضلا عن تبعية المجتمع للدولة الريعية نفسها الأمر الذي يجعل هذه الدول معرضة أكثر من غيرها بالتحولات والتيارات والمستجدات الخارجية التي تفقدها أحيانا استقلاليتها" [4]. وقد ينسحب التحليل الأخير على باقي المجتمعات العربية التي تخضع لتأثير قرارات وحكم البيئة الدولية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا يوصف النظام السياسي البحريني, على سبيل المثال, بأنه نظام سياسي "مهمته الربط بين الأنظمة والقوى السياسية المحلية من ناحية، وتحقيق وتنفيذ مصالح الرأسمالية في دول المركز الغربي من ناحية أخرى" [5], والبحرين تعتمد أيضا على المملكة العربية السعودية في الدعم المالي لعدم امتلاكها إيرادات نفطية عالية [6] أو لأسباب أخرى, وفي هذا المجال يُشار إلى أن بعض المجتمعات العربية الغنية التي يُهيمن عليها الغرب بالتعاون مع الطبقات والعائلات الحاكمة التي تُهيمن بدورها وبدعم من الغرب على الطبقات شبه الميسورة والمحرومة تكون الدائرة الثانية من دوائر التبعية بحكم تحكمها بغيرها من بعض الدول العربية الفقيرة بفضل ثروتها الطائلة وقدراتها العسكرية [7]. فقد كان لبريطانيا قبل الاستقلال دورا كبيرا في إدارة شؤون البحرين الخارجية بموجب

---

[1] عبد الرحمن حسين محمد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 195- 197.

[2] عاصم محمد عمران، التحديث والاستقرار السياسي في مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000, ص 249- 250, وأنظر كذلك, هيفاء أحمد محمد يونس، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998, ص 47، 72.

[3] هيفاء أحمد محمد يونس، مصدر سبق ذكره، ص 50، 72- 76.

[4] حول الدولة الريعية التابعة، راجع: أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 8.

[5] المصدر نفسه، ص 82.

[6] المصدر نفسه، ص 92.

[7] علي عبد الحسين الجابك، الأثر السياسي للعامل القبلي في النظم السياسية العربية المعاصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001, ص 35- 36.

المعاهدات التي عقدتها الحكومة البريطانية مع حكومة البحرين، وقد فرضت هذه المعاهدات على حكومة البحرين قيودا وشروطا تتعلق بحقوق السيادة الخارجية فلا تستطيع البحرين اجراء الاتصال بالدول الأجنبية، وإنشاء علاقات دبلوماسية، والمفاوضة أو عقد معاهدات أو اتفاقيات مع الدول الأجنبية إلا بموافقة بريطانيا، وبالرغم من استقلال البحرين في 1971/8/14، إلا أن معاهدة الصداقة المعقودة بين بريطانيا ودولة البحرين في 1971/8/15، تنص على التشاور في الشؤون الخارجية مع بريطانيا مراعاة لمصلحة البلدين مما يدل على استمرار نوع من التبعية بشكل آخر [1]، ويُعتقد أن حرب الخليج الثانية في العام 1991، التي تمخضت عن تحرير الكويت، عمقت من التبعية البحرينية وباقي مجتمعات الخليج العربية الأخرى للولايات المتحدة الأمريكية [2]، نتيجة شعور هذه المجتمعات بخطر الدول المجاورة وحاجتها إلى البيئة الدولية المتمثلة بالدول القوية للحماية.

يفهم مما تقدم أن للبيئة الدولية تأثير في الثقافة السياسية العربية إلى درجة قد يمكن القول معها أنها شكلت أحد مركباتها أو خصائصها كثقافة تابعة خارجياً.

يُخلص مما تقدم بأن الثقافة السياسية العربية تتميز ببعض الخصائص التي جعلتها توصف بالثقافة السياسية (الرعوية- الخاضعة- المساهمة- التابعة خارجيا)، ومن بين هذا الخصائص يُذكر خاصية عدم مساواة بين الرجال والنساء لصالح التحيز للرجل، وعدم المساواة بين الرجال أنفسهم لصالح الفئات الحاكمة، مما أدى إلى أن تتسم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بالتسلط من جانب الحاكم والخضوع من جانب المحكوم، وخاصية الرعوية كعدم تأثير شرائح واسعة من المجتمع العربي من النساء في السلطة، وعدم تأثير الأخيرة فيها إلا بقدر ممارسة التسلط، وولاء شرائح واسعة من السكان إلى ولاءات فرعية كالأسرة والقبيلة والطائفة، وليس ولاء للدولة، وخاصية المساهمة المحدودة من جانب فئات طموحة تحاول التأثير في النظام السياسي كالمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية، وخاصية التبعية للبيئة المحيطة الإقليمية والدولية طالما أن الأخيرة لها تأثير بارز في تشكيل الثقافة السياسية العربية.

---

[1] عصام صالح حسن، دراسة في النظام السياسي البحريني، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص 125.

[2] سعد محسن مطر المولى، النظام السياسي البحريني: دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ عام 1990، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص 92، 96، 99، أنظر كذلك: عاصم محمد عمران، مصدر سبق ذكره، ص 77- 79.

المطلب الثاني

العلاقة بين الثقافة السياسية العربية والتنشئة الاجتماعية السياسية العربية

تفترض الدراسة أن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية العربية. بمعنى آخر أن الثقافة تؤثر في التنشئة الاجتماعية السياسية والأخيرة تؤثر بدورها في الثقافة؛ ولكن كيف يحدث ذلك؟ تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية عبر هيئاتها في الغالب بثلاث وظائف التي قد تحدث في آن واحد. فالتنشئة الاجتماعية السياسية تؤدي وظيفة المحافظة على الثقافة؛ وذلك بواسطة قيام بعض هيئاتها بنقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر كما في قيام الأسرة العربية بالتنشئة على قيم التفرقة بين الجنسين. أي قيم عدم المساواة بين الجنسين لصالح التحيز للذكر أي أن دور التنشئة الاجتماعية السياسية في الأسرة العربية في هذه الحالة هو قيامها بالمحافظة على الثقافة العربية التي تعظم من دور الذكر بقدر ما تقوم بنقل هذه القيمة من الجيل العربي السابق إلى الجيل العربي الحالي. وفي هذا الصدد يقول (علي الطراح): "إن القراءة الاجتماعية المتأنية للمجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمع الخليجي والكويتي بصفة خاصة تؤكد أن قيم الذكورة (Masculine Values). ما زالت تحتل قمة هرم منظومة القيم الموجهة للبناء الاجتماعي بأنساقه ونظمه وظواهره. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن قيم الذكورة في المجتمع الكويتي تمثل موروثا ثقافيا كامنا (Latent) داخل نسيج البناء الاجتماعي..تتجسد صوره وأشكاله في أساليب التنشئة الاجتماعية..التي تكسبها الأسرة الكويتية لأطفالها ليس منذ لحظة الميلاد فقط، بل منذ اللحظة التي يحدث فيها الحمل" [1]. فضلا عن ما تقدم. تقوم الأسرة كهيئة تنشئة بإعادة أنتاج القيم الأبوية بخصائصها المميزة: "أن المغزى الاجتماعي لهذه المرحلة يعود إلى ما ذكرته حول العلاقة البنيوية بين الذات الاجتماعية، أي الذات التي يحتاجها المجتمع لإنتاج ذاته والنظام الذي يقوم عليه المجتمع وحلقة الوصل بين هذه الذات وهذا النظام هو المؤسسة الاجتماعية الأولية التي ترتبط بها كل مؤسسة اجتماعية أخرى وهي مؤسسة العائلة أو الأسرة. أن أدنى متطلبات المجتمع البطريكي الذي يقوم على العلاقات الهرمية هو المحافظة على النظام الأبوي في العائلة الذي يمثل ضمانة استمرار القيم الأبوية والعلاقات الهرمية في المجتمع بواسطة الفرد الذي يُصنع في العائلة..." [2].

---

[1] على الطراح، "التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، صيف 2000, ص 71- 72.

[2] د. هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطركي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

فضلا عن ما تقدم، يُعتقد أن النظام السياسي كهيأة تنشئة مسؤول أيضا عن المحافظة على النظام الأبوي بفضل أجهزته الإيديولوجية، أو هيئاته الفرعية، كالمدرسة، ووسائل الاتصال الجماهيرية، والمؤسسة الدينية أو قسم منها التي تقع تحت سيطرته [1]. وتُشير احدى الدراسات إلى أن النظام السياسي البحريني، على سبيل المثال، يبذل كل ما يستطيع للحفاظ على تقليدية المجتمع من أجل ضمان استمرار الأوضاع الراهنة كما هي من دون تغيير؛ وأن تطلب ذلك اللجوء إلى "العناصر الأمنية، والثقافة السياسية الرعوية السائدة في المجتمع التي تيسر للنخبة الحاكمة السيطرة على المجتمع" [2]. ويمكن ملاحظة أن التنشئة التسلطية من جانب الأنظمة السياسية العربية مستمرة لمدة طويلة متأثرة بنوع الثقافة التي تريد استمرارها الأنظمة السياسية العربية، وبقدر ما يتعلق الأمر بثقافة التسلط والخضوع: "أن الحضارة البطركية بدهائها قد أخضعت العائلة والذات لأرادتها، وجعلتها جزءا منها، ومن ثمّ خادمتين لمصالحها ولمتطلباتها عن وعي أو عن غير وعي" [3]. لهذا فأن "المجتمع العربي تطلب انتاج الذات الأبوية (البطركية)، وإعادة إنتاجها لتأمين استمراره مجتمعا بطركيا، ولتأمين استمرار سلطته" [4].

وما يقال عن دور الأسرة والنظام السياسي في المجتمعات العربية في التنشئة للمحافظة على الثقافة الذكورية والتسلط، يمكن أن يُقال أيضا عن دورها وهيئات أخرى كالقبيلة في وظائف أخرى، كما في مجال المحافظة على قيم أخرى كقيم عدم المساواة بين الرجال أنفسهم من خلال التنشئة على الولاء للأسرة الحاكمة أو الحزب الحاكم. مما يعني أن للتنشئة القبلية دوراً في استمرار ثقافة الخضوع المتمثلة في القبول والرضا باستمرار تداول السلطة من قبل الأسر أو العائلات الحاكمة أو الحزب الحاكم.

ما يُخلص إليه مما تقدم: أن التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، عبر هيئاتها كالأسرة والنظام السياسي والقبيلة، تؤثر في الثقافة السياسية العربية بقدر قيامها بإعادة انتاج الذات الأبوية أو التنشئة الأبوية التي تتميز بالتسلط والخضوع [5]. وبعد أن عرفنا أن للتنشئة الاجتماعية السياسية دوراً في التأثير في الثقافة السياسية العربية بمحاولة المحافظة عليها في الغالب، ومحاولة تغيير بعضها أو كلها أحياناً، فما هو تأثير الثقافة السياسية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية؟

تؤثر الثقافة السياسية في التنشئة الاجتماعية السياسية، وذلك بواسطة قيام بعض أو كل هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالتأثر في الثقافة السائدة في المجتمع، وهي

---

[1] ثريا التركي وهدى زريق، مصدر سبق ذكره، ص 80- 81.
[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 110.
[3] المصدر السابق، ص 26.
[4] المصدر نفسه، ص 18- 19.
[5] تعقيب الشيخة الطاف سالم العلي الصباح على ورقة: د. هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطركي، المصدر نفسه، ص 29.

تؤدي وظائفها. ان تأثر معظم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية بالثقافة السياسية العربية السائدة؛ أنما يعني أعادة التنشئة على الثقافة السياسية العربية القائمة نفسها. ولكن هذا لا يمنع أن تكون هناك بعض الهيئات الطموح التي تحاول أن تقوم ببعض التغيير نحو تنشئة مختلفة جزئيا أو كليا. كما في محاولة الحركات والتنظيمات الدينية والسياسية بالتنشئة على شيء مختلف عما هو سائد من ثقافة كمحاولة التنشئة على مزيدا من ثقافة المشاركة. فقد لوحظ أن هناك توقف أحيانا في الممارسات التشاركية في بعض المجتمعات العربية. كالمجتمع الكويتي. والأردني. والمصري؛ ولكن في أحيانا أخرى هناك استئناف لها مع شيء جديد وتغير محسوس، كما في منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية ومشاركتها الفعلية في انتخابات 2006/06/29. في التصويت والترشيح. وتوقف أو تغير جزء من استمرار أنتاج ثقافة التسلط والخضوع من جانب النظام السياسي كهيأة تنشئة اجتماعية سياسية بعد مجيء الشيخ (حمد بن عيسى آل خليفة). إلى السلطة في العام 1999، على سبيل المثال لمصلحة التنشئة الديمقراطية على الأقل ظاهريا أيمانا منه بالرغبة بشيوع أو نشر ثقافة أو جزء من ثقافة من نوع آخر؛ وان كان على نطاق محدود. وتحت تأثير البيئة الدولية. فقد سمح الشيخ (حمد بين عيسى آل خليفة). على سبيل المثال. بأجراء انتخابات بلدية وتشريعية تشارك فيها المرأة والرجل على حد سواء، وقام بالعديد من الإصلاحات السياسية التي تؤشر تنشئة ثقافة مشاركة. بعبارة أخرى يحصل أن تتأثر هيئات التنشئة في البحرين بخصائص ثقافية أخرى يمكن أن يطلق عليها ب (التشاركية). فيؤدي ذلك إلى تأثر بعض هيئات التنشئة بالثقافة التشاركية. وهي تؤدي وظائفها. وفي هذا الصدد يقول (مفيد الزيدي): "..وبناءاً على ذلك، يمكن القول: بأن العوامل الضاغطة التقت في وقت معين. ونجم عنها ما يسمى ب (الشكل الديمقراطي ذي الطابع المحدود)، ألاّ أن هذا الشكل من الديمقراطية لم يكن يمثل الإرادة الحقيقية للمطالبين فيها أو أنها تنطلق من قناعات ديمقراطية بقدر ما كانت تتبع أسلوب الذرائع السياسية... فضلا عن ما تقدم. يُعتقد أن الكويت تحولت من الحكم الفردي المطلق إلى دولة شبه مؤسساتية، وتشكيل الوزارات. وإنشاء مجلس الأمة (البرلمان)، وإجراء الانتخابات. وإصدار الدستور ومساهمة النخب الاجتماعية من المثقفين والتجار في التجربة البرلمانية الرائدة في أقطار الخليج العربي" [1]. وقد ينطبق هذا التحليل على بعض المجتمعات العربية الأخرى مثل الأردن. وتونس. ومصر.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب. أن للثقافة السياسية العربية دوراً في التأثير في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية بقدر تأثر الأخيرة بالثقافة السياسية العربية السائدة. وهي تؤدي وظيفتها في التنشئة كما في قيامها بالتنشئة على الثقافة السياسية الذكورية. أي أن الثقافة السياسية الذكورية أسهمت في أعادة إنتاجها عن طريق سيطرتها أو

---

[1] نقلا عن: جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 138- 147.

تحكمها أو تأثيرها في باقي أو بعض هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. بعبارة أخرى أن الثقافة السياسية كمركب للقيم الاجتماعية والممارسات الاجتماعية في المجتمعات العربية أثرت في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. وهي تؤدي وظائفها، بالمقابل أن التنشئة الاجتماعية السياسية العربية هي الأخرى لها دوراً في التأثير في الثقافة السياسية العربية كما في المحافظة على بعض جوانب الأخيرة أو/وتغير البعض منها. مما قاد بالنتيجة إلى وجود نوع من الثقافة السياسية العربية الذي يمكن أن يطلق عليه (الثقافة السياسية الرعوية- الخاضعة- المساهمة- التابعة خارجيا).

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث. يُمكن أن يطلق على الثقافة السياسية العربية بالثقافة السياسية (الرعوية- الخاضعة- المساهمة- التابعة خارجيا). نتيجة بعض الخصائص التي تتميز بها من قبيل خاصية عدم مساواة بين الرجال والنساء لصالح التحيز للرجل. وعدم المساواة بين الرجال أنفسهم لصالح الفئات الحاكمة. وخاصية الرعوية كعدم تأثير شرائح واسعة من المجتمعات العربية من النساء في السلطة. وعدم تأثير الأخيرة فيها إلا بقدر ممارسة التسلط، وولاء شرائح واسعة من السكان إلى ولاءات فرعية كالأسرة والقبيلة والطائفة. وليس ولاء للدولة. وخاصية المساهمة المحدودة من جانب فئات طموحة تحاول التأثير في النظام السياسي كالمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية، وخاصية التبعية للبيئة المحيطة الإقليمية والدولية طالما أن الأخيرة لها تأثير بارز في تشكيل الثقافة السياسية العربية. وأن الثقافة تؤثر في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية. وعملية التنشئة ذاتها بقدر تأثر الأخيرتين فيها وتبنيها. والعمل على أعادة إنتاجها. وهي تؤدي وظائفها. بالمقابل فأن التنشئة تؤثر في الثقافة بقدر ما تحاول أعادة إنتاجها كما هي أو تغير بعضها أو تغير كلها في بعض الأحيان.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا الفصل. أن الأسباب الذاتية الخاصة بالمرأة. والنظام الأبوي. وبعض القيم الاجتماعية. والأسباب الدينية. هي المسؤولة عن قيمة التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية. فقد تبين أنه يحصل أحيانا أن تتحمل المرأة مسؤولية وضعها كأن تستسلم لواقع دورها الاجتماعي كدور ثانوي يأتي بعد دور الرجل كما في تسليمها بدورها الثانوي في مجال الطلاق وحل الخلافات الأسرية. وإقرارها بعدم المساواة بينها وبين الرجل. وأن للنظام الأبوي تأثيرا في شيوع القيم الاجتماعية التي تفرق بين الجنسين لصالح الذكر كما أطلاق يد الرجل في حل الخلافات الأسرية والمشاكل التي تواجه الأسرة. وفي تفضيل أن يحل الأبن الذكر وليس البنت أو الأم الأنثى في حالة غياب الأب. وأن للقيم الاجتماعية تأثيرا على قيمة التفرقة بين الجنسين. كما في تأثيرها على زيادة المنع والأوامر والقيود على النساء أكثر من الرجال. وقلة فرص تعليمها مقارنة بالرجل. وتفضيل انجاب الذكور على الإناث. وعّد البيت المكان الطبيعي للمرأة كزوجة أو رب بيت. وأن للدين

الإسلامي دوراً في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين ولصالح الذكر وأن الأسباب الثقافية تتشكل من مجموع القيم الأبوي، والقيم لدينية، والقيم الاجتماعية، بحيث أصبحت جزء من الثقافة العامة التي ساهمت في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين. وظهر أن لقيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل أبعاداً سياسية تؤثر سلبا على دور المرأة في المجال السياسي. فكلما توفرت بيئة اجتماعية تنظر إلى المرأة بعين المساواة مع الرجل تساوت أو اقتربت المرأة من الرجل في سلوكها السياسي والعكس هو الصحيح. فقد ظهر لنا أن شعور المرأة بالتفوق والثقة بالنفس وارتفاع مفهوم الذات وهي من السمات الضرورية لكفاءة المرأة السياسية تقل كلما زادت قيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل، وأن سلطة الرجل تزداد من المجال الاجتماعي إلى السياسي كلما زادت الأسباب التي تحط من شأن المرأة وترفع من شأن الرجل، وتزداد درجة الاغتراب السياسي وضعف مشاركة المرأة السياسية كلما زادت الأسباب التي تنشأ على أن عالم البيت خاص بالنساء وعالم السياسة خاص بالرجال. وتبين لنا أيضا أن من بين الأبعاد السياسية للقيم الاجتماعية هو تثبيت قيمة التفرقة بين الجنسين في الدستور وامتداد السلطة والقوة من الممارسة في العائلة إلى الممارسات السياسية التي تمنع من المشاركة السياسية الفعلية للنساء.

وخُلص أيضا إلى أن هناك ممارسات أو أساليب وأنماط اجتماعية تعود عليها الفرد أو الجماعة، وأن من مظاهرها يُذكر شيوع الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي الشديد والصارم والتسلطي والعنيف جسديا ونفسيا، وانخفاض مفهوم الذات الايجابي عن النفس والآخرين، والاعتماد على الآخرين، والانطواء، والتردد، وعدم التعبير الصريح عن آرائهم ومشاعرهم واللجوء إلى الوسطاء، وسيادة سلوك الخضوع والتبعية والخوف من السلطة الاجتماعية، وأن بعض العوامل مثل عامل الشخصية، وعامل التنشئة الاجتماعية، والعوامل البيئة والثقافية يمكن أن تفسر لنا، على الأقل جزئيا، أسباب شيوع بعض أنواع مظاهر الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي المشار إليه أعلاه، فقد تبين أن الشخصية الخاضعة والخائفة لمن هم في السلطة تعزز من تسلط واستبداد من هم في الحكم، وأن غياب روح المبادرة نابع من الشخصية التي تتميز بالإتكالية واللامبالاة والاعتماد على الحكومة، مما يعزز تسلط الأخيرة واستبدادها، وأن الشخصية التي تتميز بالشعور بالذنب، والنقص، والعزلة والوحدة، تؤدي إلى شخصية تتسم بضعف الأنا، وظهر أن التنشئة في الأسرة، والمدرسة والكتب المدرسية وأساليب المعلمين والمدرسين والأساتذة، والمؤسسة الدينية، ووسائل الاتصال الجماهيرية تسهم في التنشئة على التقدير السلبي للذات والخضوع والتسلط، وأن للعوامل البيئية كالعوامل الجغرافية الاجتماعية والوضع الاقتصادي الاجتماعي والعوامل الثقافية تأثيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية كما في دورها في ممارسة التسلط، وتعزيز الخضوع وغياب روح المبادرة، وضعف الأنا، وعبادة السلطة وتشخيصها، وأنه من الممكن جداً أن

يكون للممارسات الاجتماعية أو نمط التنشئة الذي يتسم بالقسوة والصرامة والعقاب البدني أبعاداً سياسية يمكن أن تتمثل بالخضوع للسلطة السياسية كما يمكن أن تتمثل بمعارضة السلطة السياسية، وممارسة التسلط. وإن أحد الأبعاد السياسية المتوقعة للخضوع الاجتماعي هو الطاعة السياسية المطلقة أو السلبية أو الخضوع السياسي للسلطة الحاكمة والخوف منها، أو أن الخضوع المطلق للسلطة الحكومية وعبادتها وتشخيصها والخوف منها وتقديس الوظيفة الحكومية ناتج من نمط التنشئة القائم على الطاعة المطلقة من قبل هيئات التنشئة الاجتماعية كما في الأسرة. ومن المحتمل جداً أن يكون لضعف الأنا والثقة بالنفس والإتكالية أبعاداً سياسية تتمثل بضعف الكفاءة السياسية الضرورية للمشاركة السياسية.

وخُلص أيضا أنه بالإمكان وصف الثقافة السياسية العربية بالثقافة السياسية (الرعوية- الخاضعة- المساهمة- التابعة خارجيا)، نتيجة بعض الخصائص التي تتميز بها من قبيل خاصية عدم المساواة بين الرجال والنساء لصالح التحيز للرجل، وعدم المساواة بين الرجال أنفسهم لصالح الفئات الحاكمة، وخاصية الرعوية كعدم تأثير شرائح واسعة من المجتمعات العربية من النساء في السلطة، وعدم تأثير الأخيرة فيها إلا بقدر ممارسة التسلط، وولاء شرائح واسعة من السكان إلى ولاءات فرعية كالأسرة والقبيلة والطائفة، وليس ولاء للدولة، وضعف تأثير النظام السياسي في شرائح واسعة من السكان، وخاصية المساهمة المحدودة من جانب فئات طموحة تحاول التأثير في النظام السياسي كالمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية، وأخيرا خاصية التبعية للبيئة المحيطة الإقليمية والدولية طالما أن الأخيرة لها تأثير بارز في تشكيل الثقافة السياسية العربية. وخُلص أيضا إلى أن الثقافة تؤثر في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وعملية التنشئة ذاتها بقدر تأثر الأخيرتين فيها وتبنيها، والعمل على أعادة إنتاجها، وهي تؤدي وظائفها بالمقابل فأن التنشئة تؤثر في الثقافة بقدر ما تحاول أعادة إنتاجها كما هي أو تغير بعضها أو تغيرها كلها في بعض الأحيان.

obeikandl.com

الخاتمة

وجدت هذه الدراسة أن هناك هيئات تنشئة اجتماعية سياسية عربية أولية وثانوية تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية السياسية، وأن الدراسة اختارت الأسرة والنظراء نموذجين لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية الأولية نتيجة الافتراض بأنهما أهم هذا النوع من الهيئات، واختارت القبيلة، والهيئة الدينية، وهيئة النظام السياسي كنماذج لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية الثانوية نتيجة الافتراض بأنها أهم هذا النوع من الهيئات. وظهر أن هيئة الأسرة أكثر تأثيرا من هيئة النظراء كون الأولى أول هيئة يتعرف عليها الفرد، ولما تقدمه له من غذاء مادي وروحي ونفسي، وكونها أقرب إليه من الناحية القرابية والعاطفية والاتصالية بالمقارنة مع هيئة النظراء. وتبين أيضا أن هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأولية كهيئة الأسرة، وهيئة النظراء أكثر تأثيراً من غيرها من هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية كونها أولية بمعنى أنها أقرب إلى الفرد من الناحية المعيشية والنفسية والعاطفية والروحية والشخصية والروحية والاتصالية. فقد سميت بالأولية لكونها أقرب إلى الفرد من الناحية القرابية والعاطفية والاتصالية أولا، ولكونها بالنتيجة أكثر تأثيرا في تنشئة الفرد الاجتماعية السياسية من باقي هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية، كهيئة القبيلة وهيئة الدين، وهيئة النظام السياسي، ثانيا. فقد وجدت الدراسة أن تأثير هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأولية في المجتمعات العربية في تنشئة الفرد أكثر استمراراً من نظيراتها الثانوية، نتيجة ارتباط ذلك بالروابط الدموية، وخصوصا في حالة الأسرة، والضمانات النفسية والعاطفية والمادية التي توفرها للفرد بالمقارنة مع هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية.

في الوقت نفسه، ظهر بأنه بالرغم من استمرار تأثير القبيلة والهيئة الدينية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية إلا أن النظام السياسي يُعد أكثر تأثيراً منهما في مجال التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية العربية لما يمتلكه من هيئات فرعية وأدوات تنفيذية سلمية وعنيفة ووسائل القانون وأدوات تنفيذه. وقد يمكن القول أن كل هيئة من هذه الهيئات الأولية والثانوية تساهم في دور معين في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، ولكن لا تحتكر كل منها التأثير المطلق في هذه العملية، نتيجة وجود عوامل مؤثرة أخرى كالعوامل الذاتية، التي تشمل عامل الجنس، وعامل الشخصية، فضلا عن العوامل البيئية، التي تشمل عامل الوضع الاقتصادي الاجتماعي، وعامل البيئة المحيطة الإقليمية والدولية، تؤثر في عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. فقد ظهر لنا أن جنس الفرد في المجتمعات العربية كونه ذكر أم أنثى يؤثر في تنشئته وذلك تحت تأثير العادات والتقاليد وثقافة هذه المجتمعات، إذ يُفضل الذكر على الأنثى لذلك هناك اختلافا في سلوك المرأة العربية مقارنة بالرجل ناتجا عن الاختلاف في التنشئة الاجتماعية السياسية

القائمة أو المستندة على نمط التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية. فالتفرقة في التنشئة الاجتماعية السياسية بين الجنسين في المجتمعات العربية أدت إلى وجود اختلاف فيما بينهما في الاتجاهات السياسية, والقيم الاجتماعية السياسية، والشخصية، واختلاف في مجال المعرفة السياسية ومصادرها، والاهتمام بالسياسة, واختلاف في مستويات المشاركة السياسية، والهوية، واختيار الشخص القدوة. وظهر أيضا أن لسمات الشخصية العربية, مثل التقليدية, وضعف الشعور بالمواطنة، وضعف الكفاءة الذاتية، وضعف الاستقلالية، وقلة المرونة الفكرية, وضعف الأنا, والخضوع والسيطرة, والميل القرابي, والصراع, والتقليدية, تأثيراً في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية بقدر دورها في أعادة أنتاج سماتها وخصائصها ذاتها عبر هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية المتأثرة بنفس سمات هذه الشخصية, فهيئة تنشئة تحمل صفات أو سمات الشخصية التسلطية من المحتمل جداً أن تعيد أنتاج شخصية تسلطية أيضا عبر التنشئة الاجتماعية, وأن لهذه السمات أو لبعضها أبعاداً سياسية. وتبين أيضا أن لمهنة الفرد ومصدر دخله، ونمط السكن ومساحته وامتلاك الوسائل والمدعمات الاقتصادية، والتسهيلات الثقافية والترفيهية ومستويات المعيشة, في المجتمعات العربية من المحتمل جداً أن تؤثر في تنشئته الاجتماعية السياسية, كما في تأثيرها في شخصية الفرد العربي, والصراع الاجتماعي السياسي, والقيم الاجتماعية السياسية, ونمط التنشئة الاجتماعية السياسية, والمشاركة السياسية, والولاء السياسي, ونمط الثقافة السياسية, ولكن مع ذلك توصلت الدراسة إلى أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي المرتفع ليس العامل الحاسم وراء توفر أجواء الديمقراطية والتنشئة السوية من عدمها وذلك لوجود تنشئة غير سوية وتسلطية في المجتمعات العربية الفقيرة والغنية على حد سواء, فضلا عن ما تقدم, وجدت الدراسة أن للبيئة المحيطة الإقليمية والدولية تأثيراً إيجابيا وسلبيا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في مجالات عديدة كما في تأثيرها في الشخصية العربية, والتنشئة الدينية الإسلامية, والصراع الثقافي, والوعي السياسي, والهوية والولاء, والوحدة الوطنية والقومية, وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى, ونمط التنشئة الاجتماعية السياسية, والمشاركة السياسية, والشرعية, والاستقرار الاجتماعي السياسي, والثقافة السياسية.

ونتيجة الخلاصة بأن العوامل الذاتية والبيئية لا تحتكر التأثير المطلق في عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية, وجد بناء على ذلك بأن للثقافة العربية التأثير الأقوى في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. فقد ظهر أن القيم الاجتماعية السياسية العربية, المركبة من النظام الأبوي, وبعض القيم الاجتماعية, والأسباب الدينية, هي المسؤولة عن قيمة التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية. فقد توصلت الدراسة إلى: أن للنظام الأبوي تأثيرا في شيوع القيم الاجتماعية التي تفرق بين الجنسين لصالح الذكر كما في أطلاق يد الرجل في حل الخلافات الأسرية والمشاكل التي تواجه الأسرة, وفي تفضيل

أن يحل الأبن الذكر وليس البنت أو الأم الأنثى في حالة غياب الأب، وأن للقيم الاجتماعية تأثيرا على قيمة التفرقة بين الجنسين، كما في تأثيرها على زيادة المنع والأوامر والقيود على النساء أكثر من الرجال، وقلة فرص تعليمها مقارنة بالرجل، وتفضيل أنجاب الذكور على الإناث، وعّد البيت المكان الطبيعي للمرأة كزوجة أو رب بيت، وأن للدين الإسلامي دوراً في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الذكر. وبناء على ما تقدم، وجدت الدراسة: أن الأسباب الثقافية التي تتشكل من مجموع القيم الأبوية، والقيم الدينية، والقيم الاجتماعية، قد أصبحت جزء من الثقافة العامة التي ساهمت في وجود قيمة التفرقة بين الجنسين، إلى درجة جعلت المرأة تقبل في واقعها، فقد تبين أنه يحصل أحيانا أن تتحمل المرأة مسؤولية وضعها كأن تستسلم لواقع دورها الاجتماعي كدور ثانوي يأتي بعد دور الرجل كما في تسليمها بدورها الثانوي في مجال الطلاق وحل الخلافات الأسرية، وإقرارها بعدم المساواة بينها وبين الرجل.

ووجدت الدراسة أن لقيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل أبعاداً سياسية تؤثر سلبا على دور المرأة في المجال السياسي. فكلما توفرت بيئة اجتماعية تنظر إلى المرأة بعين المساواة مع الرجل تساوت أو اقتربت المرأة من الرجل في سلوكها السياسي والعكس هو الصحيح. فقد ظهر لنا أن شعور المرأة بالتفوق والثقة بالنفس وارتفاع مفهوم الذات وهي من السمات الضرورية لكفاءة المرأة السياسية تقل كلما زادت قيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل، وظهر لنا أن سلطة الرجل تزداد من المجال الاجتماعي إلى السياسي كلما زادت الأسباب التي تحط من شأن المرأة وترفع من شأن الرجل، وتزداد درجة الاغتراب السياسي وضعف مشاركة المرأة السياسية كلما زادت الأسباب التي تنشأ على أن عالم البيت خاص بالنساء وعالم السياسة خاص بالرجال. وتبين لنا أيضا أن من بين الأبعاد السياسية للقيم الاجتماعية هو تثبيت قيمة التفرقة بين الجنسين في الدستور في بعض المجتمعات العربية، وامتداد السلطة والقوة من الممارسة في العائلة إلى الممارسات السياسية التي تمنع من المشاركة السياسية الفعلية للمرأة.

ووجدت الدراسة، فضلا عن ما تقدم، أن هناك ممارسات أو أساليب وأنماط اجتماعية تعود عليها الفرد أو الجماعة، وأن من بين مظاهرها يُذكر شيوع الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي الشديد والصارم والتسلطي والعنيف جسديا ونفسيا، وانخفاض مفهوم الذات الايجابي عن النفس والآخرين، والاعتماد على الآخرين، والانطواء، والتردد، وعدم التعبير الصريح عن آرائهم ومشاعرهم واللجوء إلى الوسطاء، وسيادة سلوك الخضوع والتبعية والخوف من السلطة الاجتماعية، وأن بعض العوامل مثل عامل الشخصية، وعامل التنشئة الاجتماعية، والعوامل البيئة والثقافية يمكن أن تفسر لنا، على الأقل جزئيا، أسباب شيوع بعض أنواع مظاهر الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي، فقد تبين أن للعوامل النفسية تأثيرا في السلوك الاجتماعي، فالشخصية الخاضعة والخائفة لمن هم في السلطة تعزز

من تسلط واستبداد من هم في الحكم، وأن غياب روح المبادرة نابع من الشخصية التي تتميز بالإتكالية واللامبالاة والاعتماد على الحكومة، مما يعزز تسلط الأخيرة واستبدادها، وأن الشخصية التي تتميز بالشعور بالذنب، والنقص، والعزلة والوحدة، تؤدي إلى شخصية تتسم بضعف الأنا، وظهر أن التنشئة في الأسرة، والمدرسة والكتب المدرسية وأساليب المعلمين والمدرسين والأساتذة، والمؤسسة الدينية، ووسائل الاتصال الجماهيرية تسهم في التنشئة على التقدير السلبي للذات والخضوع والتسلط، وأن للعوامل البيئية كالوسط الاجتماعي الجغرافي، والوضع الاقتصادي الاجتماعي، والعوامل الثقافية تأثيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية كما في دورها في ممارسة التسلط، وتعزيز الخضوع وغياب روح المبادرة، وضعف الأنا، وعبادة السلطة وتشخيصها، وتبين أيضا أنه من الممكن جداً أن يكون للممارسات الاجتماعية أو نمط التنشئة الذي يتسم بالقسوة والصرامة والعقاب البدني أبعاداً سياسية يمكن أن تتمثل بالخضوع للسلطة السياسية، أو معارضتها، وممارسة التسلط، وأن أحد الأبعاد السياسية المتوقعة للخضوع الاجتماعي هو الطاعة السياسية المطلقة أو السلبية أو الخضوع السياسي للسلطة الحاكمة والخوف منها، وأن الخضوع المطلق للسلطة الحكومية وعبادتها وتشخيصها والخوف منها وتقديس الوظيفة الحكومية ناتج من نمط التنشئة القائم على الطاعة المطلقة من قبل هيئات التنشئة الاجتماعية كما في الأسرة، ومن المحتمل جداً أن يكون لضعف الأنا والثقة بالنفس والإتكالية أبعاداً سياسية تتمثل بضعف الكفاءة السياسية الضرورية للمشاركة السياسية.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن محصلة عملية التنشئة الاجتماعية السياسية العربية عبر هيئاتها والعوامل المؤثرة فيها بما فيها الثقافة العربية قد أسهمت في وجود ثقافة سياسية مزيجة يمكن أن يطلق عليها ب (الثقافة السياسية الرعوية- الخاضعة -المشاركة- التابعة خارجياً)، نتيجة بعض الخصائص التي تتميز بها من قبيل خاصية عدم مساواة بين الرجال والنساء لصالح التحيز للرجل، وعدم المساواة بين الرجال أنفسهم لصالح الفئات الحاكمة، وخاصية الرعوية كعدم تأثير شرائح واسعة من المجتمعات العربية من النساء في السلطة، وعدم تأثير الأخيرة فيها إلا بقدر ممارسة التسلط، وولاء شرائح واسعة من السكان إلى ولاءات فرعية كالأسرة والقبيلة والطائفة، وليس ولاء للدولة ونظامها السياسي وعدم قدرة الأخير في التأثير على جميع شرائح السكان، وخاصية المساهمة المحدودة من جانب فئات طموحة تحاول التأثير في النظام السياسي كالمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية، وخاصية التبعية للبيئة المحيطة الإقليمية والدولية طالما أن الأخيرة لها تأثير بارز في تشكيل الثقافة السياسية العربية. وتبين أيضا أن الثقافة تؤثر في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية وعملية التنشئة ذاتها بقدر تأثر الأخيرتين فيها وتبنيها، والعمل على أعادة إنتاجها، وهي تؤدي

وظائفها. بالمقابل فأن التنشئة تؤثر في الثقافة بقدر ما تحاول أعادة إنتاجها كما هي أو تغير بعضها أو تغيرها كلها في بعض الأحيان.

وبهذه الخاتمة، يمكن القول أن الدراسة استطاعت التحقق من صحة فرضيتها والإجابة عن الأسئلة المعروضة ضمن هذه الدراسة، إذ وجدت الدراسة أن الإختلاف في السلوك السياسي في المجتمعات العربية؛ أنما يعود إلى الاختلاف في نوع التنشئة الاجتماعية السياسية فيها؛ فالتنشئة الاجتماعية السياسية العربية التي يتعرض لها الفرد، وخصوصا في مرحلة الطفولة واستمرارها بنفس المنوال في مرحلة النضوج، هي المسؤولة أو السبب، وما يترتب عليها من سلوك اجتماعي وسياسي هو النتيجة، وأن لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية الأولية والثانوية دوراً مهما في توصيل التنشئة فيها؛ وأن عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية تتأثر بعوامل ذاتية وبيئية وثقافية مختلفة وهي تؤدي دورها؛ وأن لأنماط التنشئة النفسية والاجتماعية أبعاداً سياسية أو تأثيراً في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية وبالتالي في السلوك السياسي العربي، وأن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية السياسية؛ وأن هناك تشابه كبير بين المجتمعات العربية في مجال دور هيئات التنشئة في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، وخصوصا دور هيئة الأسرة، وهيئة القبيلة، والهيئة الدينية، والتشابه في دور العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، كما في تشابه تأثير عامل الجنس، وتأثير سمات الشخصية، وتعرضها لتأثير البيئة المحيطة الإقليمية والدولية؛ وتشابه في مجال تأثير القيم والممارسات الاجتماعية والثقافة بأبعادها السياسية مما يمكن معه تسمية التنشئة الاجتماعية السياسية بالعربية في مجال دراستنا.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر باللغة العربية:

أ- الكتب العربية:

1- د. إجلال إسماعيل حلمي، العنف الأسري، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

2- د. إحسان محمد الحسن، المدخل إلى علم الاجتماع الحديث، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1975- 1976.

3- د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي: مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، الأردن، مكتبة المنار، ط1، 1985.

4- _____، المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1983.

5- أحمد ذيبان الربيعي، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، عمان، (بلا ناشر)، ط1، 1993.

6- د. أحمد الربابعة، الشخصية الأردنية: سماتها وخصائصها، الأردن، (بلا ناشر)، 1999.

7- د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة: دراسات نظرية وميدانية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983.

8- _____، قضايا علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1981.

9- أميل فهمي حنا شنوده، التربية السياسية والوعي السياسي لطلاب كليات التربية: دارسة ميدانية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1978.

10- باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003.

11- باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق: الوقائع- الدوافع- الحلول، بيروت، توزيع دار الكنوز الأدبية، 1999.

12- بلال خلف العمري، أثر المتغيرات الاجتماعية- الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية: دراسة ميدانية، عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، 1997.

13- د. حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1986.

14- _____، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، جامعة بغداد، 1986.

15- د. حسن عبد الله العايد، أثر العولمة في الثقافة العربية، الأردن، دار النهضة العربية، 2004.

16- د. جهاد تقي الحسني، الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، 1993.

17- د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1996.

18- د. الدسوقي عبده إبراهيم، التلفزيون والتنمية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2004.

19- رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار، عمان، دار الجنان، 2005.

20- د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط2، 1989.

21- د. سعد جمعة إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

22- د. سعيد التل، مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، عمان، دار اللواء للصحافة والنشر، 1987.

23- د. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، مصر الجديدة، مصر، أيتراك للنشر والتوزيع، 2004.

24- د. السيد عبد القادر شريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.

25- د. شمران حمادي، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، العدد (1)، 1973.

26- د. صادق الأسود، الرأي العام والأعلام، بغداد، مطبعة التوجيه المعنوي، 1990.

27- _____، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991.

28- د. صلاح الدين منسي محمد ، المشاركة السياسية للفلاحين، مصر، دار الموقف العربي للصحافة والنشر، 1985.

29- عاهد مسلم ابو ذويب المشاقبه، الابعاد السياسية للتدفق الاعلامي بين الشمال والجنوب، (بلا ناشر)، عمان، الأردن، ط1، 2002.

30- د. عباس مكي، و د. زهير حطب، السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1978.

31- د. عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992.

32- عبد القيد زلّوم، الديمقراطية نظام كفر: يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها، بغداد، من منشورات حزب التحرير، 1990، ص 2.

33- عبد الملك ردمان الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنيت، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

34- د.عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، بيروت، دار النهضة العربية، 2001.

35- د. عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة، الكويت، دار سعاد الصباح، ط1، 1992.

36- د. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986.

37- _____، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1985.

38- عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993.

39- د. عزمي بشارة، الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2002.

40- د. علي زيعور، التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والأسطورية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1978.

41- _____، الدراسة النفسية الاجتماعية بالعينة للذات العربية: من مؤنوغرافيا قرية إلى التنمية الوطنية، بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1984.

42- _____، قطاع البطولة والنرجسية في الذات العربية: المستعلي والمستكبر في التراث والتحليل النفسي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1982.

43- د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: هل يختلف العرب عن غيرهم من الأمم؟ وهل يختلف أهل العراق عن غيرهم من العرب؟، قم، إيران، المكتبة الحيدرية، ط2، 1998.

44- _____، شخصية الفرد العراقي: بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، لندن، منشورات دار ليلى، ط2، 2001.

45- _____، وعّاظ السلاطين، لندن، دار كوفان، ط2، 1995.

46- _____، مهزلة العقل البشري، شريعة- قم، انتشارات الشريف الرضي، ط2، 1379هجري.

47- د. عمر أحمد همشري، التنشئة الاجتماعية للطفل، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

48- د. غريب محمد سيد احمد، المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987.

49- د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.

50- د. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية: مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، 1980.

51- د. فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية: دراسة ميدانية في بعض دول الخليج، الكويت، جامعة الكويت، 1980.

52- د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصرين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت، دار ابن خلدون، ط1، 1980.

53- _____، الفلاح المصري ومبدأ المساواة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

54- د. لويس كامل مليكه (محرر)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، المجلد الثاني، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

55- مجموعة باحثين، دراسات في علم الاجتماع: الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

56- د. محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

57- د. محمد أنور محروس، سوسيولوجية الجماعات الدينية والثقافات الفرعية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004.

58- محمد بن شحات الخطيب، القدوة وأثرها في التنشئة الاجتماعية لتلاميذ المرحلة الابتدائية في دول الخليج العربي، الرياض، مكتبة التربية العربي لدول الخليج العربي، 1997.

59- د. محمد الجوهري وآخرون، الطفل والتنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1991.

60- محمد الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الكويت، شركة كاظمة، ط2، 1984.

61- د. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6 1994.

62- د. محمد عباس نور الدين، التمويه في المجتمع العربي السلطوي: مقاربة نفسية اجتماعية لطبيعة علاقاتنا بالطفل، بالفقير، بالمرأة وببعضها البعض، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000.

63- د. محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول: الأسس النظرية والمنهجية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993.

64- د. محمد عماد الدين إسماعيل. د. رشدي قام منصور، د. نجيب اسكندر إبراهيم، كيف نربي أطفالنا التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية، مصر، دار النهضة العربية، ط2، 1974.

65- محمود معياري، الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية، بير زيت، جامعة بير زيت، 2003.

66- د. موسى شتيوي و د. أمل داغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الإستراتجية، 1994.

67- د. نبيل صالح، الثقافة السياسية، رام الله، فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997.

68- هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

69- _____، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطريكي، في: الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطريكي، الكويت، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الثاني، 1984- 1985.

70- هناء محمد المطلق، اتجاهات تربية الطفل في المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1981.

ب- الكتب الأجنبية المترجمة إلى العربية:

1- ريجارد داوسن، كينث بروبت، وكارن داوسن، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة عبد الله أبو القاسم خشيم، د. محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1990.

ج- القواميس:

1- د. إبراهيم مدكور (محرر)، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

2- المنجد، في اللغة والإعلام: في اللغة، بيروت، دار المشرق، ط22، 1975.

د- الرسائل الجامعية:

- أطاريح الدكتوراه:

1- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2007.

2- سعدي كريم سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الإسلامي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989.

3- طه محمد طه بركات، دور الإعلام الإذاعي: إذاعة وتلفزيون في التنشئة الاجتماعية للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي، أطروحة دكتوراه في دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، مصر، 1990- 1991.

4- عاصم محمد عمران، التحديث والاستقرار السياسي في مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2000.

5- عبد العزيز مهدي مكي الراوي، سياسة إيران الخارجية للمدة من 1979- 2003، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2005.

6- عليان عبد الله سليمان الحولي، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان، 1996.

7- عليه علي عبد المعطي محمد، مفهوم الذات عند طالبات المدرسة الثانوية وعلاقته ببعض سمات الشخصية وبالتحصيل الدراسي، أطروحة دكتوراه في التربية، علم النفس التعليمي، 1991.

8- فايز محمد مصطفى الحديدي، مظاهر الاغتراب وعوامله لدى طلبة الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في التربية (أصول التربية)، جامعة عين شمس، مصر، 1990.

9- محمد خير علي مامسر، دراسة تحليلية لسمات شخصية شباب الجامعات العربية المطبقة لنظام الساعات المعتمدة، أطروحة دكتوراه في التربية، جامعة طنطا، مصر، 1980.

10- محمد عبد الحميد زيدان، بعض سمات الشخصية للطلبة في الجامعات الأردنية وعلاقتها برعاية الوالدين، أطروحة دكتوراه، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا، 1983.

11- محمود حسن إسماعيل، نشرات الإخبار في التلفزيون المصري والتنشئة السياسية للمراهقين: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في دراسات الطفولة، قسم الإعلام وثقافة الطفل، جامعة عين شمس، مصر، 1991.

12- مصطفى محمود عبد الهادي حوامدة، التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلاقتها بأنساقهم القيمية: دراسة مقارنة بين الذكور والإناث لدى عينة من طلاب الأردن، أطروحة دكتوراه فلسفة في دراسات الطفولة من قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، الأردن، 1991.

13- ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي: دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية (معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا سابقا)، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2002.

- رسائل الماجستير:

1- أحمد شحاذة محمد الكبيسي، إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

2- أمل سالم حسن العوادة، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، أطروحة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998.

3- أمل محمد معطي، التنشئة والتحولات الاجتماعية: أنموذج ميداني من منظمة الطلائع في القطر العربي السوري، أطروحة ماجستير، شعبة علم الاجتماع، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1987- 1988.

4- جبار إسماعيل عبد الجبوري، النظام السياسي الكويتي: دراسة سياسية للتطورات السياسية المعاصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

5- راتب قاسم محمد عاشور، القيم الاجتماعية في كتب القراءة لطلبة الصفوف الأربعة الأولى في الأردن، رسالة ماجستير في التربية، قسم التربية، جامعة اليرموك، الأردن، 1990.

6- زين شفيق محمد الحايك، بعض المحددات الاجتماعية للاندماج السياسي: دراسة استطلاعية على عينة عشوائية من طلبة المرحلة الثانوية في عمان الكبرى، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1993.

7- سعد محسن مطر المولى، النظام السياسي البحريني: دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ عام 1990، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000.

8- سعدو حورية، الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال: دراسة ميدانية لعينة من المجاهدات القاطنات بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة الجزائر، 1994- 1995.

9- سعيد عيادي التنشئة السياسية بين المدرسة والبيئة الثقافية: دراسة سوسيولجية في التفكير السياسي لطلاب الاقسام الثانوية النهائية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990- 1991.

10- سلوى محمد، أساليب التنشئة الاجتماعية في التربية كما يدركها الأبناء في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان، 1996.

11- صفية محمود يوسف جبالي، العلاقة بين أساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية ومفهوم الذات عند طلبة الثاني الإعدادي، رسالة ماجستير في التربية وعلم النفس التربوي، جامعة اليرموك، الأردن، 1989.

12- عبد الرحمن حسين محمد الجميلي، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

13- عبد القادر يونس ملحم، أثر الخبرة الجامعية في مستوى الثقة البينشخصية عند طلبة الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير في علم النفس، كلية التربية، الجامعة الأردنية، 1985.

14- عصام صالح حسن، دراسة في النظام السياسي البحريني، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.

15- عقاب نصيرة، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1994- 1995.

16- علي عبد الحسين الجابك، الأثر السياسي للعامل القبلي في النظم السياسية العربية المعاصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001.

17- عنان جميل فريد حمدان، إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية: دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من الأسر في لواء طولكرم، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.

18- عيسى رمضان شريف عيسى، الفروق في التنشئة الاجتماعية بين الطلبة المواطنين والطلبة الوافدين في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان، 1996.

19- غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد، العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عجلون، رسالة ماجستير في علم الاجتماعي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.

20- كامل عايد سليم عبدوني، أنماط التنشئة الوالدية لدى عينة من طلبة المرحلة الثانوية في مديرية تربية عمان الكبرى الأولى، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995.

21- محمد حردان علي الهيتي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1986.

22- محمد عدنان محمود الخفاجي، اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين (جامعة صدام سابقا)، بغداد، العراق، 2001.

23- موفق سليم صبح بشارة، علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية بأنماط التنشئة الأسرية، رسالة ماجستير في علم النفس التربوي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994.

24- مي عبد الله عوض الخطيب، الوضع التعليمي والصحي والترفيهي وأنماط التنشئة الاجتماعية في الريف الأردني: دراسة استطلاعية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.

25- نبال فوزي الشلبي، أثر نمط التنشئة الأسرية في مفهوم الذات لدى طلبة جامعة اليرموك، رسالة ماجستير في التربية: توجيه وإرشاد نفسي، جامعة اليرموك، الأردن، 1993.

26- هاني حتمل محمد عبيدات، مدى مساهمة معلمي الدراسات الاجتماعية في ترسيخ القيم الاجتماعية لدى طلبة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين والطلبة، رسالة ماجستير في التربية، جامعة اليرموك، 1997.

27- هند قاسم إبراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة حالة البحرين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

28- هيفاء أحمد محمد يونس، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998.

29- يحيى سليمان قسام، عوامل تغير القيم الاجتماعية في ريف دمشق، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة دمشق، 1997- 1998.

هـ- الدوريات:

1- د. إيليا حريق، "الدولة العربية: الأصول التاريخية ورؤى الحاضر: نشو نظام الدولة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (99)، آيار (مايو)، 1987.

2- _____، التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك، المستقبل العربي، العدد (251)، كانون الثاني (يناير)، 2002.

3- باقر سلمان النجار، "المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر"، المستقبل العربي، العدد (261)، 2000.

4- بلال العربي، "القيم والتغير الاجتماعي: الشباب نموذجا"، دراسات مستقبلية، العدد (6)، 2001.

5- توماس فريدمان، "حدث من واشنطن: أقراوا هذه الوقائع وأفتوني..!"، صحيفة الراي، العدد (12815)، 2005/9/22.

6- ثريا التركي وهدى رزيق، "تغير القيم في العائلة"، المستقبل العربي، العدد (200)، تشرين الثاني (اكتوبر)، 1995.

7- حسين عبد الله

8- د. خالد أحمد العامودي، "التلفزيون والأطفال: إيجابيات الاستخدام وسلبياته في المجتمع السعودي"، رسالة الخليج العربي، العدد (56)، 1995.

9- رشاد محمد العليمي، التفاعل بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة وأثره على موقف الوالدين في تنشئة الطفل في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، العدد (17)، 1994.

10- د. سعد الشدوخي، "مناهجنا آخر الحصون: حاجتنا إلى مناهج إسلامية"، البيان، العدد (173)، مارس/ابريل (آذار/نيسان)، 2002.

11- د. سعود محمد العتيبي، نمط التنشئة السياسية داخل الأسرة السعودية: دراسة ميدانية لطلاب وطالبات السنة الأولى بجامعة الملك عبد العزيز، التعاون، المجلد (12)، العدد (46)، سبتمبر (ايلول)، 1997.

12- سعيدة الرحموني، "المرأة والمشاركة السياسية في تونس"، المستقبل العربي، العدد (259)، كانون الأول (ديسمبر)، 1999.

13- سماء سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية: الواقع والتحديات واستراتيجيات التفعيل، شئون خليجية، العدد (25)، ربيع 2001.

14- د. سمير عبد الوهاب، "النقابات العمالية في ظل اقتصاد السوق مع التطبيق في مصر"، النهضة، العدد الأول، يناير (كانون الثاني)، 2005.

15- د. سميرة بنت محمد موسى، "دور الأسرة العمانية في ثقافة الطفل"، التربية، العدد (117)، يونيو (حزيران)، 1996.

16- د. سيد ابو ضيف أحمد، "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، عالم الفكر، العدد (3)، 2002.

17- صلاح سالم، "إدارة الاختلاف في الثقافة السياسية العربية"، شؤون عربية، يونيو (حزيران)، 2001.

18- طلعت إبراهيم لطفي، "التنشئة الاجتماعية الأسرية والتحصيل الدراسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (17)، العدد (1)، أبريل (نيسان)، 2001.

19- د. عامر حسين فياض، "الثقافة السياسية ومشكلة الديمقراطية في الوطن العربي"، آفاق عربية، آذار، 1992.

20- د. عزة كرم، "تعزيز دور البرلمانيات في المنطقة العربية: التحديات والخيارات، البرلمان العربي"، العدد (76)، تموز (يوليو)، 2000.

21- على الطراح، "التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، صيف 2000. ص 71- 72.

22- د. علي الوردي، "أنا وحدي ولكن محاط بالناس"، آفاق عربية، العدد (7)، تموز (يوليو)، 1992.

23- د. العياشي عنصر "النخبة النقابية المحلية: تكوينها وتمثلاتها"، دراسات مستقبلية، العدد (5)، يوليو (تموز)، 2000

24- د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، المستقبل العربي، العدد (99)، آيار (مايو)، 1987.

25- د. قاسم حجاج، "العولمة والتنشئة السياسية"، السياسة الدولية، العدد (159)، يناير (كانون الثاني)، 2005.

26- د. قيس النوري، "آفاق الشخصية العربية المنوالية"، آفاق عربية، تموز، 1992.

27- كمال حبيب، "مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي"، البيان، العدد (173)، آذار/نيسان (مارس/أبريل).

28- د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (80)، 1985.

29- لواء دكتور، جمال مظلوم، "التطور السياسي في البحرين"، مجلة الدفاع، العدد (185)، 2001.

30- د. مازن أحمد صدقي العقيلي، "التنمية السياسية في الأردن: دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، النهضة، العدد الأول، يناير (كانون الثاني)، 2005.

31- محمد أحمد منصور "مناهج التعليم وخطيئة التبديل"، البيان، العدد (173)، مارس/أبريل (آذار/نيسان)، 2002.

32- محمد بن عبد الله الدويش، "هل لمناهجنا صلة بالتطرف والإرهاب؟"، البيان، العدد (173)، مارس/ابريل (آذار/نيسان)، 2002

33- محمود معياري، "السلطة الفلسطينية... إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد (257)، تموز (يوليو)، 2000.

34- د. مصطفى العدوان، "الدين والديمقراطية في الحياة السياسية الأردنية"، آفاق إستراتيجية (2)، نيسان، 2001.

35- د. المنصف وناس، "التلفزة وتحديات التنشئة الاجتماعية"، الإذاعات العربية العدد (1)، 2000.

36- _____،"التلفزة والشباب والتنشئة: تواصل أم تنافس"، الإذاعات العربية، العدد (2)، 2002.

37- د. مهى عبد اللطيف، "معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (4)، مركز الدراسات الدولية، 1998.

38- نايف النوايسة، "مصادر ثقافة الطفل العربي"، أفكار العدد (155)، 2001.

و- محطات فضائية:

1- محطة العربية، شباط (فبراير) و آذار (مارس)، 2006.

2- محطة الحرة، شباط (فبراير) و آذار (مارس)، 2006.

3- محطة الجزيرة الفضائية، 11:28 مساء، عناوين فرعية، 2006/6/3.

4- قناة الأعلام الفضائية، عناوين فرعية، الساعة التاسعة مساء بتوقيت بغداد، 2006/05/18.

ز- المحطات الإذاعية والتلفازية:

1- إذاعة أم القرى، 2006.

2- التلفزيون العراقي الرسمي، 1991.

ح- مشاهدات ميدانية:

1- رعد حافظ سالم، مشاهدات ميدانية للواقع العراقي، 1980- 1985.

2- _____،مشاهدات ميدانية للواقع العراقي، 1991- 1994، 1998- 1999، 2004- 2007.

3- _____، ملاحظات الباحث الميدانية من خلال اقامته في عمان، 2005- 2006.

4- _____، مشاهدات ميدانية في المهجر، 1991، 1995- 1997، 1999- 2006.

5- _____، معايشة ميدانية لواقع الجامعات العراقية، 1987- 1992، 1997- 1999.

6- _____، تجربة مع الإنترنيت، 2000- 2007 .

7- _____، معايشة ميدانية لواقع معاملة النظام السياسي العراقي أثناء حكم صدام حسين للطائفة الشيعية في العراق، 1987- 1999.

ط - دراسات ميدانية:

1- رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية في السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من ثلاثة وعشرون مبحوثاً أردنياً، 2000.

2- رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية في السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية، شملت مائة طالب من بين ثمانمائة طالب يشتركون في فصل صيفي يضم طلاب جميع الأقسام التالية: البرمجة، الدائرة التجارية (المحاسبة) والمختبرات الطبية للكلية الجامعية المتوسطة في عمان، الأردن. وقد أيدت الكلية بكتابها المؤرخ 2000/08/27 هذه الدراسة. وقد أعلنت جريدة الزمان عن هذه الدراسة في عددها (712)، 2000/8/30).

3- رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية في السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من مائة واثنتي عشر مبحوثا من الجالية العراقية المقيمة في عمان، الأردن، 2000.

ي- ندوات:

1- "ما بعد الانتخابات العراقية (انتخابات كانون الثاني، 2005)"، ندوة نظمتها كلية العلوم السياسية، ، جامعة بغداد، 2005. ومن بين من شارك في الندوة الدكتور عامر حسن فياض، والدكتور عبد الجبار أحمد عبد الله، والدكتورة بلقيس محمد جواد.

ك- محاضرات:

1- د. حسان محمد شفيق العاني، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه (الفصل الأول)، كلية العلوم السياسية، 2004- 2005.

Obeikandl.com

A- Books
1- Anthony M. Orum, Introduction to Political Sociology, New Jersey, Princeton-Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1978.
2- Dave Sears, "Political Socialization", in: Freed I. Greenstein & Nelson Polsby (eds.), Handbook of Political Science, Vol.2, Reading, Mass., Addison-Westey, 1957.
3- Dean Jaros, Socialization to Politics, London, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1973.
4- Eric Rowe, Modern Politics: An Introduction to Behavior & Institutions, London, Routledge & Kegan Paul Ltd., 1st ed., 1969.
5- Gabriel A. Almond & Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton, Princeton University Press, 1963.
6- Herbert H. Hyman, Political Socialization: A study in the Psychology of Political Behavior, Glenceo, Illinois, The Free Press, 1959.
7- Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, People & Politics: An Introduction to Political Science, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1977.
8- Kenneth P. Langton, Political Socialization, London, Oxford University Press, Inc., 2nd ed., 1971.
9- Leonard Binder et al, Crises & Sequences in Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1971.
10- Richard A. Watson, Promise & Performance of American Democracy, New York, John wily & Sons, Inc., 1973.
11- Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, Political Socialization, boston, Little Brown & Company, 45h ed., 1969.
12- R. Serge Denisoff & Ralph Wahrman, An Introduction to Sociology, New York, MaCmillan Publishing Co., Inc., 1975.
13- Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (editors), Political Socialization in the Arab States, Boulder, Colorado, USA, Lynne Rienner Publishers, 1987.
14- William C. Mitchell, The American Polity, New York, The Free Press, 1970.
B- Encyclopedias
1- Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", in: International Encyclopaedia of the Social Sciences, Vol.12, , David L Sills (Editor), The United States of America, The Macmillan Company & Free Press, 1968.
C- Dictionaries

1- Geoffrey K. Roberts, A Dictionary of Political Analysis, London, Longman Group Ltd., 1st ed., 1971.

D- Reviews

1- Herbert McClosky & Harlold E. Dahlgren, Primary Group Influence on Party Loyalty, The American Political Science Review, Vol. LIII, December, 1959, p.757.

2- Herbert McClosky, "Consensus & Ideology in American Politics", The American Political Science Review, Vol. LVIII, June, 1964.

3- Yasumasa Kuroda and Alice A. Kuroda, Personal Political Involvement of Palestinian Youths, The Middle East Forum, Summer, 1971.

obeikandl.com